أثر الصناعةالنحوية
في
القول بالتقدير

إعداد
د/ سعيدة محمد محمد صبح
أستاذ مساعد بقسم " اللغويات " بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية بالإسكندرية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر الذاكرين، فله الحمد أنْ عَلِم، وله الشكر على ما أنعم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، الذين كانوا أئمة وكانوا هم الوارثين.

..... أما بعد

فقد نمت ظاهرة " التأويل " بين أنصار المذهب البصرى، وتعددت قواعده، وتشعبت مسائله، محاولين تأويل الظواهر اللغوية حتى توافق القاعدة النحوية التى بنوها على القياس المبنى على المطرد والشائع.

على عكس الكوفيين الذين بنوا قواعدهم على كل شاهد صحيح وصل إليهم، ثم يعيدون النظر فى الأصول التى سبق أن توصلوا إليها والقواعد التى سبق أن استنبطوها.

و " تقدير محذوف " هو طريقة من طرق التأويل بل أهم طرقه، فهو أحد أساليب التأويل المهمة التى ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية(١).

فالتقدير: هو نيّة الشئ وتصور وجوده، وكثيراً ما يستعمل فى المواطن التى يقع فيها الحذف، أو التى تحتاج فيها الكلمات إلى ما يكمل معانيها(٢).

وأما تعبير بعضهم عن " تقدير المحذوف " بالحذف، فهو تعبير غير دقيق، لأن التقدير يعيد للتركيب ما اقتطعه الحذف منه.

---

(١) للتأويل طرق كثيرة منها: تقدير الحركة الإعرابية – الحمل على المعنى – التضمين – التقديم والتأخير – الزيادة – إعادة صياغة التركيب – تقدير محذوف.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدى: ١٨١.

ولست أعنى هنا تقدير الحركة الإعرابية بكل أشكالها، بل ما أعنيه من التقدير هو افتراض وجود مفردات أو تراكيب غير موجودة بالفعل بدافع الالتزام بالقواعد النحوية سواء فى ذلك تقدير جملة بأسرها أو بعض أجزائها.

وهناك عدة أمور ينبغى أن تُراعى عند التقدير منها:-

(١) أنه ينبغى أن يقدر الشئ فى مكانه الأصلى، وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهى الحذف ووضع الشئ فى غير موضعه، فلا يجوز ذلك إلا عند تعذر الأصل أو اقتضاء أمر معنوى لذلك.

(٢) ينبغى تقليل المقدر ما أمكن.

(٣) ينبغى أن يقدر المقدر من لفظ المذكور إذا أمكن.

(٤) إذا اقتضى التأويل تقديرات، فلا يقدر أن ذلك كله قد حذف دفعة واحدة، بل على التدريج.

وذلك لأن " التقدير خلاف الأصل " فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، فإذا احتيج إلى التقدير فينبغى أن نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه حتى لا نسرف فى البعد عن الأصل الملفوظ به.

فالحذف خاصية من خصائص العربية تتميز بها عن سائر اللغات، وهو فضيلة تتباهى بها العرب على غيرها من الأمم، متى دعت الضرورة إليه، وما لم يكن مُخلاً بالمعنى وقد تعرضت أجزاء الجملة بنوعيها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو الكثيرة إلا يتصل بالحذف والتقدير[1].

(١) يراجع: المغنى: ٢/٧٠٣:٧٠٨، حاشية الدسوقى: ٢/٣٢١:٣٢٧، الأشباه والنظائر: ١/١٦٦.

فالحذف يشكل أهمية كبيرة فى فهم المعنى العام للتركيب، ويرتبط به دائماً ما أسماه النحاة بـ " التقدير "، أى: تقدير المحذوف، فالتقدير يكمل التركيب فى الذهن لإحساس المستمع بأن نقصاً ما يعتور الكلام، فيترتب عليه اكتمال المعنى العام للتركيب بـ " التقدير "، فلا يكون حذف عند النحويين حتى يكون ثم " مقدر " وفى ذلك يقول ابن هشام: " القياس أن يقدّر الشئ فى مكانه الأصلى، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشئ فى غير محله"(١).

والتقدير من أجل الصناعة يرجع إلى قاعدتين هما:

أولاً: مفهوم العمل النحوى الذى يقتضى وجود أطراف ثلاثة: عامل ومعمول وحركة إعرابية.

ثانياً: مفهوم نظام الجملة المبنى على فكرة الإسناد: مسند ومسند إليه.

وتقدير المحذوف بصفة عامة يرجع إلى سببين:

أولهما: أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، فيكون الباعث على التقدير مراعاة المعنى، إضافة إلى أن المحذوف فى هذه الحالة يكون مفهوماً من الكلام، ويدل عليه سياق القول، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به، وإنما حذف تخفيفاً وإيجازاً أو لغرض دلالى، وهو أمر سائغ، ولهذا نجد فى كثير من تراكيب القرآن الكريم حذفاً، وعلى هذا **قال الزمخشرى**: (إن الحذف والاختصار هو نهج التنزيل) (٢).

(١) المغنى: ٧٠٣/٢.

(٢) الكشاف: ٢٦٢/٦.

ومثل هذا النوع فى الغالب لا أتعرض لذكر مواضعه لأنها لا تحصى وليست المعنية بالدراسة، بل المعنى بالدراسة هو النوع الآخر(محاولة بيان أنه يمكن القول بعدم التقدير فى كثير من مواضعه).

الآخر: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجعاً إلى الكلام نفسه لا إلى غرض المتكلم(١).

فيكون الباعث على التقدير مراعاة الصناعة النحوية " وهو ما أقصده بالدراسة".

فقد أقرّ النحاة أصولاً ثم أوجبوا على ما خالفها من الظواهر اللغوية الحمل على غير الظاهر للتوفيق بينها وبين قواعد النحو، وذلك عن طريق محذوفات فى النصوص تنطبق مع الشروط التى تتطلبها القواعد.

وهذا ما يعنيه **أبو حيان بقوله**: (التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شئ، ثم جاء شئ يخالف الجادة فيتأول) (٢).

فالجادة إذاً ليست النصوص اللغوية أو الشواهد المحفوظة ولكنها قواعد النحو التى ينبغى أن يؤول ما خرج عليها عندهم.

فهناك تقديرات قال بها النحاة لا حاجة إليها، يتم الكلام دونها، وفى إظهارها تشويه للأسلوب، وتحميل الكلام ما ليس منه، ولم يقم عليها دليل معتبر من حال أو مقال، إنما أدلة الحذف فيها صناعية لا يفقهها إلا أهل الاختصاص، لأنهم لم يسلموا بحقيقة قصور قواعدهم عن استيعاب كل الظواهر اللغوية،

(١) أسرار البلاغة: ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) الاقتراح: ١٥٨.

فحملوا النص ما لا يحتمل من ألفاظ، وأخذوا يفلسفون فى هذه التقديرات، ويلتمسون لها الأسباب والعلل [1].

ولعل السبب فى ذلك أن نحاة البصرة لم يدرسوا كل ما قالت العرب قبل أن يضعوا قواعدهم، وليس بمستغرب أن يفضى الاستقراء الناقص إلى الاستنباط الخاطئ، وليس لنا أن نحمل النحاة التبعية كلها، لأن كثيراً من النصوص قد هلك بهلاك حفظته، **قال أبو عمرو بن العلاء:** (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير) [2].

هذا بالإضافة إلى أن البصريين اقتصروا فى دراستهم على النصوص المشهورة والتى لم يحتج بها.

فلم يكن من بد من الاعتماد على التأويل بكل طرقه، والاعتماد بكثرة على " التقدير " لاستدراك ما فات، ولى أعناق النصوص لكى تتساق فى أعنّة الأحكام المسبقة.

وذلك لأن اللغة التى يدرس النحو العربى قواعدها هى اللغة الفصحى العامة التى لا تخضع لخصائص اللهجات المحلية ولكل منهما نصوصه.

وليست الأساليب الفصيحة مقصورة على اللغة العامة، بل هناك من اللهجات ما يمثل ذلك، وأحاديث الرسول ﷺ خير شاهد.

ولكن الأصل فى فهم النصوص ودراستها هو الأخذ بالظاهر، فالأصل فى اللغة أن يبوح اللفظ بمعناه.

---

(١) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٣٥، ٣٦، أصول التفكير النحوى لأحمد عبد الستار الجوارى: ٢٧.

(٢) الخصائص: ٣٨٦/١، المزهر: ٢٤٩/١.

يقول أبو البركات الأنبارى: (الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه) (١).

ويقول أيضاً:(إن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عُدل بالشئ عن الموضع الذى يستحقه)(٢)

وقال أبو حيان: (متى أمكن حمل الشئ على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجح) (٣).

وقال الزركشى: (والحذف خلاف الأصل، وعليه يبنى نوعان:

أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير.

الثـــانى: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى)(٤).

وانتهج الكوفيون نهجاً بإجراء الكلام فى الغالب على حسب الظواهر، والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير ،والتهوين من شأن العامل ، فقل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل (٥).

ولكن الطابع البصرى هو الذى طغا على الأجيال اللاحقة بعد موت كبار الكوفيين، وانتقال النحو البصرى إلى بغداد، وبلغ هذا التيار المنطقى أوجه عند الفارسى وابن جنى والزمخشرى وغيرهم، فطبع النحو بالطابع البصرى حتى الوقت الحاضر.

---

(١) الانصاف: ٢٤٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٧٠/١.

(٣) البحر المحيط: ٤٢٣/١.

(٤) البرهان فى علوم القرآن: ١٠٤/٣.

(٥) ينظر: نشأة النحو: ١٤٣، مدرسة الكوفة: ٣٧٩، ٣٨٠.

فقد أولى النحاة " التقدير النحوى " اهتماماً بالغاً، وخصوه بعناية فائقة، حتى بات كأن التقدير هو جوهر الدرس النحوى، به يتفاضل النحويون وفى معرفته يتنافسون، فأقدرهم على استشفاف مواطنه وتحديد مواضعه أرسخهم قدماً فى باب العلم بالعربية حتى قيل " لولا الحذف والتقدير لفهمت النحو الحمير "[1].

فكل من اتصل بالنحو من قريب أو بعيد يروعه كثرة القول بالحذف والتقدير والاعتماد عليه فى التخريج، والإسراف البالغ فى التقدير.

وقد أغفل النحاة فى كثير من نصوصهم، ما يقصده المتكلم، ومن هنا أصبحنا أمام احتمالات فى النص الواحد تختلف باختلاف صور الفهم.

هذا.... وسوف أحاول – بمشيئة الله – من خلال هذا البحث أن أتناول " أثر الصناعة النحوية فى القول بالتقدير " عن طريق دراسة عدد لا بأس به من مواضع الحذف والتقدير فى الأسماء والأفعال والحروف والجمل، لكى أقف على حقيقة هذه الظاهرة فى الكلام، والأسباب الدافعة لها وأثر ذلك ومدى الحاجة إليه. محاولة إثبات أنه يمكننا القول بعدم التقدير فى مواضع كثيرة قال فيها النحاة بالتقدير لا لشئ سوى طى عنق النصوص لكى تنقاد لقواعدهم مع أن الأولى هو العكس، أى إخضاع القاعدة لما ورد فى النصوص.

ولست هنا فى موقف مضاد للقواعد النحوية التى أعتز بها وأقدرها، ولكننى فى موقف الدفاع عنها، والمحافظة على الهدف منها وهو أن تكون تلك القواعد فى خدمة النصوص، ووسيلة للتيسير على متعلمى اللغة العربية – كما سبق أن ذكرت فى بحثى عن ظاهرة " التلازم "– وليست قيوداً مفروضة عليها، وأنه لابد من مراعاة الأسلوب والصيغة وما يتطلبه الموقف اللغوى.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى:

---

(١) البيان فى روائع القرآن: ٢٠٣.

- **مقدمة**: تحدثت فيها عن هذا الموضوع وأبعاده وأهميته.

وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** تقدير الاسم.
- **المبحث الثانى:** تقدير الفعل أو الجملة.
- **المبحث الثالث:** تقدير الحرف

- **الخاتمة**
- **ثبت المصادر والمراجع**.
- **المحتوى**.

المبحث الأول: " تقدير الاسم"

(١) تقدير المبتدأ

المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا نأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً [١].

فالعلة المناسبة لكون هذا الحذف جائزاً هى أن المبتدأ إذا حذف فحذفه لا يخل بالمعنى، وإذا ذكر فلا يُحدث تكراراً مخلا بالبلاغة، فيجوز الحذف ويجوز الذكر والأول أولى لأنه أوجز وأبلغ.

قال سيبويه: (وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربى، كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله)[٢].

وهناك أمثلة عديدة لتقدير المبتدأ المحذوف جوازاً منها:

قول المستهل: الهلالُ والله. أى: هذا الهلال والله.

ومنه: المسكُ والله. أى هو المسك أو هذا المسك.

ومما يكثر فيه ذلك.

(١) جواب الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾[٣] أى: هى نار الله، وقوله تعالى﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [٤] أى:هى نار وقوله تعالى ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ ﴾[١]،

(١) شرح المفصل: ٩٤/١.

(٢) الكتاب: ١٣٠/٢.

(٣) الهمزة: الآيتان (٥، ٦).

(٤) القارعة: الآيتان (١٠، ١١).

أى:هو النار، وقوله تعالى ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ٢٧ فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ﴾[٢]، أى: هم فى سدر مخضود.

(٢) بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو قوله تعالى ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ ﴾[٣] أى: فعمله لنفسه، ومثل قوله ﷻ ﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾[٤] أى: فالشاهد رجل.

(٣) بعد القول، نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[٥]، أى: هو أساطير الأولين.

ويجوز الحذف والتقدير فى غير هذه المواضع على قلة، ومنه قوله تعالى ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا ﴾[٦] وقوله ﴿ بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾[٧]، أى: هذه سورة، هذه براءة[٨].

وليس القول بجواز الحذف راجعاً إلى أن هناك نصوصاً تؤيد الذكر والحذف معاً بل لأنه لا يستحيل وجود المحذوف.

فالحذف فيما سبق يكسب الكلام قوة وجمالاً، وهو كثير للاحتراز من العبث، بترك ما لا ضرورة لذكره، وتقدير المحذوف أمر ضرورى مادام لم يعوض عنه.

---

(١) الحج: الآية (٧٢).
(٢) الواقعة: الآيتان (٢٧، ٢٨).
(٣) فصلت: من الآية (٤٦).
(٤) البقرة: من الآية (٢٨٢).
(٥) الفرقان: من الآية (٥).
(٦) النور: من الآية (١).
(٧) التوبة: من الآية (١).
(٨) ينظر: معنى اللبيب: ٧٢٣/٢.

فالأصل أن يذكر المبتدأ ولكنه حذف لقرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق به.

فالعلة النحوية فى حذفه هى تقدم ما يدل عليه، أما العلة المعنوية فمختلفة حسب اختلاف المعنى والسياق. فكل من المعنى والصناعة النحوية يقتضى تقدير مبتدأ محذوف فيما سبق، ومثل هذا النوع من التقدير كثير، وليس هو محل الدراسة هنا بل ما يعنينى فى هذا البحث هو المواضع التى قال فيها النحاة بالتقدير، لا لشئ سوى مراعاة القواعد النحوية محاولة منهم لإخضاع النصوص لها ومن ذلك مواضع القول بوجوب الحذف وغيرها من المواضع التى يقول فيها النحاة بالتقدير لأجل الصناعة.

فإذا نظرنا مدققين فى مواضع وجوب حذف المبتدأ أو الخبر أو غيرهما من مواضع القول بوجوب الحذف والتى سيتم تناول العديد منها بمشيئة الله فى هذا البحث وجدنا أنه ليس فى كثير من هذه المواضع حذفاً، وإنما هى مجرد محاولات لتخريج النصوص اللغوية على حسب القواعد النحوية، إذ لا يوجد فيها محذوف كان مذكوراً ثم حذف بل هى محاولة من النحاة لتفسير النصوص حسب القواعد التى وضعوها مراعاة لنظرية العامل بمفهومها المحدد الذى يحتم وجود أطراف ثلاثة فى التركيب هى العامل والمعمول والأثر. وفكرة النحاة عن تكوين الجملة التى تتضمن ضرورة وجود الإسناد فيها بوجود طرفى الإسناد وهما المسند والمسند إليه.

مع أنه يمكن استغناء أحد الطرفين عن الآخر إذا لم يكن هناك خلل فى المعنى كما قال الكوفيون فى بعض المواضع.

فالهدف عند النحاة من القول بوجوب الحذف هو تخريج النصوص غير المستوفية لشروط الصحة النحوية تخريجاً يتلاءم مع قواعدهم، عن طريق افتراض إضافات إليها محذوفة منها مع أن المفروض هو عكس ذلك وهو تعديل

القواعد بحيث تستوعب كل النصوص، فإذا وضعنا الغاية التى حددها النحاة أنفسهم من تكوين الجملة وهى الإفادة أمكننا أن نلتزم بالواقع اللغوى للنصوص دون أن نقدر محذوفاً سواء فى المواضع التى قيل فيها بوجوب الحذف أو غيرها من المواضع التى قيل فيها بالتقدير لا لشئ سوى إخضاع النص للقاعدة.

فهناك أمورأخرى ينبغى مراعاتها غير العامل والإسناد هى الصيغة والأسلوب والمعنى المراد من النص، فالإفادة يمكن أن تتحقق دون وجود بعض أركان التركيب.

ففكرة التلازم بين طرفى الإسناد والتى تناولتها فى بحث سابق يمكن خرقها إذا كان هناك مسوغ لذلك، ونظراً لاتساع اللغة ومرونتها. وليس خرقها بالفصل والحذف فقط بل باستغناء أحد طرفى الإسناد عن الآخر إذا توافرت الفائدة المرجوة من الكلام.

ومن هذه المواضع:

(أ) تقدير المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً يؤدي معنى الفعل :

يضمر المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً جئ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، وقول بعض من قيل له كيف أصبحت ؟ حمد الله وثناء عليه، أى أمرى حمد الله[1].

يقول سيبويه: (وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له كيف أصبحت ؟ فيقول: حمدُ الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر فى نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ولو نَصَب لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأً ليُبنى عليه ، ولا ليكون مبنياً على شئ هو ما أظهَر.

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٧/١، شرح التصريح: ٢٢٢/١.

فقالت: حَنَانٌ، ما أتى بكَ هَهُنا أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ؟(١)

لم تُرِد: حِنَّ، ولكنها قالت: أمرُنا حنانٌ، أو ما يصيبنا حنَانٌ، وفى هذا المعنى كله معنى النصب.... ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إلىّ جَملى طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَميلٌ فكلانا مُبْتَلَى(٢)

والنصب أكثر وأجود، لأنه يأمره، ومثل الرفع قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾(٣) كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ.

والذى يرفع عليه " حنانٌ وصبرٌ " وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه) (٤).

فـ " صبر جميل " – مثلاً – مبدوء بـ " صبر " وهو مصدر يؤدى معنى الفعل ويغنى عن التلفظ به، فهو خبر لمبتدأ محذوف، لأن العرب لا تظهر المبتدأ فى كلامها فى مثل هذا التعبير، لذا يُعَد حذفه واجباً، وتقديره: " صبرى".

ولم يذكر المبتدأ فى مثل هذا لأن فيه إطناباً وتكراراً يخل بقوة التعبير، ففى قولنا "صبرى صبر جميل " قد تكرر المصدر مرتين وهذا لا يفيد جديداً.

---

(١) من الطويل للمنذر بن درهم الكلبى.
الكتاب: ٣٢٠/١، المقتضب: ٢٢٥/٣، شرح المفصل: ١١٨/١، شرح الكافية للرضى: ٣٣١/١، خزانة الأدب: ١١٢/٢، المقاصد الشافية: ١٠١/٢.

(٢) من الرجز للمنذر بن حرملة.
الكتاب: ٣٢١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٠١، معانى القرآن: ٥٤/٢، شرح الأشمونى: ٣٥٠/١، المقتصد: ٣٠٠/١، اللسان: " شكا ".

(٣) يوسف: من الآية (١٨).

(٤) الكتاب: ٣١٩/١-٣٢١.

وتحتمل كلمة " صبر " فى قوله تعالى﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ إعراباً آخر غير كونها خبر مبتدأ محذوف وجوباً، وهو أن تكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فصبر جميل أجمل بى وأولى[١].

وفى الحديث: (قال رسول الله ﷺ لعمر ﷺ: قم فأعطهم، قال عمر: يا رسول الله سمعٌ وطاعة) [٢].

قال العكبرى: (الرواية بالرفع، والوجه فيه أنه حذف الخبر، والتقدير: عندى سمعٌ وطاعة) [٣].

وبعد أن قال ابن مالك بأن المحذوف هو المبتدأ قال:

(الأصل فى هذا النوع النصب لأنه مصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه، لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ) [٤].

فابن مالك ومن تبعه جعلوا الأصل النصب بفعل محذوف من لفظه ، وهذا الحذف واجب لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع . وبعد ذلك قاسوا هذا المرفوع الجديد على المنصوب المفترض فى التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ، كما التزم حذف ناصب المصدر المنصوب المفترض.

ويعلل النحويون تحول المصدر من منصوب إلى مرفوع بإرادة معنى الثبوت[٥].

فالقول بتقدير المبتدأ هنا وفى غير ذلك من المواضع التى لم يسمع استعماله فيها سببه النظرة الضيقة لقاعدتى الإسناد والعمل وهما أن كل مبتدأ لابد له من

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٠/١، شرح الآجرومية: ٢٦٣/١، البلاغة العربية " علم المعانى بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين ": ٢٣٧ .

(٢) مجمع الزوائد: ٥٣٦/٨.

(٣) إعراب الحديث النبوى: ١٧٧.

(٤) شرح التسهيل: ٢٨٧/١، التصريح: ٢٢٢/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٧/١، ٢٨٨، التصريح: ٢٢٢/١.

خبر وكل أثر لابد له من مؤثر، وهى محاولة لتفسير النص حسب الموقف اللغوى ليتفق مع قواعد النحاة وشروطهم دون مراعاة للمعنى أو الأسلوب.

فما المانع فى " صبر جميل" ونحوه من الاستغناء عن المبتدأ، لاسيما أن المعنى يؤكد ذلك لأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبر ليعقوب عليه السلام فلا حاجة لذكر المبتدأ، وتقديره يضيع هذا المعنى المراد، لأن الفائدة فى الخبر ذاته، فالغرض هنا من ذكر الخبر وحده هو أن الفائدة فى ذات الخبر.

فليس مجرد وجود الدليل على المبتدأ أو كونه مفهوماً مبرراً لعدم وجوده ، بل حمل المرفوع على المنصوب – كما قال ابن مالك – وما يرمى إليه المتكلم من دلالة يستدعى عدم تقدير مبتدأ فى مثل هذا الأسلوب لكى يؤدى المعنى المراد منه، فما الداعى إلى القول بتقديره لا سيما أنه لم ينطق به أصلاً.

___

(ب) تقدير مبتدأ فى المدح والذم والترحم:

يحذف المبتدأ وجوباً إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو: الحمد لله الحميد، أو ذم نحو: أعوذ بالله من إبليس اللعين، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكين[1].

قال سيبويه فى " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ": (وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميدُ هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً)[2].

(١) شرح التسهيل: ٢٨٧/١.

(٢) الكتاب: ٦٢/٢.

وقال ابن مالك: وإنما التزموا فيها حذف الفعل، إشعاراً بإنشائيتها، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، ثم التزم فى الرفع حذف المبتدأ إجراءاً للوجهين على سنن واحد.

وقال أبو على: وللتنبيه على شدة هذا الاتصال التزموا حذف الناصب والرافع، جعلاً له فى صورة متعلق من متعلقات ما قبله [1].

ويمكن القول أيضاً بأن ذكر المبتدأ هنا ليس سوى ذكر اسم مضمر لاسم مظهر، وإذا ذكر الاسم الظاهر وهو الأصل فلا حاجة للضمير فلو قلنا: مررت بزيد هو المخلص لصار فى الكلام تكرار وإطالة غير مجدية، ولم تفد جديداً، فالضمير هو يعود إلى زيد وهو ذاته المخبر عنه بالمخلص، وهذا تداخل وتكرار نحن فى غنى عنه لأنه يخل بالبلاغة.

ولكن أوجب النحاة تقدير المحذوف التزاماً بقواعدهم دون مراعاة للمعنى.

ففى تقدير الفعل أو غيره مما حُمل عليه ضياع للمعنى الذى يقصده المتكلم من القطع، فمما لا شك فيه أن القطع يفيدنا أمراً لا يتم بالإتباع وهو إثارة الانتباه ولفت نظر السامع إلى هذا النعت المقطوع، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شئ غير معتاد وهو يدل على أن الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه.

وليس المقصود بالمخالفة التوضيح والتبيين بل هذه المخالفة تشير إلى معنى آخر يفهم من السياق مثل المدح أو الذم أو غيرهما.

قال ابن القيم: (وفائدة القطع من الأول إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جدّدوا الكلام، لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعانى وتجدد المدح كان أبلغ) [1].

---

(١) نتائج التحصيل: ٩٩٨.

فظاهرة القطع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبعد الدلالى للسياق، وهى ترمى إلى ملمح بلاغى مهم وهو التشويق وتوجيه الأذهان إلى التابع المقطوع لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه وتعلق الفكر به، وفى تقدير الفعل أو الاسم ضياع لكل هذه المعانى وعدم مراعاة لما يرمى إليه الكلام من بعد دلالى خاص يؤدى بصيغة معينة.

__

(جـ) تقدير مبتدأ فى باب نعم وبئس:

إذا ذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس ففى إعرابه عدة أوجه:

أولها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر مثل: نعم الرجلُ محمدٌ، بئس الرجل زيدٌ " وهذا الوجه لا تقدير فيه ".

قال ابن مالك: (وإذا كان مذكوراً هكذا فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ، لأن الفاعل هو المبتدأ فى المعنى، فلم يحتج إلى رابط، إذ هو مرتبط بنفسه، كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ فى المعنى) (٢).

وقال أبو حيان: (فـ " زيد " مبتدأ والجملة قبله خبر عنه كحاله إذا تقدم، هذا مذهب سيبويه) (٣).

ثانيها: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو محمد أو هو زيد، ونسب هذا إلى سيبويه أيضاً وقاله به جماعة منهم: أبو عمرو الجرمى والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسي (١).

---

(١) بدائع الفرائد: ٣٣٠/١.

(٢) شرح التسهيل: ١٦/٣.

(٣) الارتشاف: ٢٠٥٤/٤.

قال ابن مالك: (وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار، والأول أولى، بل هو عندى متعين، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الوجه الثانى وهو كون المخصوص خبراً، فإنه يلزم أن ينصب لدخول " كان " إذا قيل: نعم الرجل كان زيداً، لأن خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل فى مثل هذا عن الرفع، فعلم أنه قبل دخول " كان " لم يكن خبراً وإنما كان مبتدأ) [٢].

ويترتب على ذلك – أيضاً– حذف الجملة رأساً فى نحو: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[٣] إذ يصير التقدير: أيوب الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأساً إلا إن كان فى الكلام ما ينوب عنه نحو: نعم وبلى ولا، ونحوها من حروف الجواب [٤].

ثالثها: مبتدأ حذف خبره، قال ابن عصفور: وكأنه لما قال: نعم أو بئس الرجل، قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم ؟ فقال: زيدٌ، على تقدير: هو زيد أو زيد الممدوح، وزيد المذموم[٥].

قال ابن مالك: (أجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، وهذا أيضاً غير صحيح، لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشئ يسد مسده كخبر المبتدأ بعد " لولا "، وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور) [٦].

---

(١) ينظر: المقتضب:١٤١/٢، ١٤٢، معانى الزجاج: ١٧٢/١، الأصول: ١١٢/١، الإيضاح العضدى: ٨٧، الارتشاف: ٢٠٥٤/٤.

(٢) شرح التسهيل: ١٦/٣.

(٣) ص: من الآية (٤٤).

(٤) التذييل: ١٣٢/١٠.

(٥) شرح الجمل: ٦٠٥/١.

(٦) شرح التسهيل: ١٧/٣.

وقال أبو حيان: (ويدل على فساد هذا الوجه أن الاسم المختص بالمدح والذم يجوز حذفه، فإن كان خبر المبتدأ محذوفاً ثم حذف هو آل إلى حذف الجملة كلها وذلك غير جائز) (١).

رابعها: أن يعرب بدلاً من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان (٢).

ورد: بأنه لازم، وليس البدل بلازم فإنه يصح الاستغناء عنه، ولأنه لا يصلح لمباشرة " نعم " (٣).

والقول الأول هو الأولى والرابط هو العموم لأن " ال " للجنس.

وحتى لا نلجأ إلى التقدير الذى هو خلاف الأصل، فالأخذ بظاهر النص أولى من التقدير، بل **قال ابن مالك**: (وهو عندى متعين لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة الأصل).

___

(د) تقدير المبتدأ أو الخبر فى باب القسم:

من مواضع حذف المبتدأ وجوباً كون خبره مشعراً بالقسم، كقولك: " فى عنقى لأخدمنّ وطنى " و" فى ذمتى لأنصرن الحق " فهاتان الجملتان مبدوءتان بما يجعلنا نشعر أن فيهما قسماً، لاتصال جوابى القسم " أخدم " و" أنصر " باللام، والجار والمجرور فى كلتا الجملتين خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره " قسمى" أو " يمينى " أو ما يماثلهما.

فالحذف هنا واجب لأن ذكر المبتدأ المقدر " يمين " أو " قسم " ثم ذكر الجار والمجرور " فى عنقى " أو " فى ذمتى " يجعل الكلام مكرراً معاداً، لأن اليمين

(١) التذييل: ١٣٤/١٠.

(٢) التصريح: ٨٣/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٤١/٥، حاشية الصبان: ٥٣/٣.

أو القسم يكون فى العنق أو الذمة، ففى ذكرهما تكرار، لأن المفسَّر أغنى عن المفسِّر لوضوحه.

وقد يكون المحذوف هو الخبر، ومثال ذلك: أيمنُ الله لأفعلن، فإن هذا مبتدأ خبره محذوف، تقديره: قسمى، أو ما أحلف به، وكذلك لعمرو الله، يلزم فيه حذف الخبر أيضاً، فلا تقول: أيمن الله قسمى لأفعلن، ولا لعمر الله ما أحلف به لأفعلن، وإنما لزم حذفه لأن فيه ما فى الخبر بعد " لولا " من كونه معلوماً مع سد الجواب مسده، وأيضاً لكثرة استعمالهم إياه(١).

قال سيبويه: (فكأنه قال: لعمرو الله المقسم به، وكذلك أيمُ وأيمن، إلا أنّ ذا أكثر فى كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره) (٢).

ويشترط فى وجوب الحذف أن يكون القسم نصاً فى معناه لا يحتمل غير ذلك، فإن الخبر لا يعلم إلا إذا كان القسم كذلك، فإن كان غير نص فلا يلزم حذف الخبر، كقولك: عهد الله، فإنه ليس بصريح فى القسم بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب لأن يكون غير قسم فليس لحذفه سبيل إلا مع قرينة تحمل على المراد، بخلاف لعمرو الله، فإنه قبل الإتيان بالجواب ظاهر المعنى فى القسم، فلذلك لم

---

(١) المقاصد الشافية: ١٠٩/٢.

(٢) الكتاب: ٥٠٢/٣، ٥٠٣.

– قال ابن هشام: (وجزم كثير من النحويين فى نحو " عمرُك لأفعلن " و" أيمن الله لأفعلن " بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه مبتدأ، ولذلك لم يعد فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده لذلك قال: والتقدير: إما قسمى أيمن الله أو أيمن الله قسمٌ لى، ولو قدرت أيمن الله قسمى لم يمتنع، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح) مغنى اللبيب: ٧١٠/٢ .

يلزم الحذف فى " عهد الله " وما أشبهه، بل لك أن تقول: علىّ عهد الله لأفعلن، وعلى ميثاق الله لأفعلن. وما أشبهه.[1]

وأقول: ما المانع من جعل المبتدأ هنا مستغنياً عن الخبر أو العكس مادام الكلام مفيداً ولا يوجد خلل فى التعبير عن المراد،لاسيما وأنه لم يرد ذكره فى موضع من المواضع

وبذلك نقلل من المواضع التى يقال فيها بالتقدير الذى هو خلاف الأصل، ونكون بذلك آخذين بظاهر اللفظ الذى هو الأصل مع ما فى ذلك من مراعاة المعنى والأسلوب.

___

(هـ) تقدير مبتدأ فى جملة الحال المصدرة بمضارع مقرون بالواو:

نص النحاة على أنه إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط، ولا يجوز أن تقترن بالواو نحو: جاء زيد يضحك، فالرابط: ضمير مستتر تقديره " هو " فاعل يضحك، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: جاء زيد ويضحك ومنه قوله تعالى ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾[2].

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره دخول الواو على الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً، أوّله النحاة على إضمار مبتدأ مع الواو، ويكون المضارع خبراً عن المبتدأ.

قال ابن مالك:

وذاتُ بَـــدْءٍ بمُضـــارع ثبـــتْ حـــوتْ ضـــميراً ومـــن الـــواو خلـــتْ

(١) المقاصد الشافية: ١٠٩/٢، ١١٠.

(٢) يوسف: من الآية (١٨).

وذاتُ واوٍ بعـــدَها انـــو مبتـــدأ لـــه المضـــارعَ اجعَلـــنّ مُسْـــنَدا

ومثال ذلك قولهم: قمتُ وأصُكُّ عينه. والتقدير: قمت وأنا أصك عينه، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

ومن ذلك **قول الشاعر:**

فلمّـــا خشـــيتُ أظـــافيرَهُم نَجَـــوْتُ وأَرْهَـــنُهم مالِكـــاً (١)

والتقدير: وأنا أرهنهم.

وقول عنترة بن شداد:

عُلّقتهـــا عرضـــاً واقتـــلُ قومهـــا زعْمـــاً وربِّ البيـــتِ لـــيس بِمَـــزْعَمِ (٢)

قال ابن الفخار: (وامتناع الواو هنا لقوة شبه المضارع باسم الفاعل، فكما لا تدخل الواو على اسم الفاعل الواقع حالاً، كذلك لا تدخل على المضارع الواقع حالاً، فإن جاء ما يوهم ذلك، وجب حمله على أنه مبنىٌ على مبتدأ مقدر بعد الواو، والجملة منصوبة المحل على الحال) (٣).

قال ابن مالك: (ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾(٤)،وقولـه تعـالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٥).

وقراءة غير نافع﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾(١)، وقراءة ابن ذكوان ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾(٢) بتخفيف النون.

---

(١) من المتقارب لعبد الله بن همام السلولى.
شرح الأشمونى: ٢٧٩/٢، شرح التسهيل: ٣٦٧/٢، شرح ابن عقيل: ٢٣٧/٢

(٢) من الكامل " ديوان عنترة: "٨٠"، جمهرة اللغة: " زعم " ٨١٦، خزانة الأدب: ١٣١/٦.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٢٦٠/١.

(٤) البقرة: من الآية (٩١).

(٥) الحج: من الآية (٢٥).

والتقدير: قمت وأنا أصك، ونجوت وأنا أرهنهم، وقالوا: نؤمن بما أنزل علينا وهم يكفرون، وإن الذين كفروا وهم يصدون، وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم، و فاستقيما وأنتما لا تتبعان) [٣].

والحقيقة أن هذا التقدير الذى لجأ إليه النحويون نابع من تأثرهم بالصناعة النحوية، لأن هذا التقدير الذى افترضوه لم يُغيّر من حال الجملة، فالجملة بقيت حالية سواء كانت اسمية أم فعلية، والشواهد على ذلك من القرآن والشعر كثيرة، كثرة يسوغ القياس عليها، والنص يهدم القاعدة وليس العكس، فضلاً عن أن عدم التقدير لا يخل بفصاحة اللغة وليس مخالفاً لمقاييسها، وفى إجازة ذلك إثراء للغة بوجود مثل هذه الأنماط المتنوعة.

___

(و) تقدير مبتدأ بعد لو:

يقدر النحاة مبتدأ محذوفاً قبل الفعل " يدهنون " فى قوله تعالى ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾[٤]، لا لشئ سوى أن القاعدة تقتضى حذف النون من الفعل، لأن المضارع ينصب بـ " أن " مضمرة بعد فاء السببية، فما من سبيل للمحافظة على القاعدة اللغوية إلا بالتقدير الذى يُعد مخرجاً ينفذ منه النحاة كلما اعترضت أحكامهم عقبات. فالتقدير هنا صناعى بحت.

مع أنه يمكن حمل " يدهنون " بثبوت النون على وجه آخر هو أنه عطف على " تدهن " فيكون داخلاً فى حيز " لو ".

وقد سبق أن تعرضت لهذه الآية فى بحثى " القاعدة اللغوية فى ضوء القراءات الشاذة " عند الحديث عن " لو " المصدرية، فقد أنكر الجمهور مجئ " لو "

---

(١) البقرة: من الآية (١١٩)، ينظر: الإقناع: ٦٠٢/٢، الإتحاف: ٤١٤/١.

(٢) يونس: من الآية (٨٩)، ينظر: الإقناع: ٦٦٢/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣٦٧/٢، ٣٦٨.

(٤) القلم: الآية (٩).

مصدرية وأجازه بعض النحاة كالفراء والفارسى وابن مالك وابن الحاجب والعكبرى[1].

ومما استدل به المجيزون قوله تعالى﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ ومما يؤكد كونها مصدرية: قراءة {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا} بالنصب[2] حيث عطف " يدهنوا " على " تدهن " لما كان معناه " أن تدهن ".

وعلى هذا لا يكون هناك تقدير وتكون لو وما بعدها مصدراً مؤولاً فى محل نصب مفعول به للفعل الذي قبلها .

وقال ابن مالك: (وأما " لو " المصدرية فعلامتها: أن تصلح فى موضعها " أن " وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن، كقوله ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ ﴾[3] وقد تكون غير مسبوقة) [4].

وقد استنكرت عائشة عبد الرحمن التقدير هنا أشد استنكار فقالت: (وجمهور المصاحف على إثبات النون كما صرح أبو حيان فى " البحر " وإنّما جرّ إلى كل هذه الوجوه من التأوّل والتقدير أنهم عرضوا الآية القرآنية على قواعدهم النحوية ثم راحوا يلتمسون الحيل لتسوية الصنعة الإعرابية، وقد قلت وأقول: ما يجوز أن يعرض البيان الأعلى على قواعد النحاة، وإنّه الأصل والحجة، ومن ثمّ

(١) ينظر: معانى القرآن: ١/١٧٥، شرح التسهيل: ١/٢٢٩، شرح الكافية الشافية: ٣٠٢، الكافية بشرح الرضى: ٤/٤٥٣، التبيان: ١/٩٥، ٩٦.

(٢) زعم هارون أنها فى بعض المصاحف " فيدهنوا " – البحر المحيط: ٨/٣٠٤، التبيان: ١٢٣٤ ، الدر المصون: ١٠/٣٠٤، معجم القراءات: ١٠/٣١.

(٣) البقرة : من الآية (٩٦) .

(٤) شرح التسهيل: ١/٢٢٨، ٢٢٩.

تبقى الآية على وجهها وتكون الفاء فى " فيدهنون " حرف عطف، فثبت النون رفعاً بالعطف على " تدهن " والفاء العاطفة لا تفقد ملحظ السببية)[1].

وهذا أولى من القول بتقدير مبتدأ قبل يدهنون أوبمعنى أدق مما ذهب إليه كثير من النحاة من القول بإنكار مجئ لو مصدرية وتأويل ما ورد من ذلك على مجئ لو شرطية أو غير ذلك ، فالتقدير – مثلاً– في قوله تعالى : ﴿ **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ** ﴾[2]: يود أحدهم طول العمرلو يعمر لسره ذلك وكذا ما أشبهه، وفي هذا التقدير الكثير من التكلف والمعاناة الذي يسببه كثرة الحذف، حيث حذف مفعول الفعل بعدها كما حذفت جملة جواب الشرط [3] .

(١) التفسير البيانى لعائشة عبد الرحمن: ٥٦/٢.

(٢) البقرة : (٩٦).

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٨/١ ،٢٢٩، شرح الأشموني :٤ / ٣٤، بحث "القاعدة اللغوية في ضوء القراءات الشاذة " للباحثة : ١٦١: ١٧٢ .

(٢) تقدير الخبر

الأصل فى الخبر ألا يحذف لأنه محط الفائدة، فإذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق به جاز حذفه .

ويرى النحاة جواز حذف الخبر " لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا نأتى به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً "(١).

وأشار ابن جنى إلى أن ما يحذف الخبر فيه للدلالة عليه أكثر من أن يحصى(٢).

ومن القرائن اللفظية المجوزة لحذف الخبر: الاستفهام عن المخبر عنه، كقولك: زيد، لمن قال: من عندك ؟ أى: زيد عندى، العطف عليه نحو: زيد قائم وعمرو، أى وعمرو كذلك، فهذا وشبهه من الحذف الجائز، لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه(٣).

ومن ذلك قوله تعالى﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ (٤) فالخبر محذوف جوازاً، والتقدير: ظلها دائم، حيث إن الجملة معطوفة على جملة اسمية، والمبتدآن مشتركان فى الحكم.

ومن ذلك قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأىُ مختلفُ (٥)

والتقدير: نحن بما عندنا راضون، فحذف لدلالة خبر المبتدأ الثانى عليه(٦).

---

(١) شرح المفصل: ٩٤/١.

(٢) المحتسب: ١٤٢/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٢٧٥/١.

(٤) الرعد: من الآية (٣٥).

(٥) من المنسرح، لقيس بن الحطيم " ديوانه: ١٧٣ ".

المقتضب: ٧٣/٤، المغنى: ٧١٣/٢، الأشباه والنظائر: ١٠٠/٣ " مؤسسة الرسالة "، خزانة الأدب: ٢٩٥/١٠ .

(٦) شرح ابن عقيل: ٢٢٠/١.

وجواز الحذف هنا ليس لأن هناك من النصوص ما يؤيد الذكر والحذف معاً بل لأنه لا يستحيل وجود المحذوف.

ومن هنا فعلينا تقديره لأن المعنى يقتضى ذلك.

ولا شك أن هذا القسم من الحذف يحقق المعنى والبيان بصورة أوسع من الحذف الواجب لأنه خروج عن الأصل بجواز، ولذا اعتمده البلاغيون من دون مواضع الوجوب بناء على أن حذف الخبر مع جواز ذكره لا يخلو من غاية ودلالة.

وهناك مواضع لا يجوز فيها إظهار الخبر ومع ذلك قال النحاة بتقديره لا لشئ سوى الالتزام بما وضعوه من قواعد والحرص على عدم الخروج عنها، ومن ذلك:

(أ) تقدير الخبر بعد واو المعية:

قد يذهب البصريون إلى تقدير خبر للمبتدأ من دون أن تكون هناك حاجة إلى هذا التقدير، والذى دفعهم إلى ذلك الصناعة النحوية التى تؤكد أن لكل مبتدأ خبراً.

ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل واو هى نص فى المعية [(١)].

فقد ذهب البصريون إلى أن قولهم:"كلُّ رجلٍ وضيعتُه "الخبر محذوف تقديره "مقرونان"

وتبعهم الفارسى والجرجانى والزمخشرى وابن يعيش والرضى والشيخ خالد[(٢)].

قال سيبويه: (ولو قلت " أنت وشأنُك " كنت كأنك قلت: " أنت وشأنُك مقرونان " و "كل امرئ وضيعته مقرونان " لأن الواو فى معنى " مع " هنا يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ) [(٣)].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٠٠/١، ائتلاف النصرة: م "٧٦": ٧٦.

(٢) الإيضاح بشرح المقتصد: ٢٤٩/١، المقتصد: ٢٤٩/١، المفصل: ٢٦، شرح المفصل: ٩٨/١، شرح الكافية: ٢٨٢/١، التصريح: ٢٢٨/١.

(٣) الكتاب: ٣٠٠/١.

ففى الجملة دليل عليه، والمعنى " كل رجلٍ مع ضيعته ".

واحتج الفارسى بطول الكلام قائلاً: (ومما يرتفع بالابتداء قولهم: كلٌّ رجل وضيعتُه أى مع ضيعته، و" كلٌّ " رُفِع بالابتداء، والخبر محذوف، وأنت أعلم وربُك، وحسُن حذف الخبر حيث طال الكلام وكان معنى الواو كمعنى مع.)[١].

أما **الكوفيون والأخفش** : فإنهم يرون أن نحو " كل رجل وضيعته " لا يحتاج المبتدأ وهو " كل " إلى خبر، إذ يقولون: " وقد يترك – أى الخبر – مُستغنى عنه، إذا ظهر المراد نحو: كل رجل وضيعته [٢].

وتبعهم ابن السيد البطليوسى وابن خروف، وارتضى هذا الرأى كذلك أبو حيان فى التذكرة، فجعله كقولك: أقائم الزيدان، حيث سدّ الفاعل عن الخبر، فلا خبر فى الكلام ومع ذلك حصلت الفائدة [٣].

فالواو قامت مقام " مع "، أى: كل رجل مع ضيعته، فكما أنك إذا قدرت " مع " لم تحتج الخبر فكذلك هاهنا [٤].

قال ابن خروف: (وأما واو " مع " فقولهم " كل رجل وضيعته " أى: مع ضيعته، ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، فإن قدر " مقرونان " فلبيان المعنى) [٥].

ورده **ابن مالك** قائلاً: (قال أبو الحسن بن خروف فى هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر " مقرونان " فلبيان المعنى، قلت: يلزم

---

(١) الإيضاح بشرح المقتصد: ٢٤٩/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٢٢٨/١، همع الهوامع: ٤٤/٢، الموفى فى النحو الكوفى: ٢٧، ٢٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٩٠، تذكرة النحاة: ٣٣٦.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٠/١، التذييل والتكميل: ٢٨٣/٣.

(٥) شرح الجمل لابن خروف: ٣٩٤/١.

ابن خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف) [1].

ويترجح عندى الأخذ بالرأى الكوفى لأنه إذا كانت الواو تدل على المصاحبة فما فائدة ذكر كلمة " متصاحبان " أو " مقترنان " بعد ذلك ؟ ألا يعد ذلك تكراراً لا طائل تحته ؟ وأليس الاكتفاء بالواو إيجازاً ؟ لأن عدم التقدير أولى من التقدير.

وما المانع من اعتبار ذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر ؟ لاسيما أن ذلك يكون أخذاً بظاهر النص الذى هو الأصل وعدم اللجوء إلى التقدير الذى هو خلاف الأصل، مادامت الفائدة المرجوة من الكلام متوافرة.

__

(ب) تقدير الخبر إذا كان المبتدأ مصدراًأو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر وبعده حال لا يصح الإخبار بها:

مثال المبتدأ المصدر: ضربى زيداً قائماً، ومثال اسم التفضيل المضاف إلى المصدر: أحسن شربى الماء صافياً، وقد يضاف اسم التفضيل إلى المصدر المؤول من " ما " والفعل نحو: أجمل ما تكون المرأة مخلصة.

فالأحوال " قائماً "، " صافياً "، " مخلصة " تم بها المعنى، وأغنت عن الخبر المحذوف، وهى لا تصح أن يخبر بها لمباينتها للمبتدأ، فلا تقول: ضربى قائمٌ، لأن الضرب لا يوصف بالقيام، فالمبتدأ هنا بلا خبر والكلام تام من حيث المعنى، لكن النحويين أجهدوا أنفسهم بحثاً عن الخبر المحذوف مراعاة للصناعة النحوية.

قال ابن يعيش: (وأما قولهم " ضربى زيداً قائماً "..... فالكلام تام باعتبار المعنى، إلا أنه لابد من النظر فى اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر،

(١) شرح التسهيل: ٢٧٧/١.

وذلك أن قولك " ضربى " مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و" زيداً " مفعول به، و" قائماً " حال، وقد سدت مسد خبر المبتدأ، ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول.....) [١].

وقد اختلف النحاة فى تقدير الخبر المحذوف فى هذا الموضع وأرى أن كثيراً من الاختلافات فى تقدير المحذوف الواجب الحذف لا أساس لها، لأنه لا يوجد محذوف كان مذكوراً ثم حذف يتطلب تقديره اختلافاً، بل هو محاولة لتفسير النص حسب الصناعة النحوية، بحيث يتفق هذا التفسير مع القاعدة النحوية.

فذهب البصريون عدا الأخفش إلى أن نحو " ضربى زيداً قائماً " الخبر محذوف مقدر بـ: إذ كان قائماً، إن أردت الماضى، وإذا كان قائماً إن أردت المستقبل فحذفت "كان" وفاعلها ثم الظرف [٢].

واحتجوا بأن ظروف الزمان يصح الإخبار بها عن المصادر نحو: القتال يوم الجمعة، ولأن الحذف توسع والظرف أليق به، ولأن فى الحال شبهاً بالظرف ، ولئلا يجمع بين العوض والمعوض[٣].

أما الكوفيون: فإنهم قدروا ذلك الخبر بعد الحال بـ: واقع أو ثابت. وقد حذف الخبر عندهم لطول الجملة [٤].

واعترض عليهم البصريون: بأنه ليس فى تقديرهم ما يسد مسد الخبر، لأنه عندهم بعد الحال وليس بعد الحال لفظ واقع موقع الخبر، ولا يوجد فى تقديرهم الحصر المفهوم من قولك: ضربى زيداً قائماً، أى: لم أضرب إلا زيداً، فلفظ

(١) شرح المفصل: ٩٦/١.
(٢) ينظر: الهمع: ٤٧/٢.
(٣) ينظر: المقتصد: ٢٤١/١، شرح المفصل: ٩٧/١،الهمع: ٤٧/٢، شرح الجمل:٣٥٢/١.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضى: ٢٧٧/١، شرح التسهيل: ٢٨٠/١.

التقدير عندهم غير مطابق للمعنى العام للجملة، وأن تقديرهم بـ " ثابت " أو " حاصل " ليس هناك دليل عليه فى اللفظ، فكما يجوز تقدير " ثابت" يجوز: منفى أو معدوم(١).

ويقدره الأخفش: قبل " قائماً " بمصدر هو " ضربُه " واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف وصحة المعنى (٢).

ورده البصريون: بأن فيه حذفاً للمصدر وإبقاء معموله، وهذا لا يجوز، ولأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول " ضربى " (٣).

وذهب ابن كيسان: إلى أن الحال أغنت عن الخبر لشبهها بالظرف (٤).

وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى ضربى زيداً قائماً: ضربته أو أضربه قائماً، نظير: أقائم الزيدان (٥).

فالنحويون أجهدوا أنفسهم بحثاً عن الخبر المحذوف مراعاة للصناعة النحوية.

والأولى القول بأنه مبتدأ لا خبر له لأن الحال أغنت عن الخبر أو لكون المبتدأ بمعنى الفعل.... الخ أخذاً بظاهر النص، وبُعداً عن التقدير الذى هو خلاف الأصل، فالأولى البعد عنه ما أمكن.

وأما ما رد به ابن مالك على كلام ابن كيسان من (أن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف مع أنه أصل بالنسبة لها، وإن قدر لها عامل "مستقر" يلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٧٨/١، شرح التسهيل: ٢٨٢/١.

(٢) شرح التسهيل: ٢٨٠/١، الأشباه والنظائر: ٢٨٧/٨.

(٣) شرح التسهيل: ٢٢٩/١، الهمع: ٤٧/٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢٧٩/١، ٢٨٠.

(٥) نتائج التحصيل: ٩٧٤.

وهذا محال، وما أفضى للمحال محال) فهذا – أيضاً – فيه إخضاع وطى عنق النص لكى ينقاد للقاعدة فهو أيضاً يراعى الصناعة النحوية " لما فيه من وجود نصب بدون ناصب " وهذا معدوم فى الصناعة النحوية.

أما القول بأن الحال أغنت عن الخبر فهو أخذ بظاهر النص وهو الأصل والأولى، لاسيما أن المحذوف هنا لم يرد ذكره فى مثل هذا الموضع ومن هنا قالوا بوجوب الحذف.

__

(ج) تقدير الخبر إذا كان كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد " لولا " الامتناعية:

ذهب البصريون: إلى أن الاسم المرفوع بعد " لولا " الامتناعية مبتدأ خبره محذوف وجوباً، وقال بعضهم: إنما التزم حذفه لسد جواب الشرط مسده، والتقدير فى: لولا زيد لأكرمتك: لولا زيد موجود لأكرمتك.

قال سيبويه: (هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث " لولا " وأما عبد الله فإنه من حديث " لولا " وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام) [(١)].

أما الكوفيون فلهم فى هذه المسألة أربعة مذاهب أوجزها فيما يلى:

المذهب الأول: أن " لولا " ترفع الاسم بعدها بنفسها أصالة، كارتفاع الفاعل بالفعل، لاستقلال الكلام به، وانعقاد الفائدة به ومعه.

وهذا الرأى نُسب إلى الفراء وجمهور الكوفيين، ونسبه بعضهم إلى الفراء وحده، ومنهم من نسبه إلى الفراء وابن كيسان.

(١) الكتاب: ١٢٩/٢.

فيرى الفراء أن " لولا " هى الرافعة للاسم الذى بعدها، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

وكان الفراء يقول فى تفسير قوله تعالى﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ ﴾[1] رفعهم يعنى "رجال" بـ" لولا " ثم قال ﴿أَن تَطَئُوهُمْ ﴾ فـ" أنْ " فى موضع رفع بـ "لولا"[2].

وبهذا استغنى الكوفيون عند تقدير محذوف لا يثبت فى الكلام بحال، كما كان يفعل البصريون فى نحو قولهم: لولا خالد لأكرمتك، من تقدير خبر، والذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف، لدلالة السياق عليه[3].

المذهب الثانى: أن " لولا " نفسها ترفع الاسم بعدها نيابة عن فعل منفى، حُذف وعوض عنه بـ " لا "، فإذا قلت " لولا زيد لعاقبتك "، فالتقدير: لو لم يمنعنى زيد من عقابك لعاقبتك.

وهذا المذهب هو الذى نسبه أبو البركات الأنبارى إلى الكوفيين ولم يذكر لهم غيره، وأقام المسألة عليه.

المذهب الثالث: أن الاسم المرفوع بعد " لولا " فاعل لفعل محذوف نابت " لا " المركبة مع " لولا " منابه بما فيها من معنى النفى، فالتقدير فى نحو: " لولا زيد لعاقبتك ": لو انعدم زيد.

المذهب الرابع: أن الاسم بعد " لولا " مرفوع بفعل مقدر، والتقدير فى نحو: " لولا زيد لعاقبتك ": لولا يمنع زيد أو: لولا منع زيد، كما أن الاسم بعد " لولا " مرفوع بفعل مقدّر فى نحو: " لو ذات سوار لطمتنى "[1].

---

(١) الفتح: من الآية (٢٥).

(٢) معانى القرآن للفراء: ٤٠٤/١.

(٣) مدرسة الكوفة: ٢٨٩.

وهذه المذاهب الأربعة تتفق على شئ واحد،هو أن الاسم المرفوع بعد "لولا" ليس مبتدأ.

ولست هنا بصدد دراسة مسائل خلاف، فهناك العديد من الردود على هذه المذاهب.

وما يعنينى هو قول الكوفيين بأن " لولا " هى العاملة بنفسها أصالة، لاستقلال الكلام وانعقاد الفائدة به، لأنه يترتب عليه عدم التقدير والأخذ بظاهر النص وهو الأصل والأولى.

وقد رُدّ هذا المذهب من وجهين هما:

(١) أن فيه إعمال " لولا " – وهى حرف– الرفع دون النصب وليس فى العربية حرف يرفع ولا ينصب.

(٢) أن فيه إعمال " لولا " – وهى حرف– فى اسم واحد الرفع، مع أن الأصل فى الحرف إذا عمل فى اسم واحد أن يعمل الجر لا الرفع ولا النصب.

وهذا لا يلزم القائلين بإعمال " لولا " من الكوفيين لأنه ليس من أصولهم أن كلّ حرف رفع لابد أن ينصب، ولا أن الحرف العامل فى اسم واحد لا يعمل إلا الجر بل هذه أصول بصرية لا تلزمهم، ألا ترى أنهم يعملون " إنّ " وأخواتها النصب وحده، ويعملون " ما " الحجازية الرفع وحده[٢].

فهذه حروف لا تعمل إلا فى اسم واحد على مذهبهم. وحتى على الرأى القائل بأن هناك خبراً محذوفاً أو فعلاً محذوفاً ما المانع من أن نجعل جواب" لولا "

---

(١) ينظر: التبيين: ٢٣٩، شرح التسهيل: ٢٨٣/١، المغنى: ٣٠٢/١، شرح الكافية: ٣١٥/١ الارتشاف ١٩٠٤/٤، الجنى الدانى: ٦٠١، ٦٠٢، الهمع: ٤٣/٢، المقاصد الشافية: ٢٠٠/٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٣/١، المقاصد الشافية: ٢٠٠/٦.

أغنى عن وجود خبر أو فعل مقدّر مادام المعنى مفهوماً ومادام أن ذكره لا طائل تحته، لأن ذكره لا يفيد معنى جديداً لذلك يقدر بـ " كائن " أو " موجود " وهم يقولون بأنه محذوف وجوباً لأن ذكره يكرر معنى موجوداً فى لفظة " لولا " وهو " وجود الشرط " والتكرار تمجه العرب وتتحاشاه، فهو معلوم بمقتضى " لولا ".

(٣) تقدير خبر " ليس " لعدم القول بأنها عاطفة.

أثبت الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة كون " ليس " حرفاً عاطفاً على غرار " لا " العاطفة محتجين بقول الشاعر:

أيـــنَ المفَـــرُّ والإلـــهُ الطالـــبُ والأَشْـــرَمُ المغْلـــوبُ لـــيسَ الغالِـــبُ[١]

والبصريون يتأولون البيت حفاظاً على فعلية " ليس " وعملها، فيقدرون لها خبراً ضميراً متصلاً محذوفاً تخفيفاً، والتقدير: ليسه الغالب، و" الغالب " اسمها[٢].

قال ابن مالك: (وأجاز الكوفيون استعمال " ليس " حرفاً عاطفاً فيقولون: قام زيد ليس عمرو كما يقال: قام زيد لا عمرو، ومما يحتج لهم به أيضاً قول الراجز:

أيـــنَ المفَـــرُّ والإلـــهُ الطالـــبُ والأَشْـــرَمُ المغْلـــوبُ لـــيسَ الغالِـــبُ

كما يقال والأشرم المغلوب لا الغالب.

وهذا التنظير لا يلزم، لإمكان غيره مما لا خلاف فى جوازه، وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميراً متصلاً، ثم يحذف منويّاً ثبوته، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولاً به، فيقال: صديقك إنى كنته، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفاً، فيقال: صديقك إنى كنت، كما يقال: صديقك إنى أكرمت.... والتقدير فى: ليس الغالب: ليسه الغالب، والضمير ضمير الأشرم وهو خبر ليس واسمها " الغالب ") [٣].

---

(١) رجز لنفيل بن حبيب الحميرى (الدرر: ٤٥٧/٢، مغنى اللبيب: ٣٢٥/١، شرح الدمامينى على المغنى: ٢٠٨/٢، الهمع: ٨١/٢، شرح شواهد المغنى: ٢٤٠، شرح التسهيل: ٣٤٦/٣).

(٢) شرح الدمامينى: ٢٠٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٦/٣، ٣٤٧.

قال الدمامينى: (ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه وفيه نظر)[1].

وما ذهب إليه الكوفيون أولى، لأنه لا يدعو إلى هذا التقدير إلا الدليل الصناعى، والقول بعدم التقدير أولى لأنه الأصل أخذاً بظاهر النص.

(١) شرح الدمامينى: ٢٠٨/٢.

(٤) تقدير الفاعل فى باب التنازع.

ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى فى باب التنازع أولى من الأول لقربه من المعمول وإذا أعمل الأول وجب الإضمار فى الثانى.

أما الكوفيون فقالوا: إن الفعل الأول هو العامل لأنه أسبق.

ولكل فريق شواهده التى يعزز بها رأيه[١] – ولا **داعى** لذكرها هنا فقد سبق أن درست هذه المسألة مفصلة فى رسالة الدكتوراه ولست هنا بصدد الحديث عن مسائل خلاف –

ويقرر الكسائى فى نحو: " جاء وقعد الزيدان " أن الأولى أن الفاعل فاعل الفعل الثانى وفاعل الأول محذوف. وذلك بناءً على مذهبه فى جواز حذف الفاعل فى هذا الباب فراراً من الإضمار قبل الذكر.

ونقل عن الفراء أنه لا يجيز إلا إعمال الأول فى التنازع، لأن إعمال الثانى يؤدى إما إلى الإضمار قبل الذكر وإما إلى حذف الفاعل، وكلاهما محظور عنده[٢].

ونُقل عن الفراء – أيضاً– القول بأن العاملين إذا اتفقا فى الطلب بأن يطلبا مرفوعاً أو منصوباً كان العمل لهما جميعاً، من غير حذف أو إضمار [٣].

وهذا ما يعنينى هنا، فالنحاة لا يتصورون أن يتسلط فعلان على فاعل واحد أو مفعول واحد، وذلك لحرصهم على تحكيم المقاييس النظرية دون نظر للمعنى.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٨٣/١، ائتلاف النصرة: ١١٣.

(٢) الجمل: ١١٣، التبصرة: ١٤٩/١.

(٣) التبيين: ٢٥٢، الموفى فى النحو الكوفى للكنغراوى: ٢٣.

ولا أرى داعياً قوياً إلى القول بذلك عندما لا يكون العاملان مما تختلف جهة عملهما بأن يقتضى كلاهما منصوباً أو مرفوعاً، فما المانع أن يتعلق الفعلان بفاعل أو مفعول كما قال الفراء.

وذلك مثلما يجوز أن يتعدد خبر المبتدأ فينبغى أن يجوز تعدد الفعل، بالنظر إلى كونهما مسندين، فلا يوجد مانع من هذا الإعراب البسيط سوى الموانع الصناعية التى أخضع النحاة النصوص لها.

(٥) تقدير المفعول

المفعول فضلة ليس من طرفى الإسناد فى التركيب النحوى للجملة، ولكنه يتعلق بالفعل لدلالة معينة، وقد جرت عادة النحويين أن يحذفوا المفعول إمّا اختصاراً وإما اقتصاراً، أى لدليل أو لغير دليل.

فالنحاة قسموا المفعول المحذوف إلى نوعين:

أحدهما: أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والثانى: أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً، كأن فعله من الأفعال غير المتعدية[١].

وقد سمى النوع الأول الحذف اختصاراً، وفيه يُراد المحذوف لأن فى الكلام دليلاً عليه أما النوع الثانى فسُمى " اقتصاراً " وهو غير مراد، لأنه لا دليل عليه [٢].

قال ابن هشام: (ويجوز بالإجماع حذف المفعول اختصاراً، أى لدليل) [٣].

وأما الحذف الثانى " اقتصاراً " فقالوا به مع عدم وجود الدليل لإيجابهم معمولاً متى وجدوا فعلاً متعدياً لا مفعول له، فيقدرون مفعولاً دون نظر إلى قصد المتكلم من عدم ذكر المفعول وذلك حرصاً منهم على الصناعة النحوية، مع أن ما ورد من حذف المفعول اختصاراً لا يكون لوجود دليل فقط بل قد يفيد عدم ذكر المفعول معنى جديداً للجملة لا يمكن الحصول عليه بذكره، فينزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق غرض المتكلم بالمفعول به، وفى هذه الحالة ينبغى أن لا يذكر المفعول ولا يقدر [٤].

وهناك مواضع يكثر فيها حذف المفعول سماعاً لدليل منها:

---

(١) شرح المفصل: ٣٩/٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٨/٢.

(٣) أوضح المسالك: ٦٩/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٩/٢، النحو الوافى: ١٧٤/٢.

(١) بعد فعل المشيئة الواقع شرطاً. نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾[١]، والتقدير: فلو شاء هدايتكم، وأيضاً بعد " لو أردت " و" لو اخترت " ونحو ذلك، فإن فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه.

(٢) بعد نفى العلم ونحوه، نحو قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[٢] أى: لا يعلمون أنهم سفهاء.

ويرى الدمامينى: أن الأبلغ فى الذم أن يجعل الفعل من قبيل المنزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف[٣].

(٣) أن يكون عائداً، نحو قوله تعالى﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٤]، أى: بعثه.

ونحو قول أبى النجم العجلى:

قد أصبَحَت أمُ الخيار تَدَّعى على ذنباً كُله لم أصنع[٥]

أى: لم أصنعه[٦].

فالحذف فى نحو ذلك لدليل من الصناعة النحوية يتمثل فى حذف الضمير من جملة الصلة أو الخبر، فلابد من تقديره لكونه رابطاً بين الصلة والموصول أو المبتدأ والخبر.

---

(١) الأنعام: من الآية (١٤٩).
(٢) البقرة: من الآية (١٣).
(٣) حاشية الدسوقى: ٣٤٥/٢.
(٤) الفرقان: من الآية (٤١).
(٥) رجز لأبى النجم العجلى.
الكتاب: ٨٥/١، ١٣٧، المغنى: ٢٢٥/١، شرح التسهيل: ٣١٢/١، شرح المفصل: ٣٠/٢، شرح الجمل: ٣٥٠/١، الدرر اللوامع: ٧٣، ٧٤.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٩/٢، ٤٠، حاشية الدسوقى: ٣٤٤/٢، ٣٤٥.

وفى مواضع كثيرة من القرآن لا يكون الحذف لوجود الدليل فقط بل للإشارة إلى أن المراد هو الفعل وليس المفعول.

– ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[1] فلم يذكر المفعول الثانى هنا للإبهام، أى: الخير ما لا يعلم كنهه إلا هو[2].

أو لتعظيم المعطى وكثرته ومكانته كالنبوة والشفاعة وغيرها.

ودقة الحذف فى الآية أدت إلى تشويق المتلقى إلى ما سوف يعطيه البارى سبحانه لنبيه ﷺ.

– ومنها ما ورد فى قوله ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[3] فيرى المفسرون أن " ما قلى " معناها " ما أبغضك " فلم يذكر المفعول للعلم به، وللفاصلة، ويضارعه ما ورد من الأفعال " آوى – أغنى – هدى " فالحذف هنا يفيد التعميم، وتقدير المحذوف فيه تقييد لنفى البغض للرسول ﷺ، فحذفه لما فى ذكره من الطرد والإبعاد وشدة البغض.

ولكن فى عدم ذكره نفى البغض عن الرحمن سبحانه وتعالى، فهو لا يبغض أحداً فكيف يبغض أنبياءه، ولاسيما خاتمهمﷺ[4].

– وكذلك فى قوله تعالى﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[5]، فترك المفعول به أفضل ليشمل كل مخلوق، وجاءت هذه العمومية من حذف المفعول به.

---

(١) الضحى: الآية (٥).

(٢) الوجيز فى تفسير القرآن العزيز: ٤٧٥/٣.

(٣) الضحى: الآية (٣).

(٤) ينظر: الوجيز: ٤٧٥/٣، التفسير البيانى للقرآن: ٣٩/١، ٤٠.

(٥) النجم: الآيتان (٤٣، ٤٤).

– ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[1]، والتقدير: والحافظات فروجهن، فقد ذكر المفعول عند حديثه عن الرجال ولم يذكر ذلك مع النساء وهناك بعد دلالي لهذا الحذف وهى أن الله سبحانه وتعالى لم يمدح النساء بحفظ الفروج فقط، بل بحفظ كل ما من شأنه أن يحفظ، فعدم ذكر المفعول للتعميم والشمول[2].

..... وغير ذلك من المواضع التى لم يذكر فيها المفعول لا لوجود الدليل فقط بل لبعد دلالى لا يمكن إدراكه بذكر المفعول.

ولقد أجهد النحويون أنفسهم بتقدير المفعول فى مثل هذه المواضع وجعلوا القاعدة أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع حتى ولو تعلق ذلك بأعظم كلام وهو كتاب الله.

فهناك تقديرات مقبولة يستعان بها على فهم المعنى، وهناك تقديرات صناعية بحتة تمس النصوص القرآنية وغيرها التى لا تحتاج إلى تقدير، بل وجود التقدير يفقدها بلاغتها والغرض المسوقة له.

وخلاصة القول: أن تقدير مفعول محذوف هنا أمر مصطنع وفيه تكلف، لأن المتكلم ما قصد إلى ذكره ثم حذفه، ولا خطر بباله شئ من ذلك.

ولابن هشام كلام لطيف فى ذلك حيث قال: (والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل الكون العام، فيقال: حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر

(١) الأحزاب: من الآية (٣٥).

(٢) ينظر: تفسير الشعراوى: ١٢٠٣٤/١٩.

المفعول ولا ينوى، إذ المنوى كالثابت، ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له) [1].

والذى يفهم من كلام ابن هشام أن الذكر وعدمه متعلقان بحاجة المتكلم أو السامع ومطابقة مقتضى الحال، فقد يحتاج إلى مجرد إسناد الفعل إلى فاعله، وقد يحتاج إلى مفعول واحد أو مفعولين أو أكثر، وذلك كله بحسب الحاجة.

فالأولى للنحاة أن يعزفوا عن مثل هذه التقديرات، وينظروا إلى تلك النصوص على أنها كاملة لا تحتاج إلى تقدير.

إلا إذا كان التقدير لغرض معنوى ففى هذه الحالة يكون تقديراً لغوياً مقبولاً، يستعان به على فهم المعنى ومعرفة الساقط من الكلام وهو لا يضر اللغة بل يفيدها.

(١) ينظر: مغنى اللبيب: ٧٠٢/٢، معانى النحو: ٩٤/٢.

(٦) تقدير المنادى

قد جاء ما ظاهره حذف المنادى ومن ذلك: قوله تعالى﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾[١]، وقوله تعالى﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[٢] فى قراءة من خفف " ألا "[٣].

وقول الشاعر:

ألا يا اسْلمِي يا دَارَمَيَّ على البِلَى ... ولازَالَ مُنْهَلاً بجرْعائِكِ القَطْرُ[٤]

وقول الشاعر:

ألا يا اسْلمِي ثُمَّ اسلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ... ثَلاثُ تحِيَّاتٍ، وإنْ لمْ تكلّمِي[٥]

ومنه قول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ ... والصالحينَ على سِمْعانَ من جارِ[٦]

---

(١) يس: من الآية (٢٦).

(٢) النمل: من الآية (٢٥).

(٣) هى قراءة الكسائى وأبى عبد الرحمن السلمى والحسن وحميد الأعرج ورويس وأبى جعفر (النشر: ٣٣٧/٢، إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٥/٢، البحر المحيط: ٦٦/٧، حجة القراءات لابن زنجلة: ٥٢٦).

(٤) من الطويل لذى الرمة " ديوانه: ١٠٢ ".
الجرعاء: الرمل الممتد، المنهل: الجارى (القاموس: " جرع "، " نهل).
(معاني القرآن للأخفش :٤٦٥/٢، الخصائص :٢/ ٢٧٨ ، شرح التسهيل : ٣ /٣٨٩ ، البيان للأنباري : ٢/ ٢٢١ ،الدرر: ١ / ٢٠٦)

(٥) من الطويل لحميد بن ثور " ديوانه: ١٣٣ " – رصف المبانى: ٤٥٣، ديوان الحماسة: ١٧٠.

(٦) من البسيط ولا يعرف قائله.
الكتاب: ٢١٩/٢، رصف المبانى: ٤٥٣، المغنى: ٤٣٠/٢، شرح التسهيل: ٣٨٨/٣، شرح المفصل: ٢٤/٢.

أى: يا قوم لعنة الله.... وغيرها من الشواهد وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الشواهد على النحو التالى:

- **ذهب كثير من النحويين** كالفراء والمبرد وقطرب والزجاج وغيرهم إلى أن المنادى فى هذه الشواهد وغيرها محذوف(١).

والتقدير: يا هؤلاء ليت قومى يعلمون، ويا هؤلاء اسجدوا أو يا قوم اسجدوا، والياء فى "يسجدوا" للنداء، وإنما حذفت ألف " يا " من اللفظ لسكونها وسكون السين بعدها.

وفى الأبيات السابقة: ألا يا هذه اسلمى، ويا قوم لعنة الله.

وذهب ابن مالك إلى أنه فى حال الأمر والدعاء حسن الحذف لأن الآمر والداعى محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى، بخلاف " ليت " فإن المنادى لم يستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل، لخلوه من الدليل، فتعين كون " يا " التى تقع قبلها لمجرد التنبيه (٢).

ويبدو أن الذى ألجأ هؤلاء النحاة إلى تقدير منادى محذوف هو خوفهم من الوقوع فيما منعوه من دخول حرف النداء على غير الاسم ودخول حرف على حرف لاسيما إذا اشتركا فى المعنى، فمن أجل ذلك لجؤوا إلى تقدير منادى محذوف.

- **وذهب آخرون** منهم الأخفش والفارسى والرمانى وابن جنى والمالقى إلى أن " يا " الداخلة على فعل الأمر للتنبيه، وليست للنداء، فليس ثمة منادى محذوف (٣).

---

(١) ينظر: معانى الفراء: ٢/٢٩٠، الخصائص: ٢/١٩٦، معانى الزجاج: ٤/١١٥، ١١٦، شرح التسهيل: ٣/٣٨٨.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٨٨.

(٣) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦٥، المسائل العضديات: ٢٢١، الخصائص : ٢/١٩٦، رصف المبانى: ٥١٤.

وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: (وأما " يا " فتنبيه، ألا تراها فى النداء وفى الأمر كأنك تنبه المأمور)[1].

فيرى أصحاب هذا الرأى أن " يا " إذا دخلت عليها " ألا " خلصت " ألا " للاستفتاح، وخص التنبيه بـ " يا "، وقد يكونان للتنبيه وجمع بين التنبيهين تأكيداً لأن الآمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الآمر[2].

والقائلون بأن " يا " للتنبيه استندوا لعدة أمور منها:

الأول: أن " يا " نابت مناب الفعل[3] لكونه لازماً للحذف بعدها، لأن المراد " أدعو " و" أنادى " فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال – وسيأتى الحديث عن تقدير فعل فى باب النداء فى المبحث التالى –

الثانى: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد، فلزم على هذا أن تكون " يا " لمجرد التنبيه من غير نداء.

قال أبو حيان: (والذى أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست " يا " فيه للنداء وحذف المنادى، لأن المنادى عندى لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل فى النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان فى ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلاً على العامل فى جملة النداء، وليس حرف النداء حرف جواب كـ " نعم " و" لا " و" بلى " و" أجل " فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة، فـ " يا " عندى

(١) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢٧٩/٢، شرح المفصل: ٢٤/٢.

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور (الكتاب: ١٨٢/٢، شرح الرضى: ٣٤٤/١).

فى تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به " ألا " التى للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة فى التوكيد) [1].

والأمر الثالث " وهو الأهم": أن القول بأن " يا " للنداء والمنادى محذوف يلزم منه الحذف والتقدير، وما لا يلزم منه حذف ولا تقدير أولى لما ترتب عليه من الأخذ بظاهر النص لأنه الأصل.

فالمذهب الثانى أقرب إلى واقع اللغة وأشد ارتباطاً بالقواعد النحوية من الذى ذهب إليه بقية النحاة، فضلاً عما ذكر ابن مالك من عدم تأييد السماع لما ذهبوا إليه، فحذف المنادى قبل ليت لم يسمع ثبوته قبلها، وهذا مخالف لما عليه أصل الحذف كما قرره ابن مالك وغيره.

(١) البحر المحيط: ٦٦/٧، وينظر: الهمع: ٤٢/٢.

(٧) تقدير المضاف

ذكر النحويون فى مؤلفاتهم شواهد كثيرة على حذف المضاف من التنزيل والشعر[١].

وذهب ابن جنى إلى أن حذف المضاف كثير واسع وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، فقال: (وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه)[٢].

والمواضع المختلفة التى قال فيها النحاة بحذف المضاف يجمعها كلها استحالة فهم المعنى المقصود من التعبير دون تقدير محذوف.

ويطرد القول بالحذف فى موضعين:

أولهما: فى نسبة الحكم الشرعى إلى الذوات، إذ الطلب إنما يتعلق بالأفعال، فتعليقه بذات من الذوات يدل على أن ثمة فعلاً محذوفاً هو المضاف وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[٣]، أى: استمتاعهن، قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾[٤]، أى: أكلها، ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾[٥]، أى: تناولها.

وثانيهما: فى كل كلام علق فيه الطلب بماض قد وقع، نحو ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾[٦]، ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾[٧]، إذا العقود والعهد قولان قد وقعا فعلاً فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما[٨].

---

(١) ينظر: المغنى: ٧١٥.

(٢) الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٣) النساء: من الآية (٢٣).

(٤) المائدة: من الآية (٣).

(٥) المائدة: من الآية (٥).

(٦) المائدة: من الآية (١).

(٧) النحل: من الآية (٩١).

(٨) ينظر: المغنى: ٧١٥/٢.

ويكون حذف المضاف قياسياً إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

(١) وجود قرينة تدل عليه أو تشير إليه، بحيث لا يوقع حذفه فى لبس، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١]، أى: وأسأل أهل القرية، إذ القرية لا تُسأل، وإنما يُسْأل أهلها، فالقرينة هنا عقلية.

(٢) قيام المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، فيحل محله، سواء كان فاعلاً نحو﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٢]، أى: رسول ربك أو أمر ربك، لأن العقل دل على استحالة استحالة مجئ الرب تعالى. أو مبتدأ نحو: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[٣]، أى: بر بر من آمن، أو خبر نحو: شر المنايا ميت بين أهله، أى: ميتة ميت. أو مفعولاً بـه نحـو: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[٤]، أى: حب العجل " لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشرباً فى قلوبهم "[٥]..... الخ.

(٣) أن يصلح المضاف إليه لأن يحل محل المضاف المحذوف، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة، لأنها لا تحل محله، نحو قوله تعالى﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٦]، فالمضاف إليه هنا جملة فعلية، ولهذا لا يجوز حذف المضاف وهو كلمة " حين ".

هذا..... ومواطن حذف المضاف فى القرآن الكريم كثيرة، وساغ الحذف لأن المضاف إليه شغل مكان المضاف المحذوف وحل محله دون ظهور أى خلل تركيبى.

---

(١) يوسف: من الآية (٨٢).
(٢) الفجر: من الآية (٢٢).
(٣) البقرة: من الآية (١٧٧).
(٤) البقرة: من الآية (٩٣).
(٥) شرح التسهيل: ٢٢٦/٣.
(٦) الروم: من الآية (١٧).

فيلاحظ فيما سبق من شواهد ضرورة وجود قرائن لاعتماد قول الحذف وتحديد مكانه ونوعه، لأن المضاف والمضاف إليه يُعدان كالجزء الواحد، فلا نقدم على حذف المضاف إلا بما سبق، وليس وجود الدليل وحده هو السبب فى الحذف، بل للتركيز على المضاف إليه لما فى ذلك من بُعد دلالى خاص، فيحذف المضاف من الكلام كثيراً وهو سائغ إذا لم يُشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصار [١].

فحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير، ولكن بشرط وجود دليل على الحذف واشترط ابن جنى فهم السامع لقصد المتكلم حيث يقول: (وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك فى قولك: ضربت زيداً، أنك إنما أردت بذلك ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز) [٢].

فإذاً لا يصح حذفه إلا بوجود دليل يدلنا على هذا المحذوف، سواء كان الدليل العقل أو وجود قرينة لفظية تشير إليه.

وقد يكون داعى الحذف صناعى بحت فيكون تقدير مضاف لا حاجة إليه، ويمكن أن يتم الكلام دونه، وفى إظهاره تشويه للأسلوب، وتحميل الكلام ما ليس منه، بحيث لا يخطر تقدير مضاف ببال من ليس له دراية بصنعة النحو، لأن الدليل ليس معنوياً بل صناعى بحت.

ومن ذلك قول امرئ القيس:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٣/٣، شرح الكافية: ٢٥٤/٢.

(٢) الخصائص: ٤٥٢/٢.

فظلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضجٍ صفيفَ شِواءٍ أوْ قديرٍ مُعجَّلِ (١)

حيث ذهب النحويون إلى أن الأصل فيه: أو طابخِ قديرٍ، ثم حذف العامل المضاف مع إبقاء جرّ المضاف إليه، على خلاف البغداديين الذى حملوه على العطف من باب إجازة إتباع المنصوب بمجرور (٢).

والذى دعا النحاة إلى تقدير حذف المضاف هو إقرارهم أن لكل أثر إعرابى مؤثراً يستوجبه، فوجدوا لفظاً مجروراً، ولا جار له، فقدروا عاملاً هو المضاف.

والحق أن فى مثل هذا التقدير تكلفاً لا حاجة إليه، ومذهب البغداديين أولى بالاعتبار منه، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

وعند شرح " ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً " قال ابن يعيش: (وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأى الكوفيين، وذلك أن " بيضاء " جُرّ عطفاً على " سوداء " والعامل فيها " وما كل " وقوله " شحمة " منصوب عطفاً على خبر "ما " (٣).

ومن شواهد الكوفيين على ذلك:

هوِّنْ عليكَ فإنّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فليسَ بآتيكَ منهيُّها ولا قاصرٌ عنْكَ مأمورُها (٤)

فعطف " قاصر " على " آتيك " و" مأمورها " على " منهيها "، وقول الآخر:

---

(١) من الطويل " ديوان امرئ القيس: ٦٢" – الصفيف: ما صف على الجمر ليشوى، القدير: ما طبخ فى القدر.

حاشية يس على التصريح: ٧٠/٢، شرح التسهيل: ٣٨٦/١، الدرر ٤٦٧/٢.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب: ٥٣٢/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٧/٣.

(٤) من المتقارب للأعور القيسى (الكتاب: ٦٤/١، خزانة الأدب: ١٣٦/٤).

أكــلَّ امــرئٍ تحســبينَ امــرءاً ونــارٍ تَوقَّــدُ بالليــل نــارا (١)

فعطف " نارٍ " على " امرئٍ " و" ناراً " على " امرءاً ".

قال ابن يعيش: (وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه، والحجة لهما فى ذلك أن حرف العطف خلفٌ عن العامل ونائب عنه، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربية، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه.... فلذلك حملوه على حذف المضاف)(٢).

وقد فند البصريون كل ما استدل به الكوفيون من شواهد فأمّا قوله " مأمورها " فمرفوع بـ " قاصر " لأنه من سبب اسم " ليس " فلا يكون عطفاً على عاملين، وأن الضمير فى " مأمورها " للمنهى لا للأمور، حتى يكون من سبب اسم " ليس "، والتقدير: ولا يقصر عنك مأمور المنهيات (٣).

وهذا تكلف واضح وحمل للكلام على غير ما هو له، فالضمير فى " مأمورها " عائد إلى الأمور " كما هو الحال فى منهيها.

وأما " نار " فى قوله " ونارٍ توقّد " فالتقدير فيه عندهم " وكلَّ نارٍ " فحذفه لتقدم ذكره (٤)

ولأن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف، وهو على خلاف الأصل، فالصحيح ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون فى هذه المسألة، وذلك لما تقدم من شواهد، ولأن العطف على معمولى عاملين مختلفين أو متفقين ليس بأبعد من حذف المضاف وإبقاء عمله الذى حمل عليه بعض الشواهد.

وأيضا ما المانع من حمل قوله تعالى﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ونحوه على الحقيقة، وليس هناك مضاف محذوف بل هو أسلوب من أساليب العربية وهو أن تطلق

(١) من المتقارب لأبى دؤاد الإيادى (شرح المفصل: ٢٦/٣، خزانة الأدب: ٤١٧/٤).

(٢) شرح المفصل: ٢٧/٣، وينظر: الكتاب: ٦٥/١ وما بعدها.

(٣) اللباب: ٤٣٥/١، ٤٣٦ بتصرف.

(٤) المرجع السابق: ٤٣٦/١.

المحلّ وتريد الذى يحل فيه، ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف، والعربى يفهم المراد من الكلام دون الحاجة إلى تأويل أو تقدير، بل قد يكون فى التقدير مذهبة لقصد المتكلم، ولكل أسلوب معناه الذى لا يؤدَى بغيره.

أو لم لا يكون ذلك من القليل الذى ورد عن العرب، ولا حاجة لتكلف التقدير.

– أما قراءة ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ﴾[1] بالجر[2].

فوجه الجر على تقدير "عرض الآخرة" ودل على المحذوف ما قبله "عرض الدنيا"، فبداية الآية الكريمة اشتملت على قرينة لفظية دلت على المحذوف، وبذلك جاز الحذف [3].

وقيل: إن الحذف فى هذه الآية غير مقيس وذلك بناء على أن المقدّر ليس كلمة "عرض" المشاكلة لما قبلها.

قال الشيخ خالد: (الأصل – والله أعلم – تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدّر عرض الآخرة فقد تجوز) [4].

وعلق الشيخ يس على التجوز فى تقدير " عرض الآخرة " فقال: (لأنه عبر عن عمل بالعرض للمشاكلة، وعلى هذا فالحذف فى الآية من الغالب) [5].

وإن كنت أرى أنه لا داعى إلى تقدير نفس اللفظ السابق لأننا لو قدّرنا كلمة " عمل " أو غيرها مما هو مناسب لكان ذلك صحيحاً لكونه مفهوماً من السياق.

فالحذف هنا لدليل معنوى، لأن الكلام مشعر بحذفه، فلا داعى لاشتراط العطف على مماثل له كما قال ابن مالك[1].

---

(١) الأنفال: من الآية (٦٧).

(٢) هى قراءة ابن جماز (إعراب القراءات الشواذ: ٦٠٥/١، المحتسب: ٢٨١/١، الكشاف: ٦٠٠/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧١/٣.

(٤) التصريح: ٧٣٠/١.

(٥) حاشية يس على التصريح: ٥٦/٢.

ولم يشترط ابن عصفور العطف لا متصلاً ولا منفصلاً بـ " لا "[٢].

إلا أن مثل هذا الحذف قليل عند العرب، لأن المضاف حذف ولم يقم المضاف إليه مقامه بل بقى على حاله من الجر.

(١) شرح التسهيل: ٣/٢٧٠، ٢٧١.

(٢) ينظر: المقرب ومعه مُثُل المقرب لابن عصفور: ٢٨٩، الارتشاف: ٤/١٨٣٩.

(٨) تقدير مضاف إليه مع بقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف

إذا كان المحذوف هو المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو " ليس غيرُ " و"من قبلُ ومن بعدُ " وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[(١)]، وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان فى الإضافة [(٢)].

فقد يحذف المضاف إليه وينوى المتكلم لفظه دون معناه فيبقى المضاف على حاله من غير رد التنوين.

ومن ذلك قراءة ابن محيص[(٣)]﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[(٤)]، والتقدير: فلا خوف شئ عليهم.

وقول بعض العرب: سلامُ عليكم، والتقدير سلام الله.

وقول الراجز:

سبحانَ مِنْ فِعْلِك يا قطَامِ بالرَّكب تحتَ غَسَقِ الظّلامِ [(٥)]

أى: سبحان الله.

---

(١) الفرقان: من الآية (٣٩).

(٢) أوضح المسالك: ١٧١/٣.

(٣) النشر: ٢١١/٢، البحر: ٣٢٢/١، معجم القراءات: ٨٧/١.

(٤) البقرة: من الآية (٣٨).

(٥) رجز لم أعثر على قائله.

الارتشاف: ١٨٢٢/٤، شرح التسهيل: ٢٤٨/٣.

وأكثر ما يقع ذلك إذا وجد فى الكلام إضافتان متعاطفتان أى إذا عطف على مضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظاً ومعنى.

كقول الشاعر:

أمامَ وخلفَ المرءِ من لُطْفِ رَبّه كوالِئُ تَزْوى عنه ما هو يحْذَرُ(١)

فأبقى " أمام " منصوباً " غير منون كما لو نطق بما هو مضاف إليه، من لفظ " المرء " المحذوف(٢).

ومنه قول الشاعر:

يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ به بين ذراعَيْ وجبهَةِ الأسَد(٣)

– وقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها).

وقد اختلف النحاة فى تقدير المحذوف هنا:

- **فذهب المبرد ومن تبعه:** إلى أن التقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه " يد "، لدلالة ما أضيف إليه " رجل " عليه.

- **وقال بعضهم:** جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه، وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهى جائزة قياساً.

---

(١) من الطويل ولم أعثر على قائله.

الكالئ: الحافظ والراعى، تزوى: تطوى أو تنحى، (شرح التسهيل: ٢٤٧/٣، المساعد ٣٥٢/٢، الهمع: ١٩٥/٣، الدرر: ٤٤٨/١).

(٢) شرح التسهيل: ٢٤٧/٣.

(٣) من المنسرح للفرزدق.

العارض: السحاب يعترض الأفق، ذراعا الأسد: كوكبان، وجبهة الأسد: أربعة كواكب فيها عوج (الكتاب: ١٨٠/١، شرح الأشمونى: ٤١٤/٢، شرح التسهيل: ٢٤٩/٣، شرح المفصل: ٢١/٣).

- **وذهب سيبويه ومن تبعه**: إلى أن التقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه " رجل " فصار: قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم " رجل " بين المضاف الذى هو " يد " والمضاف إليه الذى هو " من قالها "[(١)].

وحاصله: أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه[(٢)].

- **وذهب الفراء**: إلى أن الاسمين مضافان إلى " من قالها "، ولا حذف من الكلام، وخصه الفراء بالمصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، لأنهما كالشئ الواحد، فكأن المضاف العامل فى المضاف إليه شئ واحد، فلا يرد أنه (لا يتوارد عاملان على معمول واحد) بخلاف نحو: دار وغلام [(٣)].

وهو ما أميل إليه لأنه أقرب مأخذاً وأبعد عن تكلف التقديرات السابقة التى لا داعى لها وتمسكاً بظاهر النص الذى هو الأصل.

وهذا هو الغالب على أهل الكوفة، فهم أزهد فى التأويل بصفة عامة وفى التقدير بصفة خاصة، وأميل من البصريين إلى الأخذ بالرواية وفهم النصوص على ظاهرها.

---

(١) ينظر: شرح الأشمونى: ٤١٦/٢.

(٢) عدة السالك: ١٧٢/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٨٢٣/٤، عدة السالك: ١٧٢/٣.

المبحث الثانى
تقدير الفعل أو الجملة

الفعل والفاعل ركنا الإسناد فى الجملة الفعلية، ويعمل الفعل فى الفاعل على وجهين، أحدهما: أن يكون ظاهراً، الثانى: أن يكون مضمراً غير ملفوظ به، لكن لا يكون ذلك إلا إذا كان فى الكلام ما يدل عليه.

فيطرد حذف الفعل فى الكلام لعلم المخاطب به طلباً لإيجاز العبارة، وبلاغة القول، فيحذف والدليل قائم على إرادته، وإن ظهر تم الكلام به، ولا يحدث خلل فى التركيب.

كقولك لمن رأيته يرفع سوطاً: زيداً، حاذفاً الفعل مستغنياً عن إظهاره بسياق الحال، فيكون التقدير: اضرب زيداً، ويكون هنا التقدير لازماً لا غنى عنه فى توجيه العبارة نحوياً.

وقد يستدل على حذفه بذكره في السؤال، كقولك لمن قال: من جاء ؟ زيد، بمعنى: جاء زيد.

ومنه قوله تعالى﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾(١)، وقوله ﷻ ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾(٢).

وقد جاء فى القرآن الكريم الوجهان معاً، قال تعالى﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(٣)، التقدير: خلقهن الله، وقال ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ

(١) النحل: من الآية (٣٠).
(٢) البقرة: من الآية (٢١٩).
(٣) لقمان: من الآية (٢٥).

خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[1]، وهو كثير، ومن الإثبات قوله تعالى﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2]،﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[3]. وما أشبهه، وحاصل ما يجوز من ذلك أن يكون الدليل على المقدّر مذكوراً فى الكلام موافقاً للمقدّر معنى[4].

والفعل المقدّر رافعاً للفاعل على وجهين:

أحدهما: أن يكون مقدراً مع فاعله، لنصب يكون فى الكلام لا ناصب له فى اللفظ، فيجب أن يقدر له ناصب، ولا يكون إلا الفعل وفاعله، كما إذا قيل لك: من ضربت ؟ فتقول زيداً، وهو من الحذف الجائز .

والثانى: أن يقدّر وحده لرفع يكون فى الكلام، لا رافع له إلا أن يقدر له فعل حسبما يقتضيه الكلام.

لكن هذا أيضاً على ضربين:

أحدهما: أن يكون مقدراً أبداً لا يجوز إظهاره، كالفعل المقدر قبل المرفوع فى باب الاشتغال، وهو من الحذف الواجب – كما سيأتي –

بل قد يكون فى إظهاره تشويه للأسلوب، وتحميل الكلام ما ليس منه، ولم يقم عليه دليل معتبر من حال أو مقال، إنما أدلة الحذف فيه صناعية بحتة.

وبهذا يتناقض تقدير المحذوف مع المعنى.

والثانى: أن يكون جائز الإظهار، كما فى جواب الاستفهام – كما سبق – والنفى نحو : بلى زيد، جواباً لمن قال: ما جاءنى أحد.

---

(١) الزخرف: من الآية (٨٧).

(٢) الزخرف: الآية (٩).

(٣) يس: من الآيتان (٧٨، ٧٩).

(٤) المقاصد الشافية: ٥٦٣/٢.

وهذا التقدير مشروط بدلالة الكلام عليه، فلو لم يتعين لم يصح أن يقدر شئ[1].

قال ابن يعيش: (اعلم أن الفاعل قد يُذكر، وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يُرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يُعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضى فاعلاً فى الجملة فيسأل عن الفاعل، فيقول: من ضَربَه أو من قتله ؟ فيقول المسئول: زيد أو عمرو، يريد: ضربه زيد أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر، وإن لم ينطق به، لأن السائل لم يشك فى الفعل، وإنما يشك فى فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيدٌ، لكان أجود شئ، وصار ذكر الفعل كالتأكيد) [2].

فالأصل أن يذكر الفعل، ولكنه حذف لقرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق به، وكل من المعنى والصناعة النحوية يقتضى تقديره فى هذه الحالة.

وقد حرص النحويون على نظرية الاختصاص وتطبيقها لارتباطها المباشر بنظرية "العامل " ولكن نظراً لاتساع اللغة وتنوع أساليبها أدّى ذلك إلى وجود مجموعة من النصوص نقضت قواعد الاختصاص، ولكن حرص النحويين على الالتزام بهذه النظرية دفعهم إلى افتراض وجود تراكيب لا وجود لها، وإخضاع كثير من النصوص للتقدير والتأويل، مع أنه كان ينبغى على النحاة أن يطوّعوا قواعدهم لتشمل هذه الشواهد التى اعتبروها خارجة عن دائرة الاختصاص.

وفيما يلى عدد من مواضع تقدير الفعل أو الجملة يغلب عليها مراعاة الصناعة النحوية فقط دون مراعاة للمعنى المراد.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٥٦٢: ٥٦٥.

(٢) شرح المفصل: ١/٨٠.

(١) تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور

يرى جمهور النحويين: أن كلاً من الظرف والجار والمجرور لابد أن يتعلق وأن يكون متعلقهما واحد من أربعة: لأنه إمّا أن يكون فعلاً تاماً، أو ما يشبه الفعل، أو مؤولاً بما يشبه الفعل، أو مشيراً إلى معناه(١).

ويرى الجمهور أنه إذا لم يكن شئ من هذه الأربعة موجوداً فلابد من تقديره(٢).

ويرى الكوفيون وابن طاهر وابن خروف: أنه لا تقدير، فنحو: زيد عندك لا تعليق فيها بل نفس كلمة " عند " هى الخبر، ثم اختلفوا فى عامل النصب فى الظرف.

فذهب ابن خروف وابن طاهر: إلى أن الناصب هو المبتدأ، إذ المبتدأ إنما يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره كما هنا.

والكوفيون يرون: أن الناصب أمر معنوى هو " المخالفة ".

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف، ولذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، وعمرو منطلق، كان " قائم " فى المعنى هو " زيد "، و" منطلق " فى المعنى هو " عمرو "، فإذا قلت: " زيد أمامك " و" عمرو وراءك " لم يكن " أمامك " فى المعنى هو " زيد " ولا " وراءك " فى المعنى هو "عمرو" كما كان " قائم " فى المعنى هو " زيد " و" منطلق "

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقى: ١١٣/٢.

(٢) متعلق الظرف أوالجار والمجرور واجب الحذف فى ثمانية مواضع هى: أن يقع صفة أو حالاً أو صلة أو خبراً أو أن يرفعا الاسم الظاهر أو أن يقعا فى مثل أو شبهه أو فى القسم بغير الباء أو فى باب الاشتغال، (ينظر: حاشية الدسوقى على المغنى: ١٢٧/٢، ١٢٨) .

فى المعنى هو " عمرو " فلما كان مخالفاً له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما [(١)].

وقد لاقى هذا القول قبولاً عند بعض المحدثين، فقال الدكتور / مهدى المخزومى: (ولنا فيما ذهب الكوفيون إليه ما يؤيدنا فى معالجة مثل هذه المسألة، فقد ذهبوا إلى أن الظرف فى قولنا: " عمرو أمامك " هو الخبر، ولم ينصب الظرف هنا لأنه مفعول فيه أو لأنه معمول للفعل، ولكنه نصب لأنه خبر خالف المبتدأ فلم يكن عينه ولا صفة له فى المعنى) [(٢)].

واختلف الجمهور فى المحذوف سواء كان فعلاً أو وصفاً هل هو جملة أو بعضها وهل يشتمل المقدّر على ما أسند إلى الفعل أو الوصف أم أن التقدير مقصور على الفعل وحده أو الوصف وحده.

والواقع أن هذا الخلاف لا معنى له سواء كان مفرداً أو جملة، فكما قلت سابقاً أن مثل هذه التقديرات لا طائل منها سوى أنها تضيف صعوبة إلى تدريس النحو، فلابد من الابتعاد عنها ما أمكن، وما المانع من اعتبار الظرف أو الجار والمجرور هو نفسه الخبر أو الحال وما إلى ذلك كما قال البعض، فهذا أيسر وأسهل وأعم للفائدة، بل هذا هو الأصل والأصح فى التعامل مع ما ورد عن العرب من نصوص.

(١) الإنصاف: ٢٤٥/١، ٢٤٦، حاشية الدسوقى: ١١٣/٢.

(٢) النحو العربى " نقد وتوجيه " لمهدى المخزومى: ٢٢٠.

(٢) تقدير الفعل فى باب " الاشتغال "

ذهب البصريون: إلى أن العامل فى الاسم المشغول عنه فى نحو: " زيداً ضربته " فعلٌ مقدر يفسره الفعل الذى بعده، والتقدير: ضربت زيداً ضربته.

واحتجوا: بأن هذا الاسم منصوب، ولا يجوز أن يكون ناصبة الفعل الظاهر، لاشتغاله بالضمير، لذا وجب أن يكون عاملاً مقدراً من جنس الفعل الظاهر حتى لا يبقى المعمول بلا عامل.

وذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده. ثم اختلفوا:

فذهب الفراء: إلى أنه عامل فى الضمير والاسم معاً.

قال الفراء: (كأنه نوى أن يوقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء، فلما تأخر أدخل الهاء على التكرير، ومثله مما يوضحه قولك: بزيد مررت به)[(١)].

ورد البصريون هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير الاسم ومظهره.

وقال الكسائى: هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى.

ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل[(٢)].

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه: بأن الهاء هى الاسم المشغول عنه فى المعنى، لذا وجب أن يكون منصوباً بالعامل نفسه، كما فى: ضربت أخاك زيداً.

يقول العكبرى: (واحتج الآخرون بأنّ الهاء هى " زيدٌ " فى المعنى، وإنما ذكرت للبيان، وإلا فهو فى المعنى كقولك: زيدٌ ضربتُ، ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بـ " ضربت "، فكذلك إذا أتى بالهاء على جهة البيان

---

(١) معانى الفراء: ٢/٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٨١، الإنصاف: ١/٨٢، المقاصد الشافية: ٣/٦٥، التصريح: ١/٤٤٢.

والتوكيد، ويدل على ما ذكرنا أن النصب فى قولك: " ضربت أباك زيداً " هو بـ " ضربت " لما كان " زيد " هو الأب فى المعنى) [١].

ورد البصريون بأن انتصاب " زيد " فى " ضربت أباك زيداً " على البدل، وجاز أن يكون بدلاً، لأنه تأخر عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم " زيد " على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلاً منه[٢].

وردوا – أيضاً – بأن هناك من الأمثلة ما لا يستقيم فيها أن يكون الظاهر عاملاً فى السابق فى نحو: زيداً ضربت أخاه. وما أشبه ذلك، لأن اللفظ أو المعنى يأبى ذلك.

ولكننى أرى أن الكوفيين لم يقصدوا من حمل " زيداً ضربته " على " ضربت أباك زيداً " أنه بدل مثله، ولكنهم يحملونه عليه فى عمل عامل واحد فى الاسم الظاهر والضمير لاتحادهما فى المعنى كما فى البدل والمبدل منه، فهم يراعون المعنى ولا يقفون فقط عند القواعد المصطنعة.

فما المانع فيما اتحد فيه المعنى فى باب الاشتغال أن يعمل فيه الفعل الظاهر، وكذلك الأمر فيما هو مرفوع أن يكون رفعه على الابتداء حتى ولو أدى ذلك إلى خروج بعض الأدوات عن اختصاصها استئناساً برأى الأخفش.

فهذا أولى من القول بالتقدير الذى يُراعى فيه الصناعة النحوية فقط، والتى تستلزم أن كل منصوب لابد له من ناصب، فلما لم يجدوا عاملاً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير [٣].

فالنحاة القدامى اعتمدوا فى معرفة ناصب الاسم المشغول عنه على نظرية العامل، والخلاف كان فى تحديد العامل، ولم نجد من يخالف هذا الأصل من النحاة السابقين، وإنما ظهر الخلاف عند النحاة المتأخرين فذهب ابن الطراوة إلى أن عامل النصب فى الاسم المشغول عنه عامل معنوى وهو " القصد إليه".

---

(١) التبيين: ٢٦٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٨٢/١، ٨٣.

(٣) ينظر: معانى النحو للسامرائى: ١٢٧/٢.

قال السهيلى: (ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر " زيداً ضربته " وهو مذهب شيخنا أبى الحسين) [١].

والذى دعا ابن الطراوة إلى القول بهذا العامل: أن الاسم إذا قُدِّم كان الغرض منه الاهتمام والتخصيص، وهو المقصود من الكلام. فما المانع من ذلك – أيضاً – بما فيه من مراعاة للمعنى والأسلوب وما يرمى إليه الكلام من دلالة خاصة، وذلك بدلاً من القول بإلغاء العامل كما ذهب إلى ذلك ابن مضاء ومن تبعه. وما يترتب على ذلك من القول بإلغاء باب الاشتغال كلية [٢].

هذا.... إضافة إلى أنه إذا ظهر هذا المقدّر يكون فيه تكرار لا فائدة منه بل إنه مفسد للمعنى، ويخرج النص عن سلاسته وعن المقصود منه وهو الاهتمام والتخصيص، فالأولى النظر إلى النص على أنه كامل لا يحتاج إلى تقدير، فإذا كان هناك خلل فى المعنى لجأنا إلى التقدير.

أما فيما يتعلق بالقواعد النحوية، فالهدف الأساسى من وضعها هو خدمة النصوص لا طى أعناق النصوص لكى تنقاد لها.

---

(١) نتائج الفكر: ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) ينظر: الرد على النحاة: ٧٩، إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ١٥١، قضايا نحوية لمهدى المخزومى: ١٧٦، تيسير النحو التعليمى قديماً وحديثاً مع نهج تجديده لشوقى ضيف: ١١٧، النحو العربى نقد وبناء لإبراهيم السامرائى: ٩٧، " معانى النحو " لفاضل السامرائى: ١٢٧.

(٣) تقدير فعل فى باب المفعول المطلق

يجوز حذف عامل المفعول المطلق لقرينة لفظية نحو " حثيثاً " لمن قال لك: أى سير تسير ؟ فـ " حثيثاً " تعرب مفعولاً مطلقاً حذف عامله.

أو لقرينة معنوية نحو قولك لمن قدم من حج: حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً، أى: حججت حجاً مبروراً، وسعيت سعياً مشكوراً [(١)].

أما عن الحذف وجوباً فالشائع بين النحاة القول بأن عامل المصدر يحذف وجوباً إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل وهو على ضربين: خبر وطلب.

فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمة: " حمداً وشكراً "، والطلب كقوله تعالى﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[(٢)].

والتقدير: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وأضيف المصدر الدال عليه إلى المفعول ففيه تأكيد باختصار.

ومعناه التوكيد على ضرب الرقاب لأنها أشد فتكاً بالإنسان وأكثر بشاعة، فضلاً عما أفاده الحذف من اختصار [(٣)].

والمصادر التى يجب حذف عاملها على نوعين:

(١) نوع لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره .

(٢) نوع ليس له فعل البته.

فما له ولكن لا يجوز استعماله ولا إظهاره نحو قولهم فى الدعاء والعطف غالباً: سقياً ورعياً، أى: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً. ومنها المصادر المثناة نحو: حنانيك ولبيك وسعديك فهذه المصادر وغيرها منصوبة بفعل مضمر متروك

(١) ينظر: الارتشاف: ١٣٦١/١، شرح التسهيل: ١٨٣/٢.

(٢) محمد: من الآية (٤).

(٣) ينظر: الوجيز: ٢٠٦/٣، تفسير القرطبى: ٢٤٣/٩.

إظهاره، لأنها صارت بدلاً من الفعل عندهم، فلو أظهر الفعل صار كتكراره دون فائدة.

هذا كله على النصب، ومن العرب من يرفع، فقد ورد: سقى لك ورعى [1].

وما ليس له فعل أصلاً نحو: دفراً وبهراً وويحك وويلك.

فهذه مصادر غير متصرفة،أى لا تستعمل إلا منصوبة،وناصبها أفعال غير مستعملة[2].

وهذا التقدير جاء مراعاة للقواعد النحوية لأن كل منصوب لابد له من ناصب عند النحويين.

وللرضي تعليل لطيف لوجوب حذف الفعل في باب المفعول المطلق ، فبعد أن ذكر أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل ، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاًلأنه يتعذر تقدير المفعول المطلق بأن والفعل ، قال : (اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة ، إذ لو كانْ، لم يقدر الفعل قبله ، فلم ينتصب ، بَلَى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعل ، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً ، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه ، فكأنه بدل منه لما لم يجز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظاً ، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه .....والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله ،لازماً كان الحذف أو جائزاً ، فيه خلاف هل هو العامل ، أو الفعل هو العامل ، والأولى أن يقال العمل للفعل على كل حال ، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة ، بل هو كالقائم مقامه .) [3]

(١) شرح المفصل: ١١٣/١، ١١٤.

(٢) المصدر السابق: ١٢٠/١.

(٣) شرح الكافية : ٤١٠/٣ .

وأقول: إذا كان الفعل هنا لا يظهر، فلماذا يقول النحاة بوجوب تقدير الفعل ؟ فالمعنى لا يقتضى ذلك بل المعنى بدونه له دلالة خاصة لا يمكن العثور عليها مع وجود الفعل، ولكن سبب التقدير عندهم هو إخضاع ما ورد من ذلك للقاعدة التى تستلزم أن يكون لكل منصوب ناصب.

لماذا لا نجعل المصدر هنا لا يحتاج إلى عامل لاسيما وأن فريقاً من النحاة عندما تحدث عن العامل فى معمول هذا المصدر قال إنه المصدر، وعللوا ذلك بأنه نائب عن الفعل وخلف عنه، وفعله قد صار نسياً منسياً ولا يمكن إظهاره، فهو كقولك: زيد فى الدار قائماً، فالعامل فى الحال الظرف الموجود، لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل، فكذلك هاهنا [1]

فإذا كان الفعل نسياً منسياً فلمَ نصر على وجوده لا لشئ سوى النظرة الضيقة لفكرة العامل وهى: كونه أثراً ومؤثراً دون مراعاة للصيغة والأسلوب وما يرمى إليه الكلام من دلالة خاصة لا تتأتى مع وجود الفعل.

لماذا لا يكون المصدر فى مثل هذا الأسلوب أو تلك الصيغة منصوباً دون حاجة إلى عامل ظاهر أو مقدر، وليس هذا هدماً لفكرة العامل كما ذهب إلى ذلك ابن مضاء ومن تبعه، بل نظرة موضوعية لمثل هذه القوانين الهامة فى اللغة لكى تتسع لهذه النصوص دون أن نلجأ إلى التقدير وغيره من طرق التأويل التى أرهقتنا، وأصبحت عقبة أمام متعلمى اللغة. فالخطأ ليس فى فكرة العامل أو الإسناد بل الخطأ فى الطريقة أو المنهج الذى حدده النحاة لهاتين القاعدتين الأساسيتين.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/٦، شرح الكافية الشافية: ٦٦٠/٢.

(٤) تقدير الفعل فى بابى " الاختصاص " و" التحذير والإغراء "

أولاً: أسلوب الاختصاص:

إذا كان الاسم المنصوب على الاختصاص " أيُّها " أو " أيَّتها " استعملا فى الاختصاص كما يستعملان فى النداء " على رأى الجمهور ".

فيضمان لفظاً وينصبان محلاً، ويتصل بهما هاء التنبيه وجوباً، ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع، مراعاة للفظيهما، محلى بـ " ال " الجنسية، نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، ونحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

فـ " أيُّها " و" أيتها " فى موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص "

وذهب الأخفش: إلى أن كلاً من أيها وأيتها منادى، قال: ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه.

كقول عمر رضى الله عنه: " كل الناس أفقه منك يا عمر "

أما إذا كان المنصوب على الاختصاص غير " أيُّها وأيَّتها " نصب لفظاً نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، والتقدير: أخص العرب(١).

فسيبويه يقيس تقدير الفعل فى الاختصاص على موضع النداء نصباً: " لأن موضع النداء نصب، ولا تجرى الأسماء فيه مجراها فى النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعنى، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك فى النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله "(٢).

---

(١) الارتشاف: ٢٢٤٧/٥، التصريح: ٢٦٩/٢.

(٢) الكتاب: ٢٣٣/٢.

أى: أن خبر " إنّ " فى: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا هو جملة " نفعل "، فيما " معشر العرب " كأنها قد ذكرت " افتخاراً وابتهاءً "[١].

وقد نقل ثعلب عن الفراء: أنها مثل " جميعاً " أى على الحال [٢].

فقد اختلف النحاة بعد تقدير العامل فى هذه الجملة أهى حالية فيكون لها موقع من الإعراب أم معترضة لا محل لها.

وكونها حالية يرده: أن الحال كما يعرفه النحاة " وصف هيئة الفاعل أو المفعول "، و" نحن " فى: " نحن العربَ أقرى الناس للضيف " فى موقع الابتداء عند الجمهور، وليس فيها هيئة تبينها جملة " أخص العرب "، والحال يقع فى جواب " كيف " ولا يتفق هذا مع جملة الاختصاص، ولا وجه كذلك لكون جملة " أخص العرب " جملة اعتراضية.

وأيّا كان الأمر فما دعا النحاة إلى تقدير فعل هو البحث عن عامل للنصب لأن كل أثر لابد له من مؤثر عندهم، فهذه هى نظرتهم الضيّقة للعامل والمعمول " أثر ومؤثر " دون مراعاة للصيغة والأسلوب والدلالة.

وإذا نظرنا مدققين لأسلوب الاختصاص نجد أن معناه فى حال الرفع الإخبار، وهو تام المعنى ويحسن السكوت عليه، لأنه خبر عن الضمير السابق.

أما إذا تغير غرض المتكلم من الكلام بأن أراد الفخر أو المدح أو الترحم أو الهجاء....الخ [٣] فإنه يغير الضمة إلى فتحة، فلم يصبح الاسم الذى يلى الضمير مسنداً إليه بل أصبح يدل على الفخر أو غيره بهذه الصيغة، ولم تعد الجملة تامة بالاسم المنصوب بل تمامها بما بعد الاسم المنصوب.

فالحركة الإعرابية لها دور بارز فى جملة الاختصاص، وقد تنبه فريق من النحاة القدامى إلى أهميتها، يقول الزجاجى: (.... لأن الإعراب إنما يدخل فى الكلام

---

(١) الكتاب: ٦٦/٢، ٢٣٤.

(٢) مجالس ثعلب: ٤٢٣/٢.

(٣) الفخر نحو: " علىّ أيُّها الجواد يعتمد الفقير "، والتواضع نحو: " إنى أيُّها العبدُ فقيرٌ إلى عفو الله "، والزيادة فى البيان نحو: " نحن العرب أقرى الناس للضيف "، والمدح والتعظيم نحو: الحمد لله الحميد، والشتم والهجاء نحو: " أتانى زيد الفاسق الخبيث "، والترحم نحو: " مررت به المسكين (الكتاب: ٧٤/٢: ٧٧، التصريح: ٢٦٨/٢، النحو الوافى: ١٢٠/٤).

ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعانى) [1].

فتغير الحركة وحدها كاف لتغيير المعنى من خبر لإنشاء، ولسنا بحاجة فى مثل هذه الأساليب إلى القول بعامل مضمر للاسم المنصوب على الاختصاص.

يقول خليل عمايرة: (فلم يكن النحاة على حق حينما بحثوا بعد ذلك عن علل لهذه الحركات، لأنها فونيمات أو إشارات إعرابية تدل على الفاعلية أو المفعولية... ولها أثر فى الإفصاح والإبانة عما فى النفس من المعنى) [2].

فالقول بالتقدير هنا ما هو إلا مظهر من مظاهر الصنعة النحوية، وما هو إلا توفيق بين النصوص الصحيحة والقاعدة، حين تصدم تلك النصوص بالقواعد ولا تتفق معها.

فلابد من مراعاة المبنى والمعنى معاً، فمواقع الكلمات بين ألفاظ التركيب بصورة خاصة تجعل من أسلوب الاختصاص باباً منفرداً.

ولو ظهر هذا العامل المقدّر " أخص " لتحول الأمر من إرادة الفخر إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب.

فما المانع من نصبه على الاختصاص أو القصد إليه هرباً من القول بالتقدير الذى هو خلاف الأصل، والذى أصبح غاية عند النحاة لا لشئ سوى الحرص على سلامة قواعدهم دون مراعاة للمعنى أو الأسلوب.

___

ثانياً: أسلوب التحذير والإغراء:

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

ويرى النحاة أن الاسم فى التحذير مفعول به بفعل محذوف يتحدد حكم حذفه بحسب نوع التحذير.

---

(١) الجمل للزجاجى: ٢٦٠.

(٢) " فى تحليل لغة الشعر " لخليل عمايرة: ٤١.

فإذا كان بلفظ " إيّا " فحذف العامل واجب، وكذلك إذا كان بغير " إيّا " وكان هناك عطف أو تكرار.

والإغراء حكمه حكم التحذير بغير " إيّا ".

ويعلل سيبويه إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير بأنهم: (إنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل " إياك "، ولم يكن مثل " إياك " لو أفردته، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة " إياك " فشبهت بـ " إياك " حيث طال الكلام، وكان كثيراً في الكلام. فلو قلت: نفسَك أو رأسك أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً... ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضرباً ضرباً، فإنما انتصب هذا على " الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل، ودخول " الزم وعليك " على افعل محال) [(١)].

فهو يصرح أن ظهور هذا العامل أمر محال، ويعلل ذلك بكثرة الاستعمال واستحالة دخول فعل أمر على فعل أمر آخر.

وذكر ابن يعيش أن حذف الناصب في هذا الباب لدلالة الحال عليه، وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة [(٢)].

فلما كان الاسم في التحذير والإغراء منصوباً ولا يسبقه شئ يعمل فيه النصب، صار قربه من الفعلية أدنى، لأن أم باب النصب هي " المفعولية "، والمفعول لابد له من عامل، ومن ثم قدروا فعلاً مضمراً ملائماً لدلالة الأمر المتمثلة في كل من جملتي التحذير والإغراء، واختلفوا في موضع تقديره مع " إيّاك "، فتارة

(١) الكتاب: ١/٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) شرح المفصل: ٢/٢٥.

يجعلونه قبل المنصوب، وأخرى يقدرونه بعده، فدخلت الجملة فى تكلف التقديرات مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.

فخرجت الجملة بهذا التقدير عن حقيقة المعنى الذى يريده المتكلم من إنشاء التحذير أو الإغراء.

ولو نظر النحاة للجملة خارج نطاق الإسناد مع مراعاة الأسلوب والدلالة لما لجئوا إلى التقدير.

يقول أبو حيان: (كلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار) (١).

هذا بالإضافة إلى أن معنى الإلزام المقصود من الجملة يقتضى عبارة موجزة تفى بغرض المتكلم.

قال الرضى: (وإنما وجب الحذف فى الأول والثانى لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا تستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق) (٢).

فالقواعد ينبغى أن تراعى المبنى والمعنى، والمعنى فى هذا الباب ينتقض مع القول بوجود عامل.

ومن شواهد التحذير فى القرآن قوله تعالى﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾(٣).

وقد قدر المفسرون عاملاً كما فعل النحاة (٤).

---

(١) البحر المحيط: ٢٨٨/١١.

(٢) شرح الكافية: ٤٨٣/١.

(٣) الشمس: الآية (١٣).

(٤) ينظر: معانى القرآن للفراء: ٢٦٨/٣، الكشاف: ٣٨٤/٦، الجامع لأحكام القرآن: ٣١٧/٢٢ البحر المحيط: ٤٧٦/٨، الدر المصون: ٢٤/١١.

ولكن الواقع أن للتحذير تركيباً خاصاً به يختلف عن غيره، وقد التفت إلى ذلك الرازى حين قال: (فاقتصر على أن قال لهم ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ لأن هذه الإشارة كافية) [1].

فلعله يقصد أن ترتيب الجملة على نسق معين، مع دلالة الحركة الإعرابية " الفتحة " كل ذلك كاف لإفادة معنى التحذير.

(١) مفاتيح الغيب: ١٩٦/٣١.

(٥) تقدير فعل فى باب النداء

يُعَد أسلوب النداء من أساليب الإنشاء التى استخدمها العرب فى كلامهم لإفادة الدعاء أوالطلب، وقد صنف النحاة أسلوب النداء ضمن المنصوبات، وحمله بعض النحويين على المفعول به المنصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره: " أدعو أو أنادى ".

وقد اختلف النحاة قديماً وحديثاً فى أصل أسلوب النداء والعامل فيه:

فذهب جمهور النحويين: إلى أن النداء أصله مفعول به لفعل مضمر وجوباً تقديره: "أدعو أو أنادى " وحذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه [١].

قال سيبويه: (ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار " يا " بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف " أريد " وصارت " يا " بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده) [٢].

وهذا الرأى مردود عليه بعدة وجوه هى:

(١) أن " أنادى " إخبار عن النداء، والإخبار عن الشئ مغاير للمخبر عنه، فوجب أن يكون قولنا: " أنادى زيداً " مغايراً لقولنا: يا زيد.

(٢) أن قولنا: " أنادى زيداً " يحتمل التصديق والتكذيب.

(٣) أن قولنا: " يا زيدُ " ليس خطاباً إلا مع المنادى، فى حين أن قولنا " أنادى زيداً " غير مختص بالمنادى.

(٤) أن قولنا " يا زيد " يدل على حصول النداء فى الحال، فى حين لا يدل " أنادى زيداً " على اختصاصه بالحال [٣].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢، ١٨٣، المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٢) الكتاب: ٢٩١/١.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للفخر الرازى: ٤٦/١، ٤٧

قال ابـن جـنى: (فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء، ألا ترى أنه لو تُجُشّم إظهاره فقيل: أدعو زيداً أو أنادى زيداً، لاستحال أمر النداء، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب)[١].

ويرى ابـن جـنى أن حرف النداء " يا " هو عامل النصب فى المنادى فقال: (وذلك أن " يا " نفسها هى العامل الواقع على زيد، وحالها فى ذلك حال " أدعو " و" أنادى " فى كون كل واحد منهما هو العامل فى المفعول... ألا ترى أنك إنما تذكر بعد " يا " اسماً واحداً، كما ترى بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد كـ " ضربت زيداً ولقيت قاسماً " وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النفى، وإنما تدخلهما على الجمل المستقلة، فتقول: ما قام زيد، وهل قام أخوك، فلما قويت " يا " فى نفسها وأوغلت فى شبه الفعل تولت بنفسها العمل) [٢].

فهذا الرأى يخلصنا من التقدير الذى هو خلاف الأصل وكذلك يخلصنا من تحويل أسلوب النداء من إنشاء إلى خبر.

وأما رد جمهور البصريين لهذا القول بجواز حذف حرف النداء وقولهم " إن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه فى الذكر ولا فى الحذف " [٣].

فهذا مبنى على مذهبهم من أن " يا " عوض عن " أدعو ".

وقيل: إن " يا " ليس بحرف، وإنما هو اسم فعل، وعليه تكون هى العاملة فى المنادى فهى اسم فعل مضارع بمعنى " أدعو ".

ورد هذا القول: بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، كما أن الضمير فى أسماء الأفعال لا يكون لغائب، لعدم تقدم

(١) الخصائص: ١٨٦/١.

(٢) المرجع السابق: ٢٧٧/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٧٩/٤، ١٨٠، الهمع: ٣٤/٣.

ذكره، ولا لمتكلم لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم، ولو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة [١].

ونقل عن بعض النحاة القول بأن العامل هو أداة النداء لأنها فعل.
ورد هـــذا القـــول بأنـه كـان يلـزم اتصـال الضـمير بهـا كمـا يتصـل بسـائر العوامل[٢].
والأقوال السابقة كلها مبنية على النظرة الضيقة لنظرية العامل وأنه لابد من أن يكون المنادى نتيجة لتسليط عامل لفظى عليه ولو كان مضمراً.
وهناك أقوال أخرى لا تتمسك بذلك، كقول أبى القاسم السهيلى أن المنادى ليس أثراً لتسليط عامل لفظى عليه وإنما هو منصوب بعامل معنوى هو عامل " القصد إليه "، لأن مثل هذه الأسماء لا تحتاج إلى الإخبار عن فاعلها " المسند إليه "، ولا إلى الفعل " المسند " بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق [٣].
ولم يناقش المتأخرون هذا العامل، وكل ما قالوه " أنه لم يعهد فى عوامل النصب " [٤].
وأرى أنه لابد من النظر فى مثل هذه الأقوال ودراستها لأنها تغنينا عن القول بالتقدير.

وفى هذا الموضع ومواضع كثيرة سابقة نجد ابن مضاء يرفض تقدير محذوف ولاسيما الواجب منه لأنه يرفض أن تطغى نظرية العامل على المعنى المراد من النص.

(١) ينظر: شرح الكافية: ٣٤٦/٢، ٣٤٧، الهمع: ٣٤/٣.
(٢) الهمع: ٣٤/٣.
(٣) نتائج الفكر: ٦١/١.
(٤) الهمع: ٣٣/٣.

فقال فى هذا الموضع: (فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: " يا عبد الله... وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره " أدعو " أو "أنادى " وهذا إذا ظهر تغير المعنى، وصار النداء خبراً) [١].

وأيّاً كان الأمر فما الذى يدعونا إلى التقدير وهو خلاف الأصل، وليس ذلك فقط بل إنه يخرج أسلوب النداء من حيز الإنشاء إلى حيز الخبر.

فما المانع من القول الثانى وهو أن " يا " هى العاملة، أو غيره من الأقوال كأن يكون العامل " القصد إليه " كما قال السهيلى.

أو ما المانع من اعتبار النداء أسلوباً خاصاً لا يخضع للجملة الاسمية ولا الفعلية وأن نعتبره جملة غير إسنادية، أو مركب لفظى بمنزلة أسماء الأصوات مستقل بتمام الفائدة كما ذهب إلى ذلك بعض علماء العصر الحديث [٢].

فكل ما أريده هو محاولة الإبقاء على المعنى المراد من أسلوب النداء وهو الإنشاء ، لأن المقصود من النداء هو تنبيه المخاطب لأمر ما.

فما أميل إليه من آراء القدامى هو القول بأن " يا " هى العامل.

قال الدكتور تمام حسان:(والأوضح فيه أنه من الجمل التى تعتمد على الأداة ومعناها)[٣]

ففى تقدير فعل هنا تشويه للأسلوب وخروج عن مقاصد المتكلمين.

ولا داعى لأن تُخرّج كل التعبيرات الواردة فى اللغة على هذا النمط المعهود من التأليف بل ينبغى الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط [٤].

---

(١) الرد على النحاة: ٧٩، ٨٠.

(٢) ينظر: دراسات نقدية فى النحو العربى للدكتور عبد الرحمن أيوب: ١٢٩، النحو العربى نقد وتوجيه: ٣٠٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٩.

(٤) ينظر: معانى النحو: ١٥/١.

(٦) تقدير جملة القسم أو جوابه

ذكر النحاة أن حذف جملة القسم يتراوح بين واجب وجائز بكثرة. فيلزم حذف جملة القسم مع التاء واللام من حروف القسم بلا خلاف.

وفى حذفها وذكرها مع الواو خلاف، فأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو فيقال: حلفت والله لأقومن(١).

ويجوز حذف جملة القسم مع الباء كما يجوز ذكرها.

قال ابن هشام: (حذف جملة القسم كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل " لأفعلن " أو " لقد فعل " أو " لئن فعل " ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾(٢)،﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾(٣)،﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾(٤)، واختلف فى نحو: " لزيد قائم " ونحو " إنّ زيداً قائم أو لقائم " هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟)(٥).

وعلل ابن يعيش حذف جملة القسم بكثرته فى كلامهم فلذلك تصرفوا فيه لضرب من التخفيف (٦).

والواقع أن هناك تكلفاً واضحاً فى تقدير قسم محذوف فى هذه الشواهد وغيرها. فما المانع من حملها على أنها كلام مؤكد دون تقدير قسم ؟

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٩، ١٠١، الهمع: ٢٣٦/٤.

(٢) النمل: من الآية (٢١).

(٣) آل عمران: من الآية (١٥٢).

(٤) الحشر: من الآية (١٢).

(٥) المغنى: ٧٤٢/٢، شرح الدمامينى على المغنى: ٥٢٢/٢، ٥٢٣.

(٦) شرح المفصل: ٩٣/٩، ٩٧.

ولعل ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائى فى هذه المسألة جدير بالقبول إذ يقول: (والذى يبدوا لى أنّ ليس ثمة قسم مقدّر، وإنما هو توكيد كتوكيد القسم وهو نظير قولنا " إنه لمنطلق " فهذا ليس بقسم ولكنه مؤكد كتوكيد القسم، إذ لو أقسمت فقلت " والله إنه منطلق " لم يختلف التوكيد فى الجملتين مع أنّ الأولى ليست قسماً كما هو رأى الجمهور

وكذلك قولك: " لقد ذهبت إليه " أو " لأذهبن إليه " ليس بقسم، وإنما هو توكيد للإثبات.... وكذلك ما فيه نون التوكيد نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ ﴾[1]..... والحق أن هذا توكيد للإثبات فقط وليس بقسم)[2].

فما المانع من حمله على أنه كلام مؤكد، وعدم تقدير قسم، لأن التقدير خلاف الأصل والأولى الأخذ بظاهر النص.

___

- **أما فيما يتعلق بتقدير جملة جواب القسم**: فقد ذهب النحاة إلى أن جواب القسم يحذف جوازاً إذا دلّ عليه دليل، سواء أكان هذا الدليل معنوياً أم لفظياً.

فالمعنوى مثل قوله تعالى﴿ سَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ إِذَا ٱنقَلَبۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ لِتُعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡ ﴾[3]، وقوله ﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾[4].

(١) المائدة: من الآية (٩٢).
(٢) معانى النحو: ٤/١٨١، ١٨٢.
(٣) التوبة: من الآية (٩٥).
(٤) التوبة: الآية (٦٢).

ففى الآيتين حذف جواب القسم لدليل معنوى يفهم من السياق، والتقدير: إنهم لصادقون أو إنهم لمسلمون.

ويحذف لدليل لفظى وذلك إذا سُبق بحرف جواب عن سؤال سابق، ومنه قوله تعالى﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾[1]، والتقدير: بلى وربنا هذا حق.

ومن الحذف لدليل لفظى قوله تعالى ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝١ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۝٢ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۝٣ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ۝٤ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ۝٥ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾[2].

حيث حذف جواب القسم وتقديره: لتبعثن يوم ترجف الراجفة، وذلك لوجود ما يدل عليه وهو قوله﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾[3].

ولم يأت الجواب لعلم السامع به، مع فيما تأخر من دليل عليه، أى: والنازعات وكذا وكذا لتبعثن، فقالوا: أإذا كنا عظاماً نخرة نبعث ؟ فجواب هذه الأقسام محذوف لدلالة ما بعده عليه من ذكر القيامة، والمعنى: لتبعثن يا كفار مكة، وقيل الجواب: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4]، وهو بعيد لبعده [5].

ومنه قوله تعالى ﴿ وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾[6]، فجواب القسم هنا محذوف تقديره: لنعذبن الكافرين أو نحوه [7].

---

(١) الأنعام: من الآية (٣٠).

(٢) النازعات: الآيات (١: ٦).

(٣) المغنى: ٧٤٣/٢، النحو الوافى: ٥٠٥/٢، أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط فى رحاب القرآن الكريم، تأليف /على أبو القاسم عون: ٥٨.

(٤) النازعات: من الآية (٢٦).

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٧٨/٥.

(٦) الفجر: الآيات (١: ٥).

(٧) الكشاف: ٣٦٨/٦.

وأمثال ذلك كثير فى القرآن.

وقالوا بحذف جواب القسم وجوباً فى مواضع منها:

(١) إذا تقدم على القسم ما يغنى عن الجواب نحو: العمل واجب والله.

(٢) إذا اكتنف القسم ما يغنى عن الجواب نحو: العمل والله واجب.

(٣) إذا اجتمع قسم وشرط احتمالى وتقدم الشرط ولم يقترن بالفاء نحو: إن تزرنى والله أكرمك، أو اجتمع مع شرط امتناعى تقدم أو تأخر[١].

فقد قال النحاة فى مواضع كثيرة بتقدير جملة جواب القسم إما لوجود الدليل عليها من اللفظ أو المعنى، أو لوجود ما يوجب الحذف فى نظرهم. ولكن إذا نظرنا مدققين فيما سبق من تقديرات يظهر لنا عناية النحويين البالغة فى مواضع كثيرة منها باللفظ وترجيحه على المعنى، وأنهم فى أوقات كثيرة يقولون بالتقدير لتقنين قواعدهم وتطبيق أحكامها [٢].

ففى عدم ذكر الجواب فى بعض المواضع السابقة التى قيل فيها بجواز الحذف – كسورة الفجر وغيرها – من البلاغة فى التعبير ما لا يتحقق عند ذكره، لأنه لما لم يتعين المقسم عليه ذهب الوهم كل مذهب، فيكون ذلك أدخل فى التخويف .

وفى تقدير جواب محذوف ضياع لذلك المعنى المقصود من الكلام، ولكن قيل بتقدير محذوف مراعاة للصناعة النحوية.

وكذلك فى مثل هذه المواضع التى قيل فيها بوجوب الحذف والتى لم ينطق به فى مثلها لم لا يكون فيما ذكر من دليل غنى عن هذا الجواب، لأن فى ذكره تكراراً مخلاً.

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوى: ٣٠٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٦٦/٣١.

(٧) تقدير فعل بعد حروف التحضيض

جمهور النحاة يجمعون على اختصاص أدوات التحضيض بالدخول على الفعل.

يقول سيبويه: (باب الحروف التى لا يليها بعدها إلا الفعل.... ومثل ذلك هلاّ ولولا وألاّ.... وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض) (١).

ويرى جمهور النحاة أن الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض يجوز فيه النصب على إضمار فعل ناصب، والرفع على إضمار فعل رافع.

يقول سيبويه: (ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلا خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك أو غير ذلك، كأنك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك، وهلاّ تأتى خيراً من ذلك..وإن شئت رفعته، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعه من العرب، فجاز إضمار ما يَرْفع كما جاز إضمار ما يَنْصب) (٢).

ومنعوا أن يحمل المرفوع على الابتداء.

ومما جاء فى ذلك قول الشاعر:

تَعُـدُّون عَقْـرَ النِّيْـبِ أفضـلَ مجـدِكم بنـى ضَـوْطَرى لـولا الكمـىّ المُقَنَّعَـا (٣)

إذ قدّر النحاة فعلاً بعد " لولا " هو " تعدون " أو " تغلبون " أو "تقتلون"، أى لولا عددتم ، وقد دعا ذلك بعض النحاة لتعليل عدم إعمال هذه الحروف مع أنها عندهم مختصة بالفعل بتعليل غير دقيق.

---

(١) الكتاب: ١١٥/٣.

(٢) الكتاب: ٢٦٨/١.

(٣) من الطويل لجرير " ديوانه: ٢٦٥/٢ ".

الخصائص: ٤٥/٢، شرح المفصل: ٣٨/٢، شرح التسهيل: ١١٤/٤.

فقال ابن عصفور: (إن أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليها الاسم فى اللفظ، ويضمر معها الفعل، وتارة لا يضمر الفعل، بل يكون ظاهراً فصارت مثل الحروف التى لا تختص باللفظ) (١).

فهم يبررون عدم إعمالها بأن مجئ الاسم بعدها وإن كان من جهة اللفظ فقط جعلها غير مختصة.

وممن أكد ذلك – أيضاً – أبو على الفارسى حين قال: (" هلا " من الحروف التى يقع الفعل بعدها، فإذا وقع بعدها اسم نحو: هلا زيدٌ يقول ذاك، ارتفع " زيد " بفعل مضمر..... وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه على ما ذكرنا، فإن الحرف غير عامل فى فعل ولا اسم، وما لم يختص بالعمل فى واحد منهما من الحروف، لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده) (٢).

مع أن تقدم الاسم على الفعل فى نحو "هلا زيداً ضربت" لا يزيل اختصاصها بالفعل. وإذا وقع بعدها جملة اسمية كقول الشاعر:

ونُبِّئْتُ ليلى أرْسَلَتْ بشَفاعةٍ إلىّ فهَلاّ نَفْسُ ليلى شفيعُها (٣)

فهو عند جمهور النحاة ضرورة أو شاذ، أو أنه على تقدير " كان " الشانية، وجعل الجملة المذكورة خبرها، والتقدير: فهلا كان الأمر والشأن نفس ليلى شفيعها(٤).

---

(١) شرح الجمل: ٤٢٣/١.

(٢) التعليقة: ١٢٩/٢، ١٣٠.

(٣) من الطويل، نسب للصمة القشيرى ولابن الدمينة ولقيس بن الملوح (الخزانة: ٦١/٣، شرح أبيات المغنى: ١١٩/٢، شرح التسهيل: ١١٤/٤، رصف المبانى: ٤٧/٢، المغنى: ٨٧/١).

(٤) شرح التسهيل: ١١٤/٤.

والأولى القول بمجئ الجملة الابتدائية بعد أدوات التحضيض قليلاً كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة [1].

يقول الصبان تعليقًا على قول الأشمونى " ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ " (ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام) [2].

وهذا أولى من القول بالتقدير الذى هو خلاف الأصل لا لشئ سوى التقيد بما وضع من قواعد، وإخضاع النصوص لها، فالأولى القول بصحة ما جاء من ذلك، ولو كان قليلاً، وتطويع القاعدة لكى تشمل هذه الشواهد التى اعتبروها خارجة عن دائرة الاختصاص.

(١) ينظر: الارتشاف: ٢٣٧١.

(٢) حاشية الصبان: ١٠٧/٢.

(٨) تقدير فعل بعد أدوات الشرط

يرى البصريون: اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الفعل، فإذا وقع بعدها اسم قدر الفعل قبله، لعدم جواز الفصل بين الأداة والفعل.

قال سيبويه: (اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا... واعلم أن قولهم فى الشعر: إنْ زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك فى قولك: " إنْ زيداً رأيته يكن ذلك، لأنه لا تبتدئ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها) (١).

ويرى الكوفيون والأخفش: جواز مجئ الاسم بعد أداة الشرط ولا يكون مرفوعاً بفعل مضمر.

وعد أبوالبركات الأنبارى هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وذكر حجج كلا الطرفين(٢).

وأصل الخلاف فى هذه المسألة قائم على قاعدتين من قواعد النحويين هما:

(١) أنه لا يلى أدوات الشرط إلا الأفعال.

(٢) أنه لا يجمع بين المفسر والتفسير.

والقاعدة الثانية مبنية على الأولى، فلو لم يقل النحويون بتقدير فعل بعد " إن " لما احتاجوا إلى القول بأن المذكور مفسَّر ولا يجمع بينهما.

ونقل ابن هشام عن الكوفيين وجهين فى الاسم الواقع بعد " إن " الشرطية فيما جاء فى قوله تعالى﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾(٣)،﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(٤).

الأول: أن يقع مبتدأ.

---

(١) الكتاب: ١١٢/٣، ١١٤، وينظر: المقتضب: ٧٧/٢.

(٢) الإنصاف: ٦١٥/٢، ٦١٦.

(٣) التوبة: من الآية (٦).

(٤) الانشقاق: الآية (١).

الثانى: أن يقع فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير [١].

وفى هذا محافظة على اختصاص أدوات الشرط بالجملة الفعلية، وهذا مبني على رأيهم القائم على جواز تقديم الفاعل على الفعل.

واستحسن أبو الحسن الأخفش مجئ الاسم بعد " إنْ " الشرطية لتمكنها فى هذا الباب، وأورد قول الشاعر:

لا تَجْزعـــى إنْ مُنْفِسَـــاً أهلكتُـــه فـــإذا هلَكْـــتُ فعنـــدَ ذلـــك فـــاجْزَعى [٢]

بالنصب والرفع[٣].

قـال الرضـى: (وإنما لم يحكم بكون " أحد " مبتدأ و" استجارك " خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على أنه نسب للأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها) [٤]

وجاء النقل عن الكسائى والفراء والأخفش أن الاسم المرفوع بعد " إنْ " الشرطية مبتدأ[٥].

ومن ورود الاسم بعد " إذا " قول الشاعر:

إذا بـــــاهِلىٌّ تحتـــــه حنْطليَّـــــة لـــــه ولـــــدٌ منهـــــا فـــــذاك المـــــذَرَّعُ [٦]

وفى هذه الشاهد دخلت " إذا "على جملة اسمية تخلو من الفعل المفسر، ولذلك قدّروا " كان "بعد " إذا ".

ومنه قول ذى الرمة:

---

(١) مغنى اللبيب: ٧٢٦/٢، وأوضح المسالك: ٨٥/٢.

(٢) من الكامل للنمر بن تولب (الخزانة: ٣١٤/١، الكتاب: ١٣٤/١، المقتضب: ٧٦/٢، شرح المفصل: ٣٨/٢، شرح الكافية: ٢٠٠/١، الارتشاف: ١٨٧٠/٤، المغنى: ١٨٨/١).

(٣) معانى القرآن للأخفش: ٣٥٤/١.

(٤) شرح الكافية: ١٩٩/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١٩٩/١، ٢٠٠.

(٦) من الطويل للفرزدق (شرح ديوان الفرزدق: ٦٧/٢، المغنى: ١٠٨/١، أوضح المسالك: ١٢٧/٣، الهمع: ١٨١/٣،الدرر اللوامع: ٤٤١/١).

إذا ابــنْ أبــى مُوســى بــلالاً بلغتِــه فقَــام بفَــأسٍ بــين رِجْلَيْــكَ جَــاذرِ(١)

ومنه بعد " أينما ":

صَــــعْدَةٌ نابــــةٌ في حَــــائرٍ أينَمــــا الــــريحُ تميلــــها تمــــل(٢)

وكذلك بعد " لو " ومنه مثل قوله تعالى ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾(٣) ومنه:

لــو غيرُكــم علِــقَ الــزبيرُ بحبلــه أدَّى الجِــوارَإلى بَنــى العــوَّام(٤)

ومجئ الجملة الاسمية بعد " لو " أثبته أبو حيان عن الكوفيين ووافقهم ابن مالك، قال عدى بن زيد:

لــو بغــير المــاءِ حلْقــى شَــرِق كنْــتُ كالغصَّــان بالمــاءِ اعْتصَــارى(٥)

قال الشيخ خالد: (فَوَلى " لو " اسم هو فى الظاهر مبتدأ و" شرق " خبره، قيل: وهو مذهب الكوفيين، واختلف البصريون فى تخريجه، فقال الفارسى: " حلقى " فاعل بفعل محذوف، و" شرق " خبر مبتدأ محذوف، والأصل: لو شرق

(١) من الطويل (ديوان ذى الرمة: ١١٩، الكتاب: ٨٢/١، الأمالى الشجرية: ٤٩/١، الخصائص: ٣٨٠/٢، المقاصد الشافية: ١٤٣/٦، شرح المفصل ٣٠/٢، الخزانة: ٣٢/٣).

(٢) من الرمل، نسب لكعب بن جعيل وإلى حسام بن ضرار الكلبى (معانى الفراء: ٢٩٧/١، شرح الأشمونى ومعه شواهد العينى: ١٦/٤).

(٣) الإسراء: من الآية (١٠٠).

(٤) من الكامل لجرير بن عطية " ديوانه: ٩٩٢ ".
(المقتضب: ٧٨/٣، الأصول: ٢٦٨/١، المغنى: ٢٩٧/١، شرح شواهد المغنى: ٢٢٥، الخزانة: ٤٣٢/٥).

(٥) من الرمل لعدى بن زيد " ديوان عدى: ٩٣".
المغنى: ٢٩٧/١، التصريح: ٤٢٣/٢، شرح شواهد المغنى: ٢٢٥.

حلقى هو شرق، فحذف الفعل أولاً، والمبتدأ آخراً، وخرّجه غيره على إضمار " كان ")[1].

وأرى أن رأى الكوفيين والأخفش جدير بالقبول لبعده عن التأويل من غير حاجة له.

ولكن رأى البصريين لا يراعى إلا الصناعة النحوية من أن أداة الشرط مختصة بالدخول على الأفعال ولا يراعى المعنى، لأن تقدير فعل بعد الأداة يفقد المتقدم معناه[2]

فمثلاً قوله تعالى﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ فى تقدم الاسم تهويل لا يوجد فى تأخيره، وكذلك فى غيرها من الشواهد ففى تقديم الاسم من الاهتمام ولفت النظر ما لا يوجد فى عدم التقديم.

والبصريون بهذا التقدير يخرجون النصوص السابقة وغيرها عن سلاستها، وهو دعوى لا حاجة إليها، والأولى الأخذ بظاهر هذه النصوص وحملها على أنها مبتدأ أو فاعل مقدم.

ولأن القول بالتقدير ينأى عما عليه واقع اللغة، لأن الأصل أن تكون القواعد النحوية مستقاة من النصوص الفصيحة، وإنما نلجأ إلى التقدير والتأويل حينما لا يكون لنا مخرج غيره، أما إذا كانت النصوص مطردة وكثيرة فالأثبت ألا تؤول، وأن نحملها على القلة أو الكثرة.

يقول الدكتور فاضل السامرائى:

(إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام مؤد إلى رَكّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد

(١) التصريح: ٤٢٣/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل: ٧/٩، هداية السالك: ٢٧١/٢.

بعينه لا يزيد إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً ؟.....كان ينبغى للنحاة أن يقولوا إنه قد يلى الفعل أداة الشرط فى كلام العرب نحو قوله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[1]، وقد يليها الاسم ثم الفعل نحو ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾[2]، والفرق بين التعبيرين فى المعنى هو كذا وكذا، وهذا أمثل من التقدير الذى يفسد المعنى ويضيّعه ويذهب بجمال الكلام وفصاحته) [3].

(١) المنافقون: من الآية (١).
(٢) الانفطار: الآية (١).
(٣) معانى النحو: ١٠٢/٤، ١٠٣.

(٩) تقدير جملتى الشرط أو إحداهما

يرى النحاة أن جملة الشرط تحذف كثيراً دون الأداة بشرطين هما:

(١) أن يكون الجازم " إنْ ".

(٢) أن يقع بعد " إن " " لا " النافية.

ومثال ذلك قول الأحوص:

فطلِّقها فلستَ لها بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مفرقَكَ الحُسامُ (١)

فقالوا بحذف الشرط لدلالة " فطلقها " عليه، وأبقى جوابه والتقدير: وإلا تطلقها يعل، وذلك لأن وجود " لا " مع " إنْ " يقوى معنى الشرط لأنها نفى لما تقدم إثباته، وإذا كان كذلك فقد لزم العلم بما نَفَتْ، وذلك هو الواقع بعدها بلا بُدّ، فقد صارت " لا " هى الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

وقد يتخلف أحد هذين الشرطين أو هما معاً.

فلا مانع من القياس على " إنْ " مثل أن يقال: مَنْ يأتنى أكرمه ومن لا فلا أكرمه، وكذا فى سائر الأدوات، ولا مانع من هذا فى القياس، وإن كان السماع إنما ورد بـ " إنْ " فليس فى ذلك ما ينافى القياس فى غيرها.

وأيضاً لا يمتنع ذلك دون "لا " إذا فهم المعنى مثل أن يقال لك: أتُكرم زيداً وإن أساءَ إليك ؟ فتقول: أكرمه وإنْ (٢). فحذف الشرط والجواب .

ومن الشواهد على ذلك من الشعر:

متى تؤخَذوا قَسْراً بظِنةِ عامرٍ ولا يَنْجُ إلا في الصِّفادِ يزيدُ (٣)

---

(١) من الوافر للأحوص (شرح شذور الذهب: ٣٥٩، أوضح المسالك: ٢١٥/٤، مغنى اللبيب: ٧٤٤/٢، الارتشاف: ١٨٨٣، شرح ابن عقيل: ٣٥/٤، النحو الوافى: ٤٤٨/٤، شرح شواهد المغنى: ٣١٦).

(٢) المقاصد الشافية: ١٦٩/٦.

(٣) من الطويل ولم أعثر على قائله.

القسر: القهر، الظِنة: التهمة، والصِّفاد: ما يوثق به الأسير من قيد وغيره، (شرح الأشمونى: ٣٧/٤، التصريح: ٤١٠/٢، الهمع: ٣٣٧/٤، الدرر: ١٩٢/٢).

أى: متى تثقفوا تؤخذوا، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين لأنه مفهوم من الكلام.

وقول رؤبة بن العجاج:

قالتْ بناتُ العم يا سَلمَى وإنْ كان فقيراً معدماً قالتْ وإنْ[1]

فحذف الشرط والجواب والتقدير: وإن كان فقيراً معدماً قبلته، لدلالة ما قبله عليه. فعدم ذكر جملة الشرط فيما سبق ضرب من ضروب الإيجاز والاختصار الذى تسعى إليه اللغة ولا يتناقض مع المعنى والصناعة النحوية.

__

- **أما عن حذف الشرط مع الأداة** فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن تقدير الشرط مع الأداة يكون مطرداً كثيراً بعد الطلب نحو قوله تعالى﴿ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2]، أى: فإن تتبعونى يحببكم، وقوله﴿ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ﴾[3] أى: إن تؤخرنا لأجل قريب نجب دعوتك. مستدلين بأن الطلب قد لا يقتضى ما بعده من جهة المعنى فيتحتم ظهور الشرط، ويوضحه قوله تعالى ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ ﴾[4] وذاك أنه لو قيل: لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً يضلوا، لكان الشرط قد أضمر من غير أن يدل عليه ما يجانسه، وذلك أن قوله ﷻ﴿ لَا تَذَرْ ﴾ لا يجانس " إنْ تذر " وإنما يجانس " إن لا تذر " فلما كان هذا الشرط

(١) رجز لرؤبة بن العجاج وهو من مجروء الكامل.
المغنى:٢ /٧٤٧، ضرائر الشعر: ١٨٥، شرح شواهد المغنى: ٣١٦، الخزانة: ١٤/٩.
(٢) آل عمران: من الآية (٣١).
(٣) إبراهيم: من الآية (٤٤).
(٤) نوح: من الآيتان (٢٦، ٢٧).

غير مجانس لما قبله من الكلام وجب إظهاره لينتفى اللبس، ومن ظنّ أن هذه الأشياء توجب الجزم لزمه أن يجزم هذا النحو البتة وذلك لا يفعله عاقل(١).

ونقل عن السيرافى والفارسى: أنه مجزوم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ " ضرباً " فى قولك: " ضرباً زيداً " لنيابته عن " اضرب " لا لتضمنه معناه(٢).

ونقل سيبويه عن شيخه الخليل قوله عن جواب الطلب: (إن هذه الأوائل كلها فيها معنى " إنْ " فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال " ائتنى آتك " فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك) (٣).

وأرى أن هذا ليس صريحاً فى إفادة أن هناك شرطاً مقدّراً، ولكن مبنى على المعنى العام للتركيب الشرطى، فتفسير الخليل هذا ليس بالضرورة أن يحمل على أنه يوجب تقدير الشرط، فلعله أراد الإلماح لمعنى الشرط وتفسيره فى هذا التركيب، ولم يقصد إيجاب تقدير الشرط، ثم تمسك الذين جاءوا بعد الخليل بهذا التفسير (٤).

وفى كلام سيبويه ما يشير إلى أن الجازم هو الطلب إذ يقول: (إنما انجزم الجواب كما انجزم جواب " إن تأتنى " بـ " إن تأتنى " لأنهم جعلوه معلقاً بالأول

(١) المقتصد: ١١٢٧/٢.
(٢) شرح الدمامينى على المغنى: ١٤٥/٢.
(٣) الكتاب: ٩٤/٣.
(٤) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح: ١١٢٣/٢، الإيضاح فى شرح المفصل: ٣٦/٢، شرح الأشمونى: ٣٦/٤، ٣٧.

غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ " إنْ تأتنى " غير مستغنية عن آتك) [١].

وأكـد ابـن هشـام هذا المعنى، وذكر أنّ الجازم للفعل فى هذا التركيب هو الطلب، لما فيه من معنى الشرط، ونعنى بقصد الجزاء أنّك تقدر مسبباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط[٢].

ولكنه فى موضع آخر عدّ حذف جملة الشرط بعد الطلب مطرداً، ويقدر " إنْ " شرطية جازمة للجواب [٣].

وقد أنكر الرضى هذا التأويل من جمهور النحاة قائلاً: (لعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى " إن " فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمِّن معناها فعلاً واحداً) [٤].

وفهم الرضى من كلام الخليل وسيبويه عكس ما فهمه الكثير من النحاة حيث قال: (وانجزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بـ " إنْ " مقدّرة ظاهر مذهب الخليل، لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى " إن " فلذلك انجزم الجواب) [٥].

فإذا كان الطلب فيه معنى الشرط ومتضمن له وما بعد الطلب مترتب عليه ومسبب عنه فما الداعى لتقدير جملة شرطية قد تؤدى إلى ركاكة فى التركيب، وتوسع من غير حاجة، والعرب تميل إلى الإيجاز لاسيما وأن هذا الأسلوب مستعمل بكثرة فى القرآن الكريم والشعر.

---

(١) الكتاب: ٣/٩٣، ٩٤.

(٢) شرح قطر الندى: ٨٠.

(٣) ينظر: المغنى: ٢/٧٤٣.

(٤) شرح الكافية: ٤/١١٨.

(٥) المرجع السابق: ٤/١١٧.

فلماذا يلجأ النحويون إلى تقدير أداة الشرط وجملته دون حاجة إلى هذا التقدير الذى قد يفضى إلى فساد المعنى أحياناً كما فى قوله تعالى﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[1] فعلى تقدير الشرط يكون المعنى: قل لعبادى فإن تقل لهم يقيموا الصلاة، وليس ذلك بواقع فليس كل العباد يقيمون الصلاة إذا قيل لهم.

__

- **أما عن تقدير جملة الجواب** فقد ذهب النحاة إلى جواز حذف جملة الجواب فى موضعين:

(١) إذا كان الشرط ماضياً وعلم الجواب نحو ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾[2].

﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾ شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه، والتقدير: فافعل، والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول.

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله ﷻ ذكره ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[3] أين جوابها ؟ وعن قوله ﷻ ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾[4]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[5]، فقال: إن العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر الجواب فى كلامهم لعلم المخبر لأى شئ وضع هذا الكلام)[6].

---

(١) إبراهيم: (٣١).
(٢) الأنعام: (٣٥).
(٣) الزمر: من الآية (٧٣).
(٤) البقرة: من الآية (٦٥).
(٥) الأنعام: (٢٧).
(٦) الكتاب: ١٠٣/٣.

- ومنه قوله تعالى﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾[1] فحذف جواب " لو " الشرطية ولابد لها من جواب، والتقدير: لكان هذا القرآن.

ففى الحذف هنا إيجاز واختصار كما أن هناك غرضاً بلاغياً وهو أن المتكلم يدلل على معلومية الجواب لدى السامع بالحذف " لكونه الغاية القصوى فى الانطواء على عجائب آثار قدرة الله تعالى "[2].

وذهب ابن هشام إلى أن التقدير فيه " لما آمنوا " بدليل " وهم يكفرون بالرحمن". وهو رأى يحترم لوجود الدليل عليه [3].

وليس الإيجاز والاختصار فقط هو الغاية من الحذف فقد يكون عدم وجود الجواب أبلغ من ذكره، ففى قوله﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾حذف جواب الشرط لعظمة المشهد، ولكى تذهب النفس فى تصوره كل مذهب، ولأن الجواب فى صفة ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شئ لا تؤديه الكلمات ولا يحيط به الوصف.

فالمعنى فى الجواب: حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة[4].

(٢) إذا اجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم على الشرط، وتقدم عليهما معاً طالب خبر، فيجوز حذف جواب الشرط اكتفاء بجواب القسم، نحو: زيد والله إن تقم ليقومن.

ويرى ابن مالك فى " التسهيل "[5] أنه لا يجوز حذف جواب الشرط هنا، إذ يجب جعل الجواب للشرط وإن تأخر، فالحذف إذاً إنما هو لجواب القسم.

وأرى أنه يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر ولا داعى للقول بالتقدير.

---

(١) الرعد: من الآية (٧١).

(٢) روح المعانى: ١٣/١٥٤.

(٣) المغنى: ٢/٧٤٥.

(٤) الكشاف: ٥/٣٢٥، معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٣٦٤.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٢١٥.

وقال النحاة بوجوب حذف الجواب فى عدة مواضع منها.

– إذا سبقه ما هو جواب فى المعنى ولا يصح جعله جواباً صناعة. وهذا مذهب جمهور البصريين.

نحو: أنت ظالم إن فعلت، أى: فأنت ظالم، فلكونه جملة اسمية مجردة من الفاء لا يصح جعله جواباً.

ونحو: فلم أرْقه إن ينج منها، فلكونه جملة منفية بـ " لم " مقرونة بالفاء لا يصح كونها جواباً.

ونحو: أقوم إن قمت لكونه مضارعاً مرفوعاً لزوماً.

ففيما سبق جواب الشرط مقدر عند جمهور البصريين، لأن المتقدم لا يصلح أن يكون جواباً.

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء، وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ " لم " المقترنة بالفاء فلأن الجواب المنفي ب "لم " لا تدخل عليها الفاء، وأما رفع المضارع فإنه ينافى جعله جواباً.

وخالفهم الكوفيون والمبرد: إذ يرون أنه لا حذف فى المواضع السابقة، لأن المتقدم هو الجواب، وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما تدخل لأنها لا تناسب المصدر، ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم، وعن الثانى بأن الفاء قد تدخل على المنفى بـ " لم "، وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخراً.

وهو أولى من القول بتقدير محذوف لأنه خلاف الأصل، ومتى أمكن الأخذ بظاهر اللفظ كان أولى.

ومما قيل فيه بوجوب الحذف أيضاً:

(٢) إذا اكتنف الشرط ما يدل على الجواب وكان الشرط ماضياً نحو: " أنت إن اجتهدت ناجح " ومنه قوله تعالى﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾[1]، ومنه: " والله إن جاءنى زيد لأكرمته ".

(١) البقرة: من الآية (٧٠).

(٣) أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه نحـــو ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾[١].

فجملة " لا يأتون " جواب قسم سابق على الشرط، ويدل على تقدمه تقدم اللام فى " لئن" لأنها موطئة للقسم، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغناءً عنه بجواب القسم[٢].

ولو ذكر جواب الشرط لكان فى ذلك تكرار وإطالة لا موجب لها، واعتُمد على ذلك فى القول بوجوب الحذف.

وإن كان الأولى فى رأيى أنه لا يوجد شئ كان مذكوراً ثم حذف بل أن ما ذكر هو الجواب أو قائم مقامه ومستغنى به عنه.

وقد يستعاض عن جواب الشرط بما يدل عليه مثل قوله تعالى﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾[٣] فهذا لا يتضمن جواب شرط حقيقى، إذ ليس فى ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ النتيجة المترتبة على فعل الشرط، ومن ثم فجواب الشرط الحقيقى تقديره: فلا غرابة فى ذلك لأن أخاله قد سرق من قبل، وقد استغنى بالجملة التعليلية المتضمنة لحدث تمَّ فى الماضى، ولا ينتظر له تحقيق فى المستقبل عن جواب الشرط الصريح[٤].

---

(١) الإسراء: من الآية (٨٨).

(٢) ينظر ما سبق فى: شرح التسهيل: ٢١٥/٣: ٢١٧، التصريح: ٤١١/٢: ٤١٣، شرح الكافية: ٩٨/٤، شرح الأشمونى: ٢٣/٤، الخصائص: ٣٨٧/٢، ٣٨٨.

(٣) يوسف: من الآية (٧٧).

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٩/٥.

ومنـــه﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[1] أى: فـــلا تحـــزن واصـــبر، لأن تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه، فلا يصح وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر، فأقيم مقام المسبب [2].

فالأولى فى ما سبق أن يقال أنه استُغنى بما هو مذكور عن جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً، ولا داعى للقول بأنه كان هناك ثَمَّ مذكور ثم حذف والمبالغة فى تقديره حتى ولو كان فى ذلك إخلال بالمعنى المراد أو ركاكة فى الأسلوب.

(١) فاطر: من الآية (٤).

(٢) ينظر: المطول شرح تلخيص العلوم: ٤٩٠، النحو الوافى: ٤٥٣/٤.

المبحث الثالث
تقدير الحرف

يذهب أكثر النحويين إلى القول بأن الحروف لا يجوز حذفها، ولهذا لا يشترطون فيها شروط الحذف المعروفة.
وذكر ابن جنى أن حذف الحروف ليس بقياس، وذلك لأنها مختصرة، وحذفها هو اختصار للاختصار، واختصار المختصر إجحاف به.

قال ابن جنى: (اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وأنّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة) (١).

وقال فى " باب زيادة الحروف وحذفها ": (وكلا ذينك ليس بقياس، لما سنذكره، أخبرنا أبو على رحمه الله قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بقياس، وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً واختصارالمختصر إجحاف) (٢).

هذا هو الأصل العام عند النحويين فى حذف الحروف ومع ذلك فقد قيل بتقدير الحرف فى مواضع منها ما يقتضيه المعنى وتتطلبه البلاغة من إيجاز لوجود

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١.
(٢) الخصائص: ٢٧٣/٢.

الدليل عليه[1] – وليس هو المقصود هنا – ومنها ما قال به البصريون ومن تبعهم مراعاة للصناعة النحوية ومن ذلك ما يلى:

(١) ومن ذلك: ١– تقدير حرف النداء: فقد يطلب المنادى بتقدير أداته المحذوفة، ولا يحذف من هذه الأدوات إلا " يا " ويكون حذفها جائزاً إذا دل عليه دليل وله مواضع معروفة، وهناك مواضع أخرى يمتنع فيها الحذف، بل قد يكون حذف حرف النداء لبعد دلالى نحو قوله تعالى﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾– البقرة " ٢٨٦"، والتقدير: يا ربنا، وحذفت أداة النداء فى هذه الآية لدلالة القرب بين المخاطب والله سبحانه (ينظر: الإيجاز فى كلام العرب ونص الإعجاز – د/مختار عطية: ٢٧٧) ونحو قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾– يوسف " ٢٩"، والتقدير: يا يوسف، وقيل إن المقام هنا مقام إسراع، وتعجيل بقصد الفراغ من الكلام بسرعة، وذكر الزركشى أن الحذف هنا للتخفيف (البرهان: ٢٨٣/٣)

٢– تقدير " لا " فى جواب القسم إذا كان المنفى مضارعاً نحو﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ يوسف " ٨٥ "، والتقدير: لا تفتأ، فحذف حرف النفى تخفيفاً، لأنه لا يلتبس بالإثبات، إذ لو كان إيجاباً لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد (ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٧/١)، وقد يكون الكلام مع " لا " مؤكداً ومع تقديرها أقل توكيداً كما هنا..... الخ.

(١) تقدير " قد " مع جملة الحال الماضية

اختلف النحاة فى وقوع الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت حالاً بدون " قد".

فذهب الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء: إلى جواز ذلك.

وذهب البصريون والفراء: إلى المنع(١).

مما ترتب عليه التزامهم بتقدير "قد " إذا لم توجد فى اللفظ، واستدل الكوفيون بالسماع والقياس:

أما السماع:

فهناك العديد من الشواهد التى جاءت فيها الجملة الحالية بدون " قد " ومنها:

- قوله تعالى﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾(٢)، وقوله تعالى﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾(٣)، وقوله﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٤)، ومما يؤكد أن جملة " حصرت صدورهم "فى هذه الآية حال قراءة { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ }(٥)، لأن " حصرة " حال بلا جدال.

وقول الشاعر:

وإنّــى لتَعْرُونــى لــذِكْراكِ هَــزَّةٌ كمــا انــتفض العُصــفوربلّلــه القَطْــرُ(٦)

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٥٢/١، التبيين: ٣٨٦، شرح المفصل: ٦٧/٢، ائتلاف النصرة: ١٢٤، المساعد: ٤٧/٢.

(٢) البقرة: من الآية (٢٨).

(٣) يوسف: من الآية (٦٥).

(٤) النساء: من الآية (٩٠).

(٥) هى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم (المبسوط فى القراءات العشر: ١٥٧، البحر المحيط: ٣٣٠/٣، والإتحاف: ٥١٨/١).

(٦) من الطويل لأبى صخر الهذلى.

أمالى القالى: ١٤٩/١، شرح المفصل: ٦٧/٢، الإنصاف: ٢٥٣/١، شرح التسهيل: ٣٧٢/٢، شفاء العليل: ٤٦٢/١، الخزانة: ٢٥٤/٣.

فـ " بلله " فعل ماض لم تجئ معه " قد " وفى تقديرها هنا تكلف بلا دليل.

وقول الشاعر:

وطعـــــنٍ كفـــــمِ الـــــزقِّ غـــــدا والـــــزِّقُّ مـــــلآنُ (١)

فـ " غدا " جملة حالية.

ومن أدلتهم على ذلك – أيضاً – قول الشاعر:

تقـــولُ وصـــكتْ وجهَهـــا بيمينهـــا أبعْلِـــيَ هـــذا بـــالرّحَى المتقـــاعسِ (٢)

فجملة " وصكت وجهها " حالية.

وهناك من الأحاديث التى تشهد على ذلك منها:

– قول الرسول ﷺ:(ما من أحد يسلم علىّ إلا ردّ الله علىّ روحى قبل ذلك فأرد عليه) (٣)

قال السيوطى: (قوله " رد الله على " جملة حالية) (٤).

– ومنه حديث: (مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً) (٥).

---

(١) من الهزج وهو للفِنْد الزِمّانّى " سهيل بن شيبان.

والزق: وعاء من جلد يتخذ للماء والشراب وغيره.

المعنى: وطعن فى اتساعه وخروج الدم منه كفم الزق إذا سال بما فيه وهو مملوء، (خزانة الأدب: ٤٣٢/٣، أمالى القالى: ٢٦٠/١، شرح المفصل: ٦٧).

(٢) من الطويل لهذول بن كعب العنبرى.

وهو يحكى ما قالته امرأة حين رأت زوجها يطحن للأضياف مستنكرة امتهانه نفسه فيما يمتهن فيه الخدم،(شرح ديوان الحماسة للمرزوقى: ٦٩٦،خزانة الأدب: ٤٣/٨، شرح المفصل: ٦٧/٢).

(٣) مسند الإمام أحمد: ٥٢٧/٢، فتح البارى: ٤٨٨/٦، مجمع الزوائد: ١٦٢/١٠.

(٤) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطى: ٢٣٦/٢.

(٥) صحيح البخارى: ٣٠/١.

قال العيني: (قوله " أصاب أرضاً " جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل النصب على الحال بتقدير " قد ") [(١)].

أما القياس: فلأن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو : مررت برجل قاعد جاز أن يكون حالاً لمعرفة، نحو: " مررت بالرجل قاعداً " والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قعد" فينبغى جوازاً أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد.

وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل كقوله تعالى﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[(٢)]أى: يقول، جاز أن يقام مقام الحال [(٣)].

ومنع البصريون والفراء ذلك: وقالوا بتقدير " قد " فيما ورد من شواهد على كثرتها لأن الفعل الماضى لا يدل على الحال، لذا ينبغى ألا يقوم مقامه.

فالحال هو الشئ الحاضر، والماضى منقطع منقضى، فإن أتى بـ " قد " جاز، لأجل أنه تقرب الماضى من الحال، فيجرى مجرى الحاضر.

يقول الفراء: (والحال لا تكون إلا بإضمار " قد " أو بإظهارها، ومثله فى كتاب الله: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ يريد – والله أعلم – جاءوكم قد حصرت صدورهم، وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصرى: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ } كأنه لم يعرف الوجه فى " أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد فقد أخذ شاة) [(٤)].

---

(١) عمدة القارئ: ٧٨/٢.

(٢) المائدة: من الآية (١١٦).

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٥٣/١، ٢٥٤، التبيين: ٣٨٨، ٣٨٩، شرح المفصل: ٦٧/٢.

(٤) معانى الفراء: ٢٨٢/١.

وقد أجاب البصريون عما احتج به الكوفيون بأجوبة منها:

أن الفعل الماضى فى قوله تعالى﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾صفة، أو خبر بعد خبر أو محمولا على الدعاء لا على الحال... وغيرها من الأوجه.

ولكن كما قلت سابقاً وكذلك فى بحث سابق لى بعنوان " القاعدة اللغوية فى ضوء القراءات الشاذة " أن قراءة الحسن ويعقوب تدل دلالة قاطعة على أن " حصرت " حال ولكن هذه عادة البصريين فى تأويلهم كل ما خرج عن قواعدهم حتى ولو أدى ذلك بهم إلى الطعن فى القارئ أو القراءة..... الخ(١).

ورجح ابن مالك وأبو حيان وغيرهما عدم تقدير " قد " فى الجملة الحالية التى فعلها ماضى، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن فيه تكلفاً لا داعى إليه لدلالة السياق على الحالية

قال ابن مالك: (وزعم قوم أن الفعل الماضى لا يقع حالاً، وليس قبله " قد " ظاهرة إلا وهى قبله مقدّرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود " قد " مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد) (٢).

وكذلك اختار أبو حيان مذهب الكوفيين والأخفش بعدم تقدير " قد " كما فى قوله تعالى ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾(٣).

وذكر أنه كثير فى لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، حيث قال: (وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضى حالاً بغير " قد " وهو

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٥٤/١: ٢٥٨، التبيين: ٣٨٩، ٣٩٠، شرح المفصل: ٦٧/٢، ائتلاف النصرة: ١٢٤، ١٢٥، المقاصد الشافية:٥١٣/٣

(٢) شرح التسهيل: ٣٧٢/٢.

(٣) فصلت: الآية (٢٣).

الصحيح، إذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل)[1].

فالأولى القول بجواز مجئ الفعل الماضى المثبت حالاً بدون " قد " لأن الإلزام بتقدير " قد " دعوى لا تقوم عليها حجة، ولأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود " قد " مع الفعل الماضى لا يزيد معنى على ما يفهم إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه، وإفادة التقريب إلى الحال يمكن أن تستفاد من سياق الكلام.

ولا داعى لتقديرات البصريين التى يستعملونها مع كل شاهد لا يتفق مع مذهبهم، لأن سبب تقديرهم " قد " هو أن الفعل الماضى عندهم لا يقع حالاً بدون " قد "، وهم بذلك يراعون الصناعة النحوية.

فطالما أن هناك ولو شاهد واحد من القرآن أو الشعر يحتج به الكوفيون فإننا نقبل رأيهم دون منازع، فما بالنا بهذه الكثرة من الشواهد، فنرى أنه لا مجال للمناقشة لأن كفّتهم هى الراجحة وتجارتهم هى الرابحة.

(١) البحر المحيط: ٤٧٢/٧.

(٢) تقدير " أنْ " الناصبة للمضارع

يرى جمهور البصريين: أنّ " أنْ " – لأنها أم الباب – تعمل النصب ظاهرة ومضمرة وأن لها إذا أضمرت حالين: حال وجوب، وحال جواز.

فالأول بعد نوعين من الحروف: أحدهما: ما هو حرف جر، والآخر ما هو حرف عطف.

فالأول حرفان، أحدهما: لامُ الجحود:

وهى المسبوقة بكون ناقص ماض (لفظاً ومعنى أو معنى فقط) منفى.

نحو قوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[1]، وقوله ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[2].

فمذهب البصريين: أن الفعل المضارع هنا منصوب بـ " أنْ " مضمرة وجوباً بعد اللام، لا باللام، واللام متعلقة بمحذوف هو الخبر، وذلك لأن لام الجر لا تدخل على الأفعال وتختص بالأسماء.

ويرى الكوفيون: أن الناصب لام الجحود نفسها، والفعل فى موضع نصب على أنه الخبر.

وقد حاول ثعلب التوفيق بين هذين الرأيين، فذهب إلى أن اللام هى الناصبة لقيامها مقام " أنْ ".

والثانى: " حتى ":

ويرى البصريون أن " حتى " جارة، وأن النصب بعدها بـ " أنْ " لازمة الإضمار.

---

(١) الأنفال: من الآية (٣٣).

(٢) النساء: من الآية (١٣٧).

واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل فى الأفعال، لأن ذلك ينفى الاختصاص فإن أضمرت " أنْ " حسُن الكلام، لأن " أنْ والفعل " بمنزلة اسم واحد.

ويرى الكوفيون: أنها تنصب الفعل بنفسها، ثم اختلفوا فى الجر بها.

فذهب الفراء: إلى أن الجر بعدها لنيابتها مناب " إلى " وذهب الكسائى: إلى أنها جارة بإضمار " إلى " وهو عكس ما ذهب إليه البصريون. وقول الكسائى لا يخلصنا من القول بالتقدير [1].

والنوع الآخر: وهو حروف العطف، وهى:

- أو:

ويضمر البصريون بعدها " أنْ " إذا وقعت موقع " إلى أنْ " أو " إلاّ أنْ ".

وذهب الكسائى والجرمى وأصحابهما: إلى أن الفعل انتصب بـ " أو " نفسها.

وذهب الفراء وقوم من الكوفيين: إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أى: مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكاً له فى المعنى ولا معطوفاً عليه.

- فاء السببية و" واو " المعية.

بشرط أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب محضين.

فمذهب البصريين: أن الناصب للفعل المضارع بعد الفاء والواو هو " أنْ " مضمرة بعدهما[2].

واحتجوا بأن الأصل فى الفاء والواو أن تكون حروف عطف، والأصل فى حروف العطف ألا تعمل، لأنها لا تختص، ولما قصدوا أن يكون الثانى فى غير

---

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٣، الهمع: ١١١/٤، التصريح: ٣٧١/٢: ٣٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، المقتضب: ١٣/٣، الأصول: ١٥١/٢: ١٥٤، التصريح: ٢٧٥/٢: ٢٨٠، شرح المفصل: ١٨/٧، الهمع: ١١٧/٤.

حكم الأول وحُوّل المعنى حول إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير " أنْ " لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل [١].

وذهب أبو عمر الجرمى وبعض الكوفيين: إلى أن الفاء والواو هى التى تنصب الفعل بنفسها [٢].

وذهب الخليل وبعض الكوفيين: إلى أن النصب فى هذه الأفعال لا بهذه الحروف، بل هى منتصبة على الخلاف، لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله.

ويرى الفراء: أن نصب الفعل فى هذا الباب محمول على نصب الاسم الواقع بعد " واو " المعية، فالمفعول معه عندهم منصوب على الخلاف – أيضاً – وحمل عليه لأن الأفعال فروع الأسماء وهذا عامل معنوى انفرد به الكوفيون[٣].

أما الإضمار الجوازى:

فيرى البصريون أنّ " أنْ " كما تعمل مضمرة وجوباً فى المواضع السابقة، تعمل مضمرة جوازاً فى مواضع أخرى هى:

(١) بعد لام الجر لغير الجحود، نحو: جئت لأكرمك، فالفعل بعدها منصوب بـ "أنْ" مضمرة ويجوز إظهارها نحو: جئت لأن أكرمك، وتسمى لام " كى "، بمعنى أنها للسبب كما أن " كى " للسبب.

فهذه اللام عندهم هى اللام الجارة، وهى من عوامل الأسماء، ولابد من إضمار " أنْ " بعدها [١].

---

(١) الإنصاف: ٧٥٧/٢، الجنى الدانى: ٧٤، ١٥٧.

(٢) اللباب: ٣٨/٢، الجنى الدانى: ٧٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢١/٧، الإنصاف: ٧٥٧/٢.

ويجوز إظهارها كما سبق، إلا إذا قرن الفعل بـ " لا " النافية أو الزائدة، فإن إظهار "أنْ " فى ذلك واجب نحو ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾(٢).

ويرى الكوفيون: أن النصب فى الفعل بهذه اللام نفسها، وما يظهر بعد من " أن " و" كى " مؤكد لها.

فهم يرون أن اللام التى تسبق الفعل هى حرف نصب وليست هى تلك التى تدخل على الأسماء فتجرها، وهى الناصبة للفعل إذا ظهرت بعدها " كى ".

وذهب ثعلب: إلى أن النصب باللام لقيامها مقام " أن ".

وقال ابن كيسان والسيرافى: إن الناصب لهذا الفعل يجوز أن يكون " أنْ " مضمرة ويجوز أن يكون " كى " مضمرة (٣).

(٢) بعد " أو " والواو والفاء وثم: إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس فى تأويل الفعل، سواء كان مصدراً أو غيره.

مثل قول الشاعر:

ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرّ عينى أحبُّ إلىّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ (٤)

وقول الآخر:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥٥٦/٣، المقتضب: ١٣/٢، الأصول: ١٥٠/٢.

(٢)الحديد: من الآية (٢٩).

(٣) ينظر: الجنى الدانى: ١١٥.

(٤) من الوافر لميسون بنت بجدل.

الكتاب: ٤٥/٣، المقتصد: ١٠٥٨/٢، شرح التسهيل: ٨٤/٤، شرح أبيات المغنى: ٦٤/٤، الدرر: ٢٥/٢.

لَـــوْلاَ تَوَقّـــعُ مُعْتَـــرٍّ فأُرْضِـــيَهُ مـــا كُنْـــتُ أُوثِـــرُ إتْرابـــاً علـــى تَـــرَبِ (١)

وغيرهما من الشواهد.

ولا تنصب " أنْ " مقدرة فى غير المواضع المذكورة إلا نادراً(٢).

وأخيراً ما المانع من اعتبار هذه الحروف عاملة بنفسها كما قال الكوفيون ، وحتى لا يكون هناك تقدير – أيضاً – فى حالة دخولها على الاسم المجرور يمكن أن نعتبر قول الفراء السابق بأن الجر بعدها لنيابتها مناب حرف الجر، أو أنّ هذه الحروف عملت لقيامها مقام " أَنْ " كما قال ثعلب، ويمكن – أيضاً – اعتبار الخلاف عاملاً بعد " الواو "و" الفاء " و" أو" وإن كان عاملاً معنوياً فهو أولى من التقدير الذى هو خلاف الأصل.

فالبصريون أنفسهم معترفون بأن هناك تحولاً فى المعنى، وأن الثانى فى غير حكم الأول، وأن هذا التحول هو الذى أوجب إضمار " أن ".

فلماذا لا نعتبر هذا الخلاف أو التحول هو العامل اعتباراً للمعنى والأسلوب.

ومما يؤكد ذلك أنه لا يجوز أن تظهر " أن " المقدّرة فلا يجوز أن نقول مثلاً: ما أنت بصاحبى فأنْ أكرمك.

فبدلاً من قول البصريين (بأنه أصل مرفوض، ويقتصر فى السماع على الفرع وذلك حرصاً منهم على الصناعة النحوية التى تقتضى أن كل منصوب لابد له من ناصب لفظى).

---

(١) من البسيط ولم أعثر على قائله.

إتراباً: غنى وميسرة، تَربَ " بفتح التاء والراء " مصدر ترب الرجل " بكسر الراء "، أى: لصقت يده بالتراب من الفقر (شرح شذور الذهب: ٣٣٣، شرح التسهيل: ٤٩/٤، التصريح: ٣٨٩/٢، توضيح المقاصد: م"٣" ج"٤" /١٢٦١، الدرر: ٢٦/٢).

(٢) ينظر: الهمع: ١٢٣/٤، التصريح: ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

نأخذ بظاهر اللفظ الذى هو الأصل حتى لا نثقل النحو بكثرة التقديرات التى لا داعى لها .

هذا.... وأود أن أشير إلى أننى لم أتعرض فى كل موضع لرأى ابن مضاء وأن ذلك عن قصد منى حتى لا يظن من يطلع على هذا البحث أننى أؤيد ابن مضاء فى هدمه لنظرية العامل والتى عليها أنكر الكثير من مواضع الحذف والتقدير، ولكننى أريد لهذه القواعد أن تؤدى وظيفتها الحقيقية وأن لا يكون هناك مبالغة فى تطبيقها وأن لا تكون متأثرة بعلم الكلام كما يقال.

فالغرض الأسمى منها هو أن تكون فى خدمة النصوص لا سبباً فى طى أعناق النصوص لكى تنقاد لها.

(٣) تقدير " رب " بعد الواو

مع أن الأصل العام عند النحويين فى حذف الحروف هو أنه لا يجوز حذفها وبقاء عملها إلا أنه قد استثنى من هذا الأصل حذف حرف الجر من " أنْ " و" أنّ " وعدوا ذلك مطرداً، فقد قال بذلك سيبويه وتبعه الكثير من النحاة، إلا أن ابن مالك قيده بأمن اللبس .

وقد سبق لى دراسة ذلك مفصلاً فى بحثين سابقين مما لا داعى لإعادته هنا، وما يعنينى الآن هو الحديث عن تقدير " رب ".

فقد ورد عن العرب الجر بعد " واو رب " كثيراً، مثل قول امرئ القيس:

وليلٍ كموجِ البَحْرِ أَرْخَى سدولَه عليَّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي (١)

وقول رؤبة:

وقَاتمِ الأعْمَاقِ خاوِى المُخْتَرقْ (٢)

وأنشد سيبويه:

وبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ والآلُ العيسُ (٣)

---

(١) من الطويل " ديوان امرئ القيس: ١٨".
مجالس العلماء للزجاجى: ٢٧٣، المقاصد الشافية: ٧٠٣/٣، التصريح: ٦٦٩/٢.

(٢) رجز لرؤبة " ديوانه: ١٠٤".
الكتاب: ٢١٠/٤، الخصائص: ٢٦٤/١، ٢٢٨/٢، ٢٦٠، المنصف: ٣٠٨/٢، شرح المفصل: ١١٨/٢، ٢٩/٩، البسيط: ٨٦٩/٢، المغنى: ٤٤٨، الخزانة: ٢٥/١٠، المقاصد الشافية: ٧٠٤/٣.

(٣) رجز لجران العود.
اليعافير: جمع يعفور: وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ، العيس: جمع أعيس وعيساء ، وهي بقر الوحش لبياضها وأصله في الإبل فاستعاره للبقر، والعيس والعيسة : بياض يخالطه شئ من شُقُرة ....الخ (الكتاب: ٣٢٢/٢، المقتضب: ٣١٨/٢، ٣٤٦، ٤١٤/٤،الإنصاف: ٢٧٧/١، شرح المفصل: ٨٠/٢، ١١٧، خزانة الأدب: ٢٥٨/٩، المقاصد الشافية: ٧٠٤/٣ ، اللسان : " عيس ").

هذا.... وقد ورد عن العرب الجر بعد الفاء وبل.

قال ابن هشام: (وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد " بل " قليلاً، وبدونهن أقل) (١).

وقد نص الرضى على أنه لا خلاف بين النحويين فى أن الجر ليس بالفاء وبل(٢).

وورد عن ابن هشام أن بعضهم زعم أن الفاء وبل تجران ما بعدهما. يقول: الفاء حرف مهمل، خلافاً لبعض الكوفيين فى قولهم: إنها ناصبة فى نحو: ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد فى قوله إنها خافضة) (٣).

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى عامل الجر فى الاسم المجرور بعد الواو.

فذهب البصريون ما عدا المبرد: إلى أنه مجرور بـ " ربَّ " مقدّرة.

واستدل البصريون بأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً لأنه غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل " رب " مقدرة.

---

(١) المغنى: ١٥٦/١.

(٢) شرح الكافية: ٢٩٨/٤.

(٣) المغنى: ١٨٣/١.

ومثاله بعد الفاء قول امرئ القيس:

فمثْلِك حُبْلَى قد طرقْتُ ومُرْضِعٍ فألهيْتُها عن ذِى تَمائَم مُحْوِلِ

ومثاله بعد " بل " قول الشاعر:

بل بلدٍ ملءُ العجاج قَتَمُهُ لا يُشترى كتّانُه وجهْرمُه

(المقاصد الشافية: ٧٠٢/٣، المغنى: ١٣٠/١، ١٨٣).

أما الكوفيون والمبرد: فذهبوا إلى أن واو " رب " تعمل فى النكرة الخفض بنفسها(١).

واستدلوا بأمرين:

الأول: أن الواو نابت عن " رب " فلما نابت عن " رب " وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم لما نابت عن الباء.

والثانى: أن واو " رب " تكون فى أول الكلام وفى بداية القصائد ولو كانت عاطفة ما جاز ذلك فيها (٢).

يقول الأنبارى: (والذى يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو أول القصيدة..... فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه) (٣).

وقد وقف الإمام الشاطبى فى هذه المسألة موقفاً وسطاً فلم يرجح رأياً على آخر، ورأى أن الخلاف فى هذه المسألة لا فائدة منه، فقال: (فهذه المسألة لا ثمرة لها فى النحو، وإنما البحث فيها مُظْهِرٌ للمُرتَكَب الأَوْلى فى ضبط القوانين خاصّة، وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وجهٌ صحيح، وما قاله الآخرون كذلك) (٤).

وأميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون، لأنه لا يؤدى إلى التقدير الذى هو خلاف الأصل، على عكس البصريين الذين يقولون بالتقدير ليس لـ " رب " فقط بل لمعطوف عليه –أيضاً– حتى تكون الواو عاطفة.

كما أن قولهم يؤدى إلى أن يعمل حرف الجر محذوفاً، وذلك خلاف الأصل.

---

(١) ينظر المقتضب: ٣١٨/٢، ٣١٩، ٣٤٧، الإنصاف: ٣٧٦/١، ٣٧٧ " مـ ٥٥ ".

(٢) ائتلاف النصرة: ١٤٥، الإنصاف: ٣٧٦/١.

(٣) الإنصاف: ٣٧٧/١ " مـ ٥٥".

(٤) المقاصد: ٧٠٦/٤.

قال ابن إياز فى شرح الفصول: (فعند سيبويه جره بـ " رب " المضمرة، وحجته التمسك بالأصل، وأن الواو حرف عطف، وهولا يعمل، وأنه لو جُر بها لجر بواو المصاحبة، وأن " رب " يجوز ظهورها معها، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه وأنه يلزم من الجر بالواو دخوله على المضمر وكفه بـ " ما "، وفيه نظر، إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل، فقلنا: الجر بالواو ليكون الجار موجوداً، وذلك هو الأصل)[1].

فالواو هنا ليست واو العطف لأن واو العطف تفيد الجمع المطلق، والواو فى هذا الموضع تفيد ما تفيده " رب " من التقليل والتكثير.

فالبصريون قالوا بتقدير " رب " مع أنه خلاف الأصل ليحافظوا على القاعدة التى تقضى بـ " أن الحرف غير المختص لا يعمل "، فالصناعة النحوية هى الدافع وراء هذا التقدير دون مراعاة لمعنى " رب " وأولوية الأخذ بظاهر اللفظ.

(١) المحصول فى شرح الفصول لابن إياز البغدادى: ٢/٥٥٠.

(٤) تقدير حرف الجر عند العطف على الضمير المجرور

قد سبق أن ذكرنا أن الأصل العام عند النحويين أنه لا يجوز حذف الحرف وأنهم استثنوا من ذلك حذف الحرف مع " أنْ وأنّ " وبمتابعة النحويين فى تطبيقاتهم لهذه الضوابط نجد أنهم لم يقتصروا على تقدير حذف الحرف مع " أنْ وأنّ " بل توسعوا توسعاً يكاد يشمل أكثر أنواع الحروف الجارة وغير الجارة، ومنها ما سبق من مواضع

ومن ذلك – أيضاً – ما قال به البصريون من تقدير حرف الجر وأنه أحد الأوجه المحتملة بدلاً من قول الكوفيين بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

فقد سبق أن درست هذه المسألة بتفصيل فى عدة أعمال لى ولكن بما أننى أتحدث هنا عن تقدير الحرف كان من الضروري أن أتعرض لقول البصريين بتقدير حرف الجر فى قراءة { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ }[1] الجر[2].

فقد ذكر ابن جنى أن هذه القراءة ليست عنده من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس: إننى لم أحمل "

(١) النساء: من الآية (١).

(٢) هى قراءة ابن عباس وحمزة وإبراهيم النخعى وقتادة والأعمش وغيرهم(الكشاف: ٦/٢، البحر: ١٦٠/٣، السبعة: ٢٢٦، الإتحاف: ٥١/١، التبيان: ٣٢٧، إعراب الشواذ: ٣٦٣/١ النشر: ٢٤٧/٢، الحجة لابن خالوية: ١١٨).

الأرحام " على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأنى قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها[١].

فمما خُرِّج عليه جر الأرحام عندهم أن تكون مجرورة بباء مقدّرة، أى: وبالأرحام.

ومما استشهد به الكوفيون أيضاً: قراءة اليمانى{قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتْبَاعِكَ الْأَرْذَلُونَ}[٢]. بالجر عطفاً على الضمير فى " لك "[٣]، و" الأرذلون " خبر مبتدأ محذوف، أى: وهم الأرذلون.

وهذه القراءة تحتمل عند البصريين أيضاً أن تكون على تقدير حرف الجر.

وهذان الدليلان من أظهر أدلة الكوفيين لأن علامة الخفض فيهما ظاهرة، لأن المعطوف فيهما اسم معرب تظهر معه علامات الإعراب، بخلاف الآيات الأخرى فالمعطوف فيها لا تظهر عليه علامة الإعراب،وبخلاف الشواهد الشعرية لأنها محل ضرورة.[٤]

وما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح، لأن السماع يدعمه ويقويه، ويبعده عن التأويل والتقدير الذى هو خلاف الأصل، لأن الأصل حمل النص على ظاهره.

يقول أبو حيان: (لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشئ على ظاهره)[٥].

وقال أيضاً: (متى أمكن حمل الشئ على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر لا يكون إلا بمرجح) [٦].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٨٥/١، شرح المفصل: ٧٨/٣، الإنصاف: ٤٦٧/٢ " مـ ٦٥"

(٢) الشعراء: الآية (١١١).

(٣) إعراب القراءات الشواذ: ٢١٩/٢، البحر المحيط: ٤٠/٧، روح المعانى: ١٩، ١٠٧، الدر المصون: ٥٣٧/٨.

(٤) ينظر " القاعدة اللغوية فى ضوء القراءات الشاذة للباحثة " : ٦٦ ".

(٥) البحر المحيط: ٣٠٨/١.

(٦) المرجع السابق : ٢٥٨/٢.

أما البصريون فقد تحايلوا على تضعيف مذهب الكوفيين بأى حجة تساندهم، حتى ولو بالطعن فى القراءة أو القارئ، فقد قالوا عن قراءة حمزة إنها لحن وهو قول آثم يطعن فى قراءة متواترة لا ينكرها الأسلوب العربى فلا يجوز الهجوم عليها وردها وتخطئتها ولا الطعن فى حمزة ، لأنه إمام الناس فى القراءة بالكوفة لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، حيث قال: (ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر) [١].

وانعقد الإجماع على تلقى قراءته بالقبول والإنكار على من تكلم فيها [٢].

فالكوفيون أقوى حجة لكثرة الشواهد التى يبعدها تأويل البصريين عن الغرض المسوقة له، لا لشئ سوى مراعاة الصناعة النحوية التى تقضى عندهم بأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار.

(١) تهذيب التهذيب: ٢٨/٣، البحر المحيط: ١٦٧/٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ٦٠٥/١، سير أعلام النبلاء ٩١/٧.

(٤) تقدير حرف العطف.

ذهب بعض النحويين إلى جواز حذف حرف العطف، منهم أبو على الفارسى وابن الشجرى وابن عصفور وابن مالك والرضى[١].

قال الرضى: (وقد تحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو على فى قوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[٢] أى: وقلت، وحكى أبو زيد: أكلت سمكاً لبناً تمراً، وقد تحذف " أو " كما تقول لمن قال: آكل اللبن والسمك، كل سمكاً لبناً، أى: أو لبناً، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما)[٣].

وجاء فى المغنى: (حكى أبو زيد: " أكلت خبزاً لحماً تمراً " فقيل على حذف الواو، وقيل على بدل الإضراب.

وحكى أبو الحسن: أعطه درهماً درهمين ثلاثة، وخرج على إضمار " أو " ويحتمل البدل المذكور)[٤].

وقال أبو حيان: (وأما حذف الواو وحدها وإبقاء المعطوف، فقد جاء فى كلامهم ما يدل على ذلك، ومنه قيل ما حكاه أبو زيد: " أكلت لحماً سمكاً تمراً " أى: وسمكاً وتمراً.

وذهب الفارسى إلى جواز ذلك، وتبعه ابن عصفور وابن مالك، وذهب ابن جنى والسهيلى إلى أنه لا يجوز، وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن الضائع)[٥].

ومما قيل فيه بحذف حرف العطف: قوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[١].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٩٠/١، شرح الجمل: ٢٥١/١، شرح الكافية الشافية: ١٢٦٠/٣، شرح الكافية: ٣٤٩/٢، الارتشاف: ٢٠١٧/٤.

(٢) التوبة: من الآية (٩٢).

(٣) شرح الكافية: ٣٤٩/٢.

(٤) المغنى: ٧٣٠/٢.

(٥) الارتشاف: ٢٠١٧/٤، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٦٠/٣، شرح التسهيل: ٣٨٠/٣، نتائج الفكر:٢٠٧، شرح الجمل لابن الضائع: ١مـ٦٩/٢.

قال ابن عاشور: (يتبادر فى بادئ الرأى أن حق هذه الجملة أن تعطف على جملة ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾[٢] بالواو لأنها مشاركة لها فى حكم البيان لحديث الغاشية) [٣].

ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾[٤] فيمن فتح الهمزة، أى: وأن الدين، عطفاً على " أنه لا إله إلا هو ".

قال ابن هشام: ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من " أنّ " الأولى وصلتها، أو من " القسط " أو معمول " الحكيم " على أن أصله: الحاكم ثم حوّل للمبالغة[٥].

– ومما قدِّر فيه حذف الواو قول الرسول ﷺ: (تصدق امرؤ من دينار من درهمه من صاع برّه من صاع تمره) [٦].

قال ابن مالك: (ومن حذف الواو وبقاء ما عطفت قول النبى ﷺ: (تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره " أى: من دينار إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره إن كان ذا بر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر... ومنه قول الشاعر:

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ مما ... يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريم [٧]

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت، فحذفت الواو) [١].

---

(١) الغاشية: الآية (٨).

(٢) الغاشية: الآية (٢).

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩٨/٣٠.

(٤) آل عمران: من الآية (١٨).

(٥) مغنى اللبيب: ٧٣٠/٢.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٣٥٩/٤، صحيح مسلم: ٧٠٥/٢، سنن النسائى: ٥٧/٥.

(٧) من الخفيف وقائله مجهول.

الخصائص:٢٩٠/١، ضرائر الشعر: ١٦١، شرح التسهيل: ٣٨٠/٣، شرح أبيات المغنى:٣٢٦/٧.

وقصره ابن هشام على الشعر وذكر لذلك عدة شواهد منها:

قول الشاعر:

إن امـــرأً رهْطُـــهُ بالشـــامِ منزلُـــهُ برَمْـــلٍ يَبْـــرينَ جَـــاراً شـــدّ مـــا اغْتربـــا (٢)

أى: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة(٣).

وممن قال بشذوذ ذلك ابن جنى، حيث قال: (هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى.

أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبى زيد من حذف حرف العطف فى نحو قولهم: أكلت لحماً سمكاً تمراً، وأنشد أبو الحسن:

كيـف أصـبحت كيـف أمسـيتَ ممّـا يَـــزْرَعُ الـــوُدَّ في فـــؤاد الكـــريم

يريد: كيف أصبحت وكيف أمسيت،وأنشد ابن الأعرابى:

وكيـــف لا أبكـــى علـــى عَلاّتـــى صَـــبَائِحى غَبَـــائقى قَيْلاتـــى (٤)

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٨٠.

(٢) من البسيط للحطيئة " ديوانه: ١٤".

مغنى اللبيب: ٢/٧٣٠، حاشية الدسوقى: ٣/٣٤٦

(٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٢/٧٣٠.

(٤) من البسيط .

العلات: جمع علة، ولعله يقصد ما يتعلل به، وفسرها بـ " صبائحى وغبائقى وقيلاتى "، أى: صباحاً وبعد المغرب وفى القائلة، فالصبائح جمع " صبوح "، والصبوح: الناقة المحلوبة بالغداة، والغبائق جمع " غبوق "، والغبوق: الناقة التى تحلب بعد المغرب، والقيلات جمع " قيلة "، والقيلة: الناقة التى يحلبها عند مقيله، (اللسان: " صبح "، =

أى: صبائحى وغبائقى وقيلاتى. وقد يجوز أن يكون بدلاً، أى: كيف لا أبكى على علاتى التى هى صبائحى وهى غبائقى وهى قيلاتى، فيكون هذا من بدل الكل) [1].

وقال فى موضع آخر عند حديثه عن " راكب الناقة طليحان ": (لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان، لكان قد حذف حرف العطف وبقّى المعطوف، وهذا شاذ) [2].

والأَوْلى: ما ذهب إليه ابن جنى ومن تبعه لأن حذف الحروف مما يأباه القياس لأنها جئ بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال، فإن حذفت كان اختصار المختصر وهو إجحاف[3].

فالقول بأن هناك حرف عطف مقدر فى بعض المواضع يحتاج إلى تأن وطول نظر، وفهم لسياق الآيات والابتعاد عن القول بالتقدير إذا لم تكن هناك حاجة أو ضرورة، وإذا لم يمكن حمله على أنه بدل أو صفة أو غيرهما مما لا يحتاج إلى تقدير، فإن أمكن حمله على أى وجه لا تقدير فيه فهو أولى لان الأخذ بظاهر اللفظ أولى من القول بالتقدير.

=" غبق"، " قيل "، الخصائص: ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، ضرائر الشعر: ١٦١، سر صناعة الإعراب: ٢/٦٣٥).

(١) الخصائص: ٢/٢٨٠.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٩٠.

(٣) ينظر شرح المفصل: ٢/١٥.

الخاتمة

الحمدُ لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ٠٠٠ وبعد.

فنستطيع – بعون الله – أن نستخلص من الدراسة السابقة ما يلى:

(١) إن قسماً من تقديرات النحويين لابد منه إذ إنّ المعنى لا يستقيم من دونها، وقسماً آخر من تقديرات النحويين كان بسبب الصناعة النحوية لا الضرورة المعنوية، فلم يكن الهدف من التقدير فى أغلب الأحيان غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية.

(٢) لو أنّ النحاة نظروا فى هذه النصوص قبل تقعيد القواعد لما صاغوا قواعدهم على النحو الذى يجعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النصوص التى لم يقفوا عليها.

(٣) كثير من الاختلافات فى تقدير المحذوف لا أساس لها، لأنه لا يوجد محذوف كان مذكوراً ثم حذف يتطلب تقديره اختلافاً، بل هو محاولة لتفسير النص حسب الصناعة النحوية بحيث يتفق هذا التفسير مع القاعدة النحوية.

فينبغى أن يكون الضابط فى القول بالحذف اللغوى هو " الإسقاط " بأن يكون المقدّر موجوداً قبلاً، وإلا فلا يعقل أن نسقط شيئاً لم يكن أو غير موجود أصلاً ونقول إنه محذوف وينبغى تقديره.

(٤) التقدير من أجل الصناعة له سببان هما: نظرية العامل وفكرة الإسناد، مع أن الفائدة من الكلام فى بعض الأحيان قد تحدث مع وجود ركن واحد من طرفى الإسناد دون حاجة إلى تقدير الآخر، فما المانع من استغناء أحد طرفى الإسناد عن الآخر إذا كان المعنى مفهوماً وكان فى ذكره تكرار لا طائل منه ؟ أليس هذا أولى من القول بأنه واجب الحذف، لاسيما وأن العرب لم تكن تنطق به ثم حذفته ؟.

(٥) لقد أجهد البصريون النصوص بالتقدير، وجعلوا القاعدة أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع حتى ولو تعلق ذلك بأعظم الكلام وهو كتاب الله.

فهناك تقديرات مقبولة يستعان بها على فهم المعنى وتقديرات صناعية بحتة تمس النصوص القرآنية وغيرها التى لا تحتاج إلى تقدير.

(٦) كان الكوفيون أقل تكلفاً من البصريين فى التقديرات النحوية، وأكثر مراعاة للمعنى إذ إنهم لا يقولون بالتأويل عامة وبالتقدير خاصة إلا إذا اضطروا إليه.

(٧) علينا الاهتمام بالمعنى أكثر من الخوض فى خلاف التقدير الذى لا طائل تحته.

فلو أقام النحاة تأويلاتهم على أساس المعنى لانحسر باب التأويل بتقدير محذوف إلى حد كبير، ولكنهم توسّعوا فى تقدير المحذوفات وأكثروا منها حتى أوشكوا أن يجعلوه أصلاً من أصولهم وقاعدة من قواعدهم.

(٨) كان على النحاة عندما وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد، ويستندون إليها فى وضع النحو، لأن أسلوب القرآن وتركيبه مُبرأ من الضرورات والشواذ التى حفل بها الشعر، فكان عليهم أن يطوّعوا قواعدهم لتشمل الشواهد القرآنية التى اعتبروها خارجة عن دائرة الاختصاص.

(٩) هناك تقديرات منطقية وتقديرات تحتمل أكثر من وجه وأخرى بعيدة عن المعنى المقصود، وكان يمكن الاستغناء عن كثير من هذه التقديرات، لو راعينا الواقع اللغوى المتمثل فى أن هناك أساليب مستعملة بكثرة وأساليب مستعملة بقلة وأخرى غير مستعملة.

ولو راعى النحويون ذلك لما أدى الأمر ببعضهم إلى إنكار تراكيب منطوق بها والتعسف فى تخريج تراكيب أخرى سواء بتقدير محذوف أم غيره من طرق التأويل.

(١٠) ظاهرة التقدير النحوى ترتبط بالمستوى التركيبى والمستوى الدلالى (وليست صناعة نحوية بحتة) ولا يمكن إقامة هذين المستويين فى الجملة دون تقدير ما هو محذوف ورده إلى مكانه على ضوء ما تم وضعه من قواعد مع الحرص على سلامة المعنى المراد، لأن الحذف خلاف الأصل، فكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محذوف كان ذلك أولى، وهذا أصل متفق عليه.

(١١) الأَوْلى أن تعدل القواعد النحوية أو تكون أكثر مرونة بحيث تستوعب كل ما يتصل بالواقع اللغوى من ظواهر، لأن النحو قوانين مستنبطة من النصوص لا قيود مفروضة عليها، فكلام العرب فوق ما يوضع من قواعد وضوابط.

(١٢) كان لعلم الكلام أثره على منهج النحاة خاصة فى قضية العامل والمعمول، فالصحيح أن يقوم المنهج النحوى على أساس وصف الواقع اللغوى لا تفسيره وتأويله بطريقة منطقية، ولو اتبع النحاة هذا المنهج لأمكن أن توضع نظرية العامل الوضع الصحيح لها، على أنها محاولة لتصنيف العناصر اللغوية التركيبية تصنيفاً وظيفياً لا على أنها مظهر من مظاهر التأثير والتأثر كما يقول المناطقة.

فينبغى أن يكون غاية البحث النحوى هى تحليل التراكيب وملاحظة الحقائق النحوية الخاصة بها، والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات، كما يتضح من صيغة الكلمة ووظائفها، والوصول فى نهاية الأمر إلى نتائج تُسجل كما هى دون مبالغة فى التأويل أو اللجوء إلى تقديرات فلسفية لا داعى لها.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدى، تحقيق/طارق الجنابى، مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى " منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات " تأليف /العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له د/شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ -١٩٦٢م) – الطبعة الثانية (١٤١٣: ١٩٩٢م) القاهرة..
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/رجب عثمان محمد، د/رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- أسرار العربية، للأنبارى، تحقيق /محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط فى رحاب القرآن الكريم، تأليف /على أبو القاسم عون – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى (١٩٩٢م).
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان).
- أصول التفكير النحوى، على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية طرابلس(١٩٧٣م).
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ -١٩٩٦م).
- إعراب الحديث النبوى لأبى البقاء العكبرى، تحقيق / عبد الإله نبهان – بيروت (١٩٨٩م).
- إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء العكبرى، دراسة وتحقيق / محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطى، ضبطه وعلق عليه /عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له /علاء الدين عطية – الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- الإقناع في القراءات السبع تأليف أبى جعفر أحمد بن على الباذش(ت٥٤٠)، حققه د/عبد المجيد قطامش – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
- أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحَسَنىّ العلوى.
- الأمالى لأبى على القالى البغدادى، ويليه " النيل والنوادر " للمؤلف، وكتاب "التنبيه" لأبى عبيد البكرى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف /أبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، ومعه الانتصاف من الإنصاف، للشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع.
- الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز – دراسة بلاغية، د/مختار عطية – دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية (١٩٩٧م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/موسى بناى العليلى – الجمهورية العراقية – إحياء التراث الإسلامى.
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/على محمد معوض، شارك في تحقيقه د/زكريا عبد المجيد النوتى ، د/أحمد النجولى الجمل، قرظه أ.د/عبد الحى الفرماوى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، (طبعة دار إحياء التراث ط"٢" – ١٤١١هـ – بيروت).
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق /على بن محمد العمران، إشراف / بكر بن عبد الله أبو زيد – دار عالم الفوائد – مطبوعات المجمع الإسلامى بجدة.

- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى، تحقيق د/يوسف عبد الرحمن المرعشلى، الشيخ /جمال حمدى الذهبى، الشيخ /إبراهيم عبد الله الكردى – دار المعرفة – بيروت– لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- البلاغة العربية (علم المعانى بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين) تأليف د/طالب محمد إسماعيل الزوبعى – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – الطبعة الأولى (١٩٩٧م).
- البيان في روائع القرآن " دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنى "، للدكتور / تمام حسّان – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى تحقيق د/طه عبد الحميد طه مراجعة /مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- التبصرة والتذكرة للصميرى، تحقيق د/فتحى أحمد مصطفى على الدين – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى، تحقيق/على محمد البجاوى–عيسى البابى الحلبى
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبى البقاء العكبرى، تحقيق ودراسة د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)
- التحرير والتنوير، تفسير للشيخ /محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع (١٩٩٧م).
- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/عفيفى عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه /أبو حيان الأندلسى، حققه أ.د/حسن هنداوى – دار القلم – دمشق (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى، تحقيق د/عوض بن حمد القوزى – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ -١٩٩٠م).
- التفسير البيانى للقرآن الكريم، لعائشة عبد الرحمن – دار المعارف بمصر (١٩٦٨)
- تفسير الشعراوى (الخواطر) للشيخ /محمد متولى الشعراوى(ت١٤١٨)- مطابع أخبار اليوم – نشر عام ١٩٩٧م .
- تفسير القرطبى " الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السُّنة وآى الفرقان " لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبى، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- تهذيب التهذيب لشهاب الدين بن حجر العسقلانى – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ).
- تيسير النحو التعليمى قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، لشوقى ضيف – دار المعارف – القاهرة (١٩٨٦م)
- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى، حققه د/على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل – الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- جمهرة اللغة لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١)، حققه وقدم له د / رمزى منير بعلبكى – دار العلم للملايين – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٩٨٧م)
-الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى، تحقيق د/فخر الدين قباوة، أ/محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام (مطبعة المشهد الحسينى).
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى تحقيق /طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية.

- حاشية يس بن زين الدين الحمصى على شرح الفاكهى لقطر الندى، المسمى " مجيب الندا إلى شرح قطر الندى "، مطبعة /مصطفى البابى الحلبى وأولاده – الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).
- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- حجة القراءات لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق /سعيد الأفغانى مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح/عبد السلام هارون – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- الخصائص لأبى الفتح عثمان ابن جنى، تحقيق /محمد على النجار – المكتبة العلمية دار الكتب المصرية.
- دراسات نقدية في النحو العربى لعبد الرحمن أيوب – مؤسسة الصباح – الكويت (١٩٨٠م).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف /أحمد بن الأمين الشنقيطى، وضع حواشيه /محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف /أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى، تحقيق د/أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق.
-ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه / عبد الرحمن المصطاوى دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د/نعمان محمد أمين طه – الطبعة الثانية – دار المعارف – الطبعة الثالثة.
- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى، تحقيق /أبو سعيد السكرى – دار صادر – بيروت – ط (١٩٨١م).
- ديوان حميد بن ثور الهلالى – تحقيق / عبد العزيز الميمنى – القاهرة (١٣٧١هـ -١٩٥١م).

- ديوان ذى الرمة، قدم له وشرحه /أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه / وليم بن الورد البروسىّ – دار ابن قتيبة – الكويت.
- ديوان الراعى النميرى (بيروت: ١٤٠١هـ-١٩٨٠م).
- ديوان عدى بن زيد العبادى، حققه وجمعه /محمد جبار المعيبد – شركة دار الجمهورية للنشر والطبع – بغداد (١٩٦٥م).
- ديوان عنترة بن شداد – طبعة رابعة برخصة مجلس معارف ولاية بيروت الجليلة بنفقة /خليل الخورى – بيروت (١٨٩٣).
- ديوان قيس بن الحطيم، تحقيق /ناصر الدين الأسد المدنى (١٩٦٢م).
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى، أبى العباس أحمد بن عبد الرحمن ، تحقيق د/شوقى ضيف، ط"٣" – دار المعارف – مصر (١٩٨٢م).
- رصف المبانى في شرح حروف المعانى للمالقى (٧٠٢هـ)، تح/سعيد صالح مصطفى زعيمة.
- روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى (ت١٢٧٠هـ) – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/شوقى ضيف –الطبعة الثانية(١٤٠٠هـ)
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/حسن هنداوى (ط دار العلم – دمشق – ط الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- سنن النسائى، للنسائى (ت٣٠٣هـ) تحقيق /عبد الفتاح أبو غدة – حلب (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى، تحقيق /عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق – مطبعة دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٩٨هـ-١٩٧٨م)،(١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- شرح الآجرومية في علم العربية لعلى بن عبد الله بن على نور الدين السنهورى، تحقيق /محمد خليل، عبد العزيز شرف – دار السلام – ط الأولى (٢٠٠٦).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوى مختون – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ -١٩٩٠م).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق/محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- شرح جمل الزجاجى لابن خروف الأسبيلى (٦٠٩) تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد د/سلوى محمد عمر (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ).
- شرح جمل الزجاجى لابن الضائع – رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر – إشراف أ.د/فايز زكى محمد دياب، إعداد /يحيى علوان حسون البلداوى(١٤٠٦هـ ١٩٨٦م)
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلى تحقيق د/صاحب أبو جناح بدون تاريخ.
- شرح الجمل لابن الفخار (أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل) رسالة دكتوراه إعداد /حماد بن محمد الثمالى، إشراف د/محمود محمد الطناجى (١٤٠٩-١٤١٠هـ).
- شرح الدمامينى على مغنى اللبيب، للإمام محمد بن أبى بكر الدمامينى (٨٢٨هـ) صححه وعلق عليه /أحمد عزو عناية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- شرح ديوان الحماسة لأبى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى، نشره/ أحمد أمين، عبد السلام هارون (الطبعة الثانية – القاهرة -١٩٥١م).

- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكملها / إيليا الحاوى – منشورات دار الكتاب اللبنانى – الطبعة الأولى (١٩٨٣م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع (٢٠٠٤).
- شرح شواهد المغنى تأليف/جلال الدين السيوطى، اعتنى بتصحيحه قراءة على حضرة الأستاذ الكبير والعلامة المحقق الشهير الشيخ /محمود ابن التلاميد الشنقيطى طبع على ذمة السيد أحمد ناجى الجمانى ومحمد أفندى أمين الخانجى.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف /محمد محى الدين عبد الحميد – ط " الثانية ".
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى، ومعه كتاب " سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى " للشيخ /محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م)
- شرح كافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق أ.د/يوسف حسن عمر – الطبعة الثانية (١٩٩٦).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- شرح كتاب سيبويه، تأليف / أبى سعيد السيرافى (٣٦٨هـ)، تحقيق /أحمد حسن مهدلى، على سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ).
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى، تحقيق د/الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى – المكتبة الفيصلية – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).

- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى – دار الحديث – القاهرة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقى – القاهرة ١٩٥٥م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د/السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس) الطبعة الثانية(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطى، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبى، بيروت – ١٩٨٧م.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخارى لبدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ) بيروت (ب.ت)
- فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى – تحقيق /عبد العزيز بن باز – ومحمود فؤاد عبد الباقى – الرياض (ب. ت).
-في تحليل لغة الشعر، لخليل عمايرة – التواصل اللسانى – المغرب " فاس " – المجلد السادس – العدد (١-٢).
- القاموس المحيط للفيروزابادى العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى.
- قضايا نحوية، للدكتور /مهدى المخزومى – ط الأولى – المجمع الثقافى – أبو ظبى (٢٠٠٣م).
- كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح أ/عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت (الطبعة الأولى -١٤١١هـ: ١٩٩١م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى، تحقيق الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ /على محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د/فتحى عبد الرحمن حجازى، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء للعكبرى، تحقيق د/عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان – الطبعة الأولى(١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

- لسان العرب لابن منظور، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها /أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدى – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور /تمام حسان – طبعة ١٩٩٤م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبى بكر أحمد الأصبهانى، تحقيق /سبيع الحاكمى – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دار القلم بجدة – الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق أ/عبد السلام هارون – القاهرة – دار المعارف – الطبعة الثانية (١٩٦٠م).
- مجالس العلماء للزجاجى، تحقيق أ/عبد السلام هارون – الكويت – مطبوعات وزارة الإرشاد (١٩٦٢م).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلى بن أبى بكر الهيثمى – بيروت (١٤٠٧هـ).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف /أبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق /على النجدى ناصف، د/عبد الحليم النجار، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبى– القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادى (ت٦٨١) رسالة دكتوراه مقدمة من /محمد صفوت محمد على – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د/مهدى المخزومى – الطبعة الثانية (١٣٧٧هـ-١٩٥٨م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه/محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى – الطبعة الثالثة – دار التراث.
- المسائل العضديات لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى، تحقيق.د/على جابر المنصورى – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) – دار الفكر – دمشق.

- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) مصر (ب. ت).
- المطوّل " شرح تلخيص مفتاح العلوم "، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، تحقيق /عبد الحميد هنداوى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠١).
- معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق د/هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د/عبد الجليل عبده شلبى – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- معانى القرآن للفراء، عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- معانى النحو، للدكتور/ فاضل صالح السامرائى – دار الفكر للطباعة – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م).
- معجم القراءات للدكتور/عبد اللطيف الخطيب – دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدى – دار الفرقان للنشر والتوزيع – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط "٣" (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى، تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازى المشهور بالتفسير الكبير) للإمام محمد الرازى فخر الدين – الطبعة الأولى (١٤٠١هـ-١٩٨١م) – دار الفكر.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبى إسحاق الشاطبى، تحقيق أ.د/محمد إبراهيم البنا، أ.د/سليمان بن إبراهيم العايد، أ.د/السيد تقى – جامعة أم القرى الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق د/كاظم بحر المرجان – الجمهورية العربية – دار الرشيد (١٩٨٢م) سلسلة كتب التراث(١١٦).

- المقتضب للمبرد، تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تحقيق /عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض – (دار الكتب العلمية بيروت – لبنان –الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- المنصف، شرح الإمام أبى الفتح بن جنى لكتاب التصريف للمازنى، تحقيق /إبراهيم مصطفى،عبد الله أمين- إدارة إحياء التراث القديم-الطبعة الأولى(١٣٧٣هـ-١٩٥٤م).
- الموفى في النحو الكوفى لأبى طلحة صدر الدين الكنغراوى، شرح /محمد بهجة البيطار – دمشق – المجمع العلمى العربى (١٩٥٠).
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبى، تحقيق /على محمد البجاوى – دار المعرفة بيروت.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه / محمد بن محمد أبى بكر المرابط الدلائى، تحقيق د/مصطفى الصادق العربى (١٩٧٩م).
- نتائج الفكر في النحو لأبى القاسم السيهيلى، حققه وعلق عليه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ / على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى (١٤١٢هـ -١٩٩٢م).
- النحو العربى " نقد وبناء " لإبراهيم السامرائى – دار صادق بغداد (١٩٩٨م).
- النحو العربى (نقد وتوجيه) لمهدى المخزومى – الطبعة الأولى – دار الرائد العربى – بيروت (١٩٨٦م).
- النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، تأليف /عباس حسن – الطبعة الثالثة – دار المعارف بمصر.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف الشيخ /محمد الطنطاوى – الطبعة الثانية – دار المعارف.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه ومراجعته /على محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، الدكتور / صبيح التميمى، مراجعة الدكتور / فاتح زقلام، والدكتور / نورى شرينة – منشورات جامعة الفاتح – طرابلس – الجماهيرية العظمى (ط"١") –١٩٩٨م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق /أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

-الوجيز في تفسير القرآن العزيز لعلى بن الحسين محى الدين العاملى (ت١١٣٥هـ)، تحقيق/مالك المحمودى – دار القرآن الكريم – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

المحتوى

م	الموضوع	الصفحة
١	**المقدمة**	٨١١
٢	**المبحث الأول**: **تقدير الاسم**.	٨١٩
٣	١- تقدير المبتدأ:	٨١٩
٤	أ – تقدير المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً يؤدي معنى الفعل.	٨٢٢
٥	ب – تقدير مبتدأ في المدح والذم والترحم	٨٢٥
٦	ج – تقدير مبتدأ في باب نعم وبئس.	٨٢٧
٧	د – تقدير المبتدأ أو الخبر في باب القسم.	٨٢٩
٨	هـ- تقدير مبتدأ في جملة الحال المصدّرة بمضارع مقرون بالواو	٨٣١
٩	و. – تقدير مبتدأ بعد " لو "‥	٨٣٣
١٠	٢- تقدير الخبر:	٨٣٦
١١	أ – تقدير الخبر بعد " واو " المعية.	٨٣٧
١٢	ب – تقدير الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر وبعده حال لا يصح الإخبار بها.	٨٣٩
١٣	ج – تقدير الخبر إذا كان كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد "لولا" الامتناعية.	٨٤٢
١٤	٣- تقدير خبر " ليس " لعدم القول بأنها عاطفة.	٨٤٦
١٥	٤- تقدير الفاعل في باب " التنازع ".	٨٤٨
١٦	٥- تقدير المفعول.	٨٥٠
١٧	٦- تقدير المنادى.	٨٥٥
١٨	٧- تقدير المضاف.	٨٥٩

م	الموضوع	الصفحة
١٩	٨ تقديره مضاف إليه مع بقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.	٨٦٦
٢٠	**المبحث الثانى: تقدير الفعل أو الجملة:**	٨٦٩
٢١	١- تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور.	٨٧٢
٢٢	٢- تقدير الفعل فى باب " الاشتغال ".	٨٧٤
٢٣	٣- تقدير الفعل فى باب المفعول المطلق.	٨٧٧
٢٤	٤- تقدير الفعل فى بابى " الاختصاص " و" التحذير والإغراء ".	٨٨٠
٢٥	٥- تقدير فعل فى باب " النداء.	٨٨٦
٢٦	٦- تقدير جملة القسم أو جوابه.	٨٩٠
٢٧	٧- تقدير فعل بعد حروف التحضيض.	٨٩٤
٢٨	٨- تقدير فعل بعد أدوات الشرط.	٨٩٧
٢٩	٩ - تقدير جملتى الشرط أو إحداهما.	٩٠٢
٣٠	**المبحث الثالث: تقدير الحرف:**	٩١١
٣١	١- تقدير " قد " مع جملة الحال الماضية.	٩١٣
٣٢	٢- تقدير " أنْ" الناصبة للمضارع.	٩١٨
٣٣	٣- تقدير " ربّ " بعد الواو.	٩٢٤
٣٢	٤- تقدير حرف الجر عند العطف على الضمير المجرور.	٩٢٨
٣٣	٥- تقدير حرف العطف.	٩٣١
٣٤	**الخاتمة.**	٩٣٥
٣٥	**ثبت المصادر والمراجع.**	٩٣٨
٣٦	**المحتوى.**	